

اتحاف الحازم بشرح منظومة حازم

وهو شرح القصيدة النحوية لأبي الحسن
حازم القرطاجني المتوفى بتونس سنة ٦٨٤ هـ

صنعة / بنيونس الزاكي

قَدَّمَ له

العَلَّامة / عبدالله كنفون « رحمه الله »

الناشر
مطابع العاصمة

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إِتْحَافُ الْحَازِمِ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ حَازِمِ
«وهو شرح القصيدة الميمية النحوية لأبي الحسن حازم القرطاجني
المتوفى بتونس سنة ٦٨٤ هـ»

حقوق الطبع محفوظة
طبعة أولى ١٤١٤هـ

إِتْحَافُ الْحَازِمِ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ حَازِمِ

«وهو شرح القصيدة الميمية النحوية لأبي الحسن حازم القرطاجني
المتوفى بتونس سنة ٦٨٤ هـ»

صَنَعَةُ / بنيونس الزاكي

قَدَّمَ لَهُ

العلامة / عبد الله كنون «رحمه الله»

رقم الإيداع بالخرزانة العامة بالرباط

٦٦٩ / ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

كلمة تقديم

بقلم العلامة عبد الله كنون
(رحمه الله)

لم تزل كلمة «كم ترك الأول للآخر» تثبت وجودها وتغبر في وجه نقيضتها التي تقول «لم يترك الأول للآخر شيئاً»، وهي التي عقدها بعضهم في هذين البيتين من الرجز :

بحرمة المبعوث من خير لؤي
ما ترك الأول للآخر شيء
إلا لغوًّا ورُمُوزًا وعُقْدُ
وسفسطاتٍ جلُّها لا يُعتمدُ
وذلك لما فيها من تحجر لفضل الله على عباده .

وها نحن نرى من الفتوحات العلمية، والكشوفات المعرفية ما يحكم بإبطالها، وينقض عقد قائلها، وكفانا في الردِّ عليها قول ابن مالك رحمه الله في مقدمة كتابه التسهيل في علم النحو : «وإذا كانت العلوم منحةً إلهية، ومواهبَ اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدخِرَ لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين» .

وما دمتنا في عالم النحاة فإننا نضرب المثل بميمية الأستاذ أبي الحسن حازم القرطاجني التي نظمها في علم النحو واستفرغ جهده في تهذيبها وجعلها تستوعب جلَّ مسائله في قصيدة من بحر البسيط لا تزيد أبياتاً على

زهاء مائتي بيت باستثناء مقدمتها، وبقيت منذ نظمها يشار إليها ولا تكاد توجد إلا عند الخاصة من الناس، ولم يعتن بها أحد، ولا تعرّض لها شارح ولا مُعلّق، حتى انبرى لها في وقتنا هذا الأستاذ المُحصّل السيد بنيونس الزاكي، من أفاضل علماء وجدة، فدرسها دراسة عميقة، وقَدّم لها بتوطئة مفيدة عرّف فيها بها وبنائزها صاحب الآثار الأدبية القيّمة، ثم شرحها شرحاً مبسطاً على الطريقة العصرية من التعليق في الهامش على كل بيت بيت بما يبدي خباياه، ويبرز طواياه، وبذلك جمع بين الأصالة والمعاصرة، فهو عصري في الأسلوب، أصيل في المحتوى، مما دلّ على تضلعه في علم النحو، وغوصه على فرائده وشوارده التي طرّز بها أبوابه، واستكمل أغراضه .

ومع أنه يذكر مراجعه في صلب الشرح غالباً، فإنه أتبعه بمسرد خاص بالمصادر والمراجع في آخره مع بيان أسماء مؤلفيها وأماكن الطبع وتاريخه، ويبقى فهرس الأبواب والموضوعات التي طرّقها، فلعله أخّره إلى حين الطبع ليتمكن الإشارة إلى الصّفحة المتضمنة له برقمها الخاص .

وبالجملة، فإن الشارح حفظه الله بذل جهداً مشكوراً في خدمة هذا الأثر النحوي الممتاز الذي جعله بيد الطلبة والباحثين مستكمل الشروط، مستوفي الربوط، فجزاه الله خيراً ووفقه لأعمال أخرى من هذا المستوى العالي، ينجزها ويتحف قُرّاءه بها .

وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

عبدالله كنون

طنجة في ٢١ صفر ١٤٠٨هـ

مقدمة الشارح

تشهد السنوات الأخيرة حركة فكرية تتمثل في نشر عدد هائل من كنوز موروثنا العلمي، وقد حاز التراث الفكري الأندلسي عناية خاصة من لدن الباحثين والمحققين الذين ولّى جمع منهم وجوههم شطر هذا الربع من البلاد الإسلامية التي أسهم علماءها في إذكاء الثقافة الأدبية والإسلامية أيما إسهام . ولئن كان علماء الأندلس قد أكدوا حضورهم، وأثبتوا كفاءاتهم ومشاركاتهم في شتى العلوم، ومختلف الفنون، فقد كان لهم بعلم النحو اهتمام خاص، واشتغال مكثف، زاحموا عليه إخوانهم المشاركة، حتى قيل إن عندهم لـ «جَمَلِ» الزجاجي - وحده - مائة وعشرين شرحاً .

ولقد كان القرنان السادس والسابع الهجريان من أخصب القرون علماء وثقافة في الأندلس، إذ فيهما برز طائفة من حُذّاق العلم وجهابذة الفكر الذين ذاع صيتهم في الآفاق، وسارت بذكرهم الركبان حتى ضُربت إليهم أكباد الإبل رغبة في الاعتراف من معين علومهم، والارتشاف من فيض عقولهم، وبخاصة علمي النحو والقراءات اللّذّين كان لهم بهما ظهورٌ بيّن، واحتفاءٌ زائد .

ولقد كان الأديب النحوي حازم القرطاجني أحدَ أعلام هذه الفترة الزهرة، وصاحب سَهْمٍ وافر في نهضتها العلمية أدباً وبلاغةً ونحواً. فإذا ذُكر الأدب لم يكن لأهله مناصٌّ من التعرّيج على شعره، وبخاصة مقصورته التي بزّ بها ابن دريد، وإذا جرى حديث في البلاغة كان كتابه «منهاج البلغاء» مُعتمداً في قائمة ما صنّف فيها، وإذا حام الكلام حول علوم النحو أُشيد برُسرخ قدمه فيه.

ولقد يسرَّ الله لي - منذ سنين - أن وقفت على هذه المنظومة، فشُدِّدْتُ إليها
لسببين اثنين :

الأول : كونها مختصرة ومقتصرة على أهم ما يحتاجه دارس النحو -
وبخاصة في عصرنا - من القواعد التي لا مناصَ منها لتثقيف اللسان وتفادي
اللَّحْن .

الثاني : براعة حازم - وهو الأديب المرفه الحِسِّ - في إزابة القواعد
النحوية الجافة في أسلوب أدبي بديع .

ولقد شغلت نفسي - أول مرة - بهذه المنظومة، فكتبت مقالاً عرَّفْتُ فيه بها
وبناظمها، ثم خامرتني فكرة وضع شرح لها، لكنني عدتُ فتَهَيَّيْتُ ذلك لوعورة
السبيل، وخطورة المسلك، ذلك أن حَقَلَ النحو - على الرغم من أزهاره الياينة -
مليء بالأشواك، ولا سيما أنه لم يسبقني إليها - فيما أعلم - أحدٌ بشرح أنصِبِهِ
أمامي، وأتخذُه إمامي، ولكم ودِدْتُ أن ذلك كائنٌ فيسْعُنِي الامتناع، أو يسبقني
إليه سابقٌ يكون لي فيه إسوةً الانتفاع .

على أن فكرة إنجاز الشرح المذكور لم تلبث أن عاودتني، فاستنهضت لها
هممتي، وسعيت إلى صنعه سعياً حثيثاً مسترشداً بأمهات النحو ممَّا تيسر لي
الوقوف عليه، وسميته : «إتحاف الحازم بشرح منظومة حازم» .

وقد جعلت هذا الشرح قسمين، عمدت في الأول إلى التعريف بأشهر
المنظومات النحوية، ثم سلَّطتُ الضوء على حياة حازم وأهم الأحداث التي
عاصرها، كما عرَّفْتُ بأشهر شيوخه وأقرانه وتلاميذه، وعرَّجتُ على إنتاجه
النحوي، فنَبَّهت على المصادر التي وردت بها إشارات له، ثم خلَّصتُ إلى
المنظومة فَحَقَّقْتُ عدَّة أبياتِها، وبيَّنت المنهاج الذي سار عليه حازم فيها، وأشرتُ
إلى الأبواب النحوية التي عرض لها، ثم نصَّصتُ على توجُّه النحوي، وختمتُ
هذا القسمَ ببيان قيمة المنظومة، وما تقرَّدت به .

أمَّا القسم الثاني فعرضتُ فيه لشرح القصيدة وسلكتُ مسلكاً وسطاً بين

الإيجاز المخلّ والإطناب المملّ، وقد استعرتُ من القدماء منهجهم في العرض والتحليل، ومن المتأخرين منحاّهم في عزو الأقوال إلى أصحابها، والإحالات إلى مصادرها ذاكراً أجزائها وصفحاتها وطبعاتها، سعياً مبني إلى إيقاف القراء على المظان التي اعتمدتها في شرحي، فلا يحصل لهم مشقة بالرجوع إليها وقت الحاجة .

كما عمدتُ إلى المنظومة، فأعملتُ فيها - ما وسعني الجهد - يد التصحيح والتنقيح معتمداً على ما أمكنني الوقوف عليه من المراجع التي أوردت نصّها الكامل أو أبياتاً منها لتكون مُستقلةً بنفسها، مُلحقةً بآخر الشرح، كما صنعتُ لها عناوين تيسيراً على القارئ في الإهداء إلى مباحثها، ثم خلّصتُ أخيراً إلى صناعة فهارس عامة لهذا الشرح .

وأنا مدينٌ في هذا الإنجاز العلمي إلى العون الصادق الذي تلقّيته من طائفة من العلماء، وأخصّ بالذكر أستاذي العالم المشارك مصطفى بن حمزة حفظه الله الذي كان له نظر في منهجه ومحتواه، كما أفدتُ كثيراً من توجيهات الفقيه النحوي السيّد محمد الشعبي الذي راجع معي هذا الشرح مراجعة دقيقة، وتبّهني إلى مسائل لا يهتدي إلى أمثالها إلا أمثاله.

وللأديب الكبير، والباحثة القدير العلامة عبد الله كنون رحمه الله فضل مشكور، فقد بادَرَ إلى قراءة هذا الشرح، وتبّه على هناتٍ فيه، ثم قدّم له بكلمة أرجو أن أكون لها أهياً .

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفّقتُ في خدمة هذا الأثر النحوي الذي ظلّ منذ عصرنا ظمه إلى الآن في طي النسيان، وأضفتُ جديداً نافعاً للمكتبة الأندلسية. والله - سبحانه - المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه .

بنيونس الزكي

وجدة في ١٤ جمادى الأولى ١٤٠٩

الموافق ٢٤ دجنبر ١٩٨٨ م

القسم الأول

الدراسة

توطئة :

عمد النحاة - صَوْنًا لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الضِّيَاعِ، وَخَوْفًا مِنْ فُشُوِّ اللَّحْنِ عَلَى أَلْسِنَةِ أَبْنَائِهَا - إِلَى صِيَاغَتِهَا فِي قَوَاعِدِ فِي مَتُونٍ، وَهِيَ فِي الْإِصْطِلَاحِ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ الْمُعَلِّمُونَ عِبَارَةً عَنْ مَبَادِيءِ فَنِّ مِنَ الْفُنُونِ تُكْتَفَى فِي رِسَائِلٍ قَصِيرَةٍ يَسْتَظْهِرُهَا الطَّلَابُ تَرْسِيخًا لِمَسَائِلِ الْعِلْمِ فِي حِفْظِهِمْ، وَإِنْ كَانَ التَّعْقِيدُ أَلْزَمَ لَهُ، لِمَا تَوَجَّهَ مَقْتَضِيَاتِ الْوِزْنِ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ عَلَى التَّكْتِيفِ (١) .

ولقد استخدم النحاة الشعر، والرَّجَزَ - خَاصَّةً - وَسِيْلَةً لِإِخْتِصَارِ الْقَوَانِينِ النَّحْوِيَّةِ - فَعَلُوا ذَلِكَ بِهَدَفٍ تَقْرِيْبِ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ رُوَادِهِ، وَتَسْهِيْلِ دَرْسِهِ عَلَى الْمُتَأَدِّبِينَ الَّذِينَ فَتَّرَتْ هِمَمُهُمْ - وَلَا سِيْمَا فِي الْعَصُورِ الْمُتَأَخَّرَةِ - عَنْ مِتَابَعَتِهِ فِي أُمَّهَاتِ مَصَادِرِهِ وَمِظَانِهِ الْأَصْلِ .

وَلَا إِخَالْنِي مُسْتَطِيعًا اسْتِقْرَاءَ كُلِّ الْمَقْظُومَاتِ الَّتِي وُضِعَتْ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَلَكِنِّي مُكْتَفٍ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى أَكْثَرِهَا شَهْرَةً وَتَدَاوُلًا بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ . وَأُحْسَبُ أَنْ مِنْ أَقْدَمِ مَا عَرَفَ دَارِسُوا النَّحْوِ مِنْ مَنْظُومَاتٍ : «مُلْحَةٌ الْإِعْرَابِ» (٢) لِلْحَرِيرِيِّ (٣) الَّتِي طَالَعَهَا :

-
- (١) مِنْ تَارِيخِ النَّحْوِ لِلْأَسْتَاذِ سَعِيدِ الْإِفْغَانِيِّ ص ١٨٠ . ط / دَارُ الْفِكْرِ . ط ٢ .
- (٢) عَلَيْهَا شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا اثْنَانِ : شَرْحُ نَاظِمِهَا وَقَدْ صَدَرَ مَطْبُوعًا بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ أَحْمَدِ مُحَمَّدٍ قَاسِمٍ، وَشَرْحُ بَحْرِقِ الْحَضْرَمِيِّ الْمُسَمَّى : «تَحْفَةُ الْأَحْبَابِ وَطَرْفَةُ الْأَصْحَابِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ .
- (٣) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْحَرِيرِيِّ، أَدِيبٌ نَحْوِيٌّ، مِنْ أَشْهَرِ مُصَنِّفَاتِهِ : «دَرَّةُ الْغُرَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ» وَهُوَ مَطْبُوعٌ، وَ«مَقَامَاتُهُ»، وَأَشْهَرُ شُرُوحِهَا شَرْحُ الشَّرِيشِيِّ، طُبِعَ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ أُعِيدَ نَشْرُهُ بِعِنَايَةِ الْأَسْتَاذِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ خَفَاجِي .
- وَلِلْحَرِيرِيِّ تَرْجُمَةٌ فِي «فِيَاةِ الْأَعْيَانِ» ٤ / ٦٣ - ٦٨، وَ«بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ» ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٩ .

أقول من بعد افتتاح القول
يَحْمَدُ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدَ الحَوْلِ
وَتُسْتَفَادُ تَسْمِيَّتُهَا بِالْمُلْحَةِ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَحَدِ أَبِياتِهَا الْأَخِيرَةِ :
وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَتُهُ الْإِعْرَابَ
مُودَعَةً بِدَائِعِ الْإِعْرَابِ
وقد ختمها - معتذراً عما يكون قد شابها من نقص - بقوله :
وَإِنْ تَجِدُ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلْلًا
فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا^(١)

ولقد تناول فيها مباحث علم النحو بدءاً بحد الكلام وأبوابه، ومُروراً بالمعربات، ثم ختمها بباب البناء في نظم بديع يمتاز بحسن التناول، وسهولة التعبير .

أما المنظومة الثانية التي تدارسها الدارسون فهي ألفية ابن معط^(٢)، وقد عرفت عند المتقدمين بالدرة الألفية اعتماداً على ما وصفها به ناظمها حيث قال:

تصويه أشعرهم المرويه

هذا تمام الدرة الألفية
واشتهرت لدى المتأخرين بألفية ابن معط استناداً إلى ما نعتها به ابن مالك^(٣) في خلاصته بقوله :

(١) يرى الدكتور زيان أحمد الحاج إبراهيم أن هذا البيت مُلقً من شطرين كآلآتي :

وَإِنْ تَجِدُ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلْلًا تَبَيَّنَ عِنْدَ اللَّهِ فِي خَيْرِ المَلَأِ
لَا تُعَايِرُ مَنْ بِهِ عَيْبٌ فَقَدْ جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا .. اهـ

انظر مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٣٠، ٢/ ٥٧٠ .

(٢) يحيى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي (٥٦٤ - ٦٢٨). له ترجمة في البغية ١٥٥/٢، والاعلام للزركلي ١٣٠/١ - ١٣٧ .

(٣) محمد بن عبد الله بن عبد بن مالك جمال الدين أبو عبد الله (٦٠٠ - ٦٧٢هـ)، ومؤلفاته أشهر من أن يُعرَّف بها. له ترجمة في البغية ١٣٠/١ - ١٣٧ .

وتقتضي رضا بغير سخط

فائقة ألفية ابن معط

وأما المنظومة الثالثة التي تداولتها الألسن منذ عصر ناظمها إلى يومنا
فهي ألفية ابن مالك. وقد كُتِبَ لها من الشهرة والذيع والذيع مالم يُكْتَبَ لغيرها،
وعُرِفَت بين دارسي النحو باسمين اثنين :

١ - الألفية، لقول ناظمها :

وأستعين الله في ألفية

مقاصد النحو بها محوية

٢ - الخلاصة لقوله :

أحصي من الكافية الخلاصة

كما اقتضى غني بلا خصاصة

وأما المنظومة الرابعة التي حظيت بعناية الدارسين فهي «الفريدة»

للسيوطي التي طالعها :

اقول بعد الحمد والسلام

على النبي أفصح الأنام

النحو خير ما به المرء عني

إذ ليس علم منه حقاً يغتني

وهذه ألفية فيه حوت

أصـولـه، ونفـع طـلاب نـوت

ولم يفت السيوطي^(١) أن يعلن تفوقه على ابن مالك، واستدراكه أموراً

خلت منها ألفيته فقال :

(١) قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل ١٢/١ : وللجلال ألفية زاد فيها على هذه - يعني

ألفية ابن مالك - كثيراً وقال في أولها : «فائقة ألفية ابن مالك»، وللأجهوري المالكي ألفية زاد

فيها على السيوطي. وقال : «فائقة ألفية السيوطي»، فسبحان الله الذي لا يداني .

فائقة ألفية ابن مالك
لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت
عنه وضبط مرسلات أهملت
ولقد أعلن في مقدمتها عن محتوياتها، فصرح بأنها مرتبة على مقدمات
وسبعة كتب، وقال - مفتخرًا بها - مُعلنًا سبقه إلى بديع ترتيبها - :
تَرْتِيبُهَا لَمْ يَحْوَ غَيْرِي صُنْعَهُ
مُقَدِّمَاتٌ ثُمَّ كَتَبَ سَبْعَهُ
ولقد ظهر مطبوعًا من شروح الفريدة:

- ١ - شرح السيوطي نفسه، وأسماء «المطالع السعيدة» وقد صدر جزؤه الأول محققًا بعناية الدكتور طاهر سليمان حمّودة، وآخره خاتمة في التنوين وأنواعه، وقد نبّه المحقق أن هذا الجزء يستغرق ثلثي المخطوطة، ويليه الجزء الثاني، وأوله الكتاب الرابع في العوامل .
- ٢ - «المهمات المفيدة في شرح الفريدة» لأبي عبد الله محمد بن زكري (١)، وهو مطبوع طبعة حجرية في مجلدين .
- ٣ - شرح صنعه الأستاذ عبد الكريم المدرّس (٢)، وهو مطبوع في مجلدين .
ولئن كان قد كُتِبَ لهذه المنظومات من الذبوع والانتشار حتى طبقت شهرهً بعضُها الآفاق، فإن منظومة حازم القرطاجني قد ظلت في طي النسيان والإهمال، إذ انشغل عنها النحويون، فلم يولوها كبيرَ عناية، بل أكبر الظن أن أكثرهم ظل يجهلها، أو لا يعلم عنها إلا أنها ميمية مكتفين بما صرّحت به بعض المصادر التي ترجمت لحازم .

(١) انظر ترجمته في شجرة النور الزكية لابن مخلوف : ٣٢٥ . ط / دار الكتاب العربي، لبنان،

واعلام الزركلي ١٩٧/٦ .

(٢) أفادني أستاذي الفاضل مصطفى بنحمزة ولم أقف عليه .

الأحداث السياسية والثقافية على عهد حازم (١) :

تشير المصادر التي أرخت لهذه الفترة أن الموحدين قد أخذ نجمهم في الأفول، وسلطانهم في الإنحسار ولاسيما بعد هزيمتهم في واقعة العقاب التي أفلتت من قبضتهم الأندلس والمغرب جميعاً .

فما أن توفي ابن هود في أوائل سنة ٦٣٥هـ حتى انطفأ الأمل الوحيد للمسلمين بالأندلس، فانهارت بوفاته دولته التي لم يُتَح لها كثير من أسباب الاستقرار والتوطد .

وإن مما يثير الانتباه الجوّ الذي كانت تعيشه الأندلس عقب هزيمة المسلمين واستتباب الحكم للمسيحيين، إذ ضيق الخناق على الأندلسيين، وتوالت الضغوط عليهم، فلم يعودوا يطبقون العيش بأرضهم، وهذا ما صوره شاعرهم ابن العسّال حينما قال (٢) :

يا أهل أندلس حُتُّوا مَطِيئُكُمْ
فَمَا الْمَقَامُ بِهَا إِلَّا مِنَ الْغَلَطِ
الثُّوبُ يُنْسَلُ مِنْ أَطْرَافِهِ وَأَرَى
تُوبَ الْجَزِيرَةِ مَنْسُولاً مِنَ الْوَسَطِ
ونحن بين عدو لا يُفكّرنا
كيف الحياة مع الحيات في سَفَطِ

(١) انظر البيان المغرب لابن عذاري (قسم الموحدين) ٢٧٨ - ٢٩٠ وما بعدها، وابن خلدون ١٨٠/٧ - ١٨٦ والأنيس المطرب لابن أبي زرع : ٢٤١ وما بعدها، ومأساة الوجود العربي في الأندلس لعبد الكريم التواتي : ٣٣٧ .

(٢) هكذا وردت الأبيات في نفع الطيب ٤/٣٥٢. وقد سيقت في أزهار الرياض على النحو الآتي:
يا أهل أندلس شدوا رجالكم
السلك يُنكر من أطرافه وأرى
من جاور الشر لا يأمن بوائقه
والبيتان الأول والثاني في رايات المبرزين لابن سعيد الأندلسي : ٨١ نشرة د. النعمان عبد المتعال القاضي ط/ مصر .

وفي خِصْمِ الأحداث المتوالية على الأندلس، والنكبات المتلاحقة عليها اضطر كثير من علمائها وأدبائها إلى الهجرة حيث يطيب العيش ويسود الهدوء والاستقرار .

ولقد شدَّ أكثر هؤلاء العلماء رحالهم إلى تونس خاصة لأسباب منها :

١ - العلاقات السياسية الطيبة التي كانت بين أهل الأندلس - سكان شرقها خاصة - والحفصيين، وهذا ما يشير إليه ابن خلدون الذي يرجع سبب ذلك إلى أن مؤسس الدولة الحفصية كان مقره بالأندلس أول الأمر، وقد شارك في معركة الأرك، ثم انتقلت أسرته إلى أفريقية بطلب من الموحدّين، ممّا جعل الحفصيين يميلون بعض الميل إلى الأندلسيين .
وثمة عامل آخر يُنصَّافُ إلى ما قاله ابن خلدون، وهو أن أهل الأندلس قد أيدوا - وهم في الأندلس - استقلال الحفصيين عن الموحدّين، خصوصاً عندما استمرت النجدات القليلة تأتي إلى الأندلس من الحفصيين، مثل الأسطول الذي أرسله أبو زكرياء الحفصي ل فك الحصار على بلنسية وإسقاط دور ابن مردنيش .

٢ - الحالة المتدهورة التي كان يعيشها المغرب، إذ في هذه المرحلة كان المغرب الأقصى يموج باضطرابات وفتن استدعاها انتقال السلطة من الموحدّين إلى المدينيين؛ هذا فضلاً عن أن النزاعات السياسية بين أمراء الموحدّين قد جعلت البلاد تعيش في فتن وقلق لم يكن وضعها بأحسن حالاً من الأندلس .

٣ - نُفُور الأندلسيين من الموحدّين، إذ اعتبروهم المسؤولين عمّا آلت إليه جزيرتهم الخضراء، لذلك اتجهوا نحو الحفصيين على أمل أن يعمل هؤلاء على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وينبغي أن يُسجَّل هنا أن المملكة الحفصية لم تكن قادرة ذلك، لأنه كان عليها أن تواجه الخطر المسيحي الوافد من صقلية، ممّا اضطر الحفصيين إلى قبول هجرات الأندلسيين دون الدخول - علناً - في حروب مع المسيحيين .

وينقل الدكتور أبوضيف^(١) عن مصدر فرنسي قولاً مفاده «أن الأوربيين قد أسهموا في ترحيل الجاليات الأندلسية بشكل كبير إلى تونس، نظراً للعلاقة الطيبة التي كانت بين المستنصر والمسيحيين، فقد أظهر الأمير الحفصي ميلاً لتفادي هجومهم على المنصورة، وعاملهم معاملة حسنة، وأظهر لهم أنه مستعدٌ للدخول في النصرانية» .

وفي هذا القول نَظَر، إذ أكّدت طائفة من المصادر التاريخية^(٢) أن المستنصر قد شتم «لويس» التاسع الذي كان يريد الزحف على مصر، فتحول عنها إلى تونس، فكيف يُسَلَّم بقبليته الدخول في النصرانية !؟ ولقد عاش حازم في عصر كان - على الرغم من الاضطراب السياسي الذي شابهه - يموج بالعلم والثقافة . يقول الدكتور حسين مؤنس^(٣) :

«.... وهكذا، رغم سوء الأحوال والاضمحلال السياسي المستمر في الأندلس، ظلَّ أولئك الرجال - يريد العلماء - عاكفين على الدراسة والسماع وتواتر العلم والإقراء والتأليف، يقطعون المسافات الطويلة من بلدٍ لبلدٍ لسماع حديث أو انتساخ كتاب أو مراجعة أصل صابرين ثابتين أبداً، كأنهم يعيشون في بلد بلغ الاستقرار فيه مداه، أو كأنَّ الأخطار لا تحوم حولهم صباح مساءً .. في أثناء ذلك كلَّه، والقواعد الأندلسية الكبرى تتساقط، كان أولئك العلماء ماضين في طريقهم على النحو الذي وصفناه، نَعَمُ هاجر الكثيرون منهم إلى المغرب أو إلى المشرق، ولكن الذين ظلوا في وطنهم كانوا أكثرَ وأصلحَ وأكثرَ علمًا وإيمانًا، وبفضلهم ثبتت قلوب الألوفاً وقرواً في مواضعهم، وظلت شعلة الأمل في نفوسهم، وبلغ من ثبات هذا النَّفَر من الشيوخ وتمسكهم بوطنهم

(١) انظر كتابه : أثر القبائل العربية في الحياة المغربية ص ١١٦ .

(٢) راجع مثلاً : ابن خلدون ٢٢/٦، وقيام دولة الماليك في مصر للدكتور أحمد المختار العبادي: ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٣) شيوخ العصر في الأندلس ص ١٠٤ (بتصرف) سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١٤٦ .

الأصل وأهله أن الواحد منهم كان يَظَلُّ يُقْرِئ في بلده حتى يسقط، فينتقل إلى أقرب بلد إليه ويواصل القراءة حتى يسقط، فينتقل إلى الذي يليه، وهكذا...! هـ.

حازم القرطاجني : حياته^(١) وثقافته :

لقد درَج أكثر الذين عُنُوا بالترجمة لحازم على أن اسمه : أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن حازم الأنصاري القرطاجني، وأشكَل على بعضهم نَسَبُهُ حتى قال المَقْرِي : قال بعض المؤرخين : هو حازم بن محمد بن الحسن بن حازم الأنصاري، فجعل والد الحسن حازمًا، وجعله السيوطي محمدًا، فلا ندري - يقول المقري - هل هذا من النسبة إلى الجد، فيرجع ما عند السيوطي إلى وفاق، أو هما مختلفان؟

وقد أُوْرثَ هذا الاختلاف في نَسَبِهِ إشكالاً في مؤلفات بعض المؤرخين، ممَّا يجعل استقصاء تاريخه كما يقول الدكتور مهدي عَلَام - أمراً شاقاً، فهو يُذكر تحت اسم حازم، وابن حازم، والقرطاجني، كما يطلق عليه اسم الأنصاري، والمرسي، والأندلسي، والغرناطي .

ولقد كان مولده سنة ثمان وستمئة بقرطاجنة الأندلس^(٢)، وهي من سواحل كورة تدمير في الجانب الشرقي من الأندلس، وقد اشتهرت بقرطاجنة

(١) انظر ترجمة حازم في المصادر الآتية : اختصار القدر المعلى لابن سعيد الأندلسي : ٢٠ - ٢١، إشارة التعيين لابن عبد المجيد اليماني : ٨١، بغية الوعاة للسيوطي ١/٤٩٠ - ٤٩١، أزهار الرياض للمقري ٣/١٧١ - ١٧٣، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/٣٨٧ - ٣٣٨، درة الحجال لابن القاضي ١/٢٥٤، روضات الجنات للخوانساري ج ٣ ترجمة : ٢٢٨، الاعلام للزركلي ٢/١٦٣، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٣/١٧٧ .

(٢) ذكر محمد الأمين الصحراوي في كتابه : «الارتجال» : ١٣٠ أن البدر الدماميني قد وَهَمَ حيث نسبَ حازمًا إلى قرطاجنة تونس، ثم أعقب ذلك بقوله : والبدر الدماميني يُعَدُّر في مثل هذا لأنه مشرقي لم يجُلْ في بلاد المغرب .

الخلفاء، وصفها الحميري^(١) فقال: هي مدينة كثيرة الخصب والرخاء المتابع، ومنها إلى «مُرسية» أربعون ميلاً .

ولقد نشأ حازم في وسط توفرت فيه أسباب الراحة والنعيم، فهو ينحدر من أسرة تعلقت من العلم بسبب، وضربت فيه بسهم، إذ كان أبوه قاضياً أكثر من أربعين سنة، وهذا المنصب لم يكن يتولاه إلا من كان على حظ كبير من الفقه^(٢)، كما كانت له دراية بالأدب .

ولقد عاش حازم بين أحضان الطبيعة الأندلسية الخلابة - رَغماً عما كان فيها من قلاقلٍ سياسية لا تهدأ، واضطرابات وفتنٍ لا تنقضي - مستمتماً بمباهج الحياة، ناعماً في هذه المناظر الطبيعية من مُتَعٍ ومَلَذٍّ، دون أن يفلت من يده زمام العفة، ذلك أنه تَلَقَّى تربية دينية قويمة، وترعرع في كَنَفِ أسرة محافظة تربي فيها على التمسك بأهداب الفضيلة، والنبو عن مجالس الفاحشة والرديلة .

شيوخه :

نَقَلَ المَقْرِي^(٣) عن أبي حيان أن شيوخه بلغوا نحو ألف واحد، ويرى الدكتور رضوان الداية^(٤) أن هذا العدد يشمل الذين تلقى عنهم حقيقة، والذين أخذ عنهم إجازاتٍ أو بَعَثُوا بِهَا إليه، على نحو ما كان شائعاً في زمانه .

غير أن حازماً لم يُخَلَّف برنامجاً^(٥)، ولم تسعف المصادر المترجمة له إلا

بئلةٍ من مشايخه، ومنهم :

- (١) الروض المعطار : ٤٦٢ تحقيق د. إحسان عباس. ط / مكتبة لبنان .
- (٢) يقول المقرري في نفع الطيب ١/ ٢٩٧ - ٢١٨ : «أما خطة القضاء بالأندلس فهي أعظم الخطط عند الخاصة والعامّة لتعلقها، وكون السلطان لو توجّه عليه حكم بين يدي القاضي، ولا سبيل أن يتّسم بهذه السّيمة إلا من هو والٍ للحكم الشرعي في مدينة جليلة» إهـ (بتصرف) .
- (٣) أزهار الرياض ٣/ ١٧٢ .
- (٤) تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : ٤٨٩ . - ط مؤسسة الرسالة .
- (٥) البرنامج هو عبارة عن مدونة تضمّ شيوخ مؤلفها، وما قرأه عليهم من الكتب، أو تضمّ شيوخ =

١ - والده، وقد كان موصوفاً بسعة العلم وغزارة الاطلاع في فنون كثيرة، أشهرها الحديث والفقه والأدب، وقد كان ذا مركز اجتماعي مرموق حيث أُسندَ له منصب القضاء وهو في الثامنة والثلاثين من عمره، ويُرجَّحُ أن حازماً قد حَفِظَ القرآن الكريم على يد والده، وتلقى عنه المباديء الأولى من علوم العربية وقواعدها .

٢ - الطرسوني : أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٦٢٢هـ)، نقل السيوطي^(١) عن ابن الزبير قوله : كان يدرّس ببلده الفقه والعربية والأدب مع مشاركة في غير ذلك .

٣ - العروضي : محمد بن سعيد البصير الموصللي، لُقِّبَ بالعروضي لعلو كعبه في العروض. قال السيوطي^(٢) فيه : كان ذكياً فهِمًا، له في الشعر رتبة عالية .

٤ - أبو علي الشَّلَوَيْين^(٣) : عمر بن محمد أبو عبد الله الأشبيلي (ت ٦٤٥هـ)، إمام عصره في العربية. وقد كان أكثر الشيوخ تأثيراً في حازم، حتى قَدَّرَ الدكتور بلخوجة أن الشيخ لاحظ في مريده - حازم - شيئاً من الاستعداد للأخذ بالعلوم العقلية، فلم يجعل منه راوية كابن الأبار، أو لغوياً نحوياً فقط فيقتصر على تدريس كتاب سيبوية، بل حمَّله على الأخذ بالعلوم الحكمية الهلينية، ووجَّهه إلى دراسة المنطق والخطابة والشعر، فأعجِبَ حازم بعلو منزلة أستاذه، وأكْبَرَ اتساع معارفه، فأقبل على مطالعة ما أشار عليه به .

= عالم معيَّن تعهَّد غيره بجمعهم، ويُسمَّى البرنامج كذلك : الفهرس، والمعجم، والمشيخة، والثبت، والسند، والتقييد. انظر برنامج المجاري : ٥٨ - ٦٠ بتحقيق د. محمد أبي الأقفان، وقارن بفهرس الفهارس للكتاني ٦٩/١ - ٧١ .

(١) بغية الوعاة .

(٢) المصدر السابق نفسه ١١٤/١ .

(٣) يُرَجَّحُ الحَمِيرِي في الروض المعطار : ٣٤٣ أنَّه «الشلوبيني» (بياء النسب) نسبة إلى شلوبينة.

وانظر ترجمته في برنامج شيوخ الرعيبي : ٨٣ .

أقرانه :

عاصرَ حازمٌ علماءً وأدباءً كثيرين ، منهم من اشترك معهم في الشيوخ،

ومن هؤلاء :

- ١ - ابن الأبار : أبو عبد الله بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، من أعيان المؤرخين، صاحب التصانيف المفيدة، كالحلّة السّيراء، والتكلمة .
- ٢ - ابن عصفور الإشبيلي : أبو الحسن علي بن محمد بن علي النحوي المشهور، صاحب «المقرب» في النحو و«المتع في التصريف» .
- ٣ - أبو الحسن المخزومي، شاعر وأديب من أهل بلنسية .
- ٤ - أبو بكر بن حبّيش، ذكره ابن رُشيد في رحلته^(١)، فقال : الفقيه الأديب الكاتب البليغ الحافظ الناقد العلّامة.. كان متقناً في العلوم، مُنصفاً فيما يعنّ من المفهوم، متقدّم القَدَم في صناعة البيان، مُتمكّن اليد من ناحية الإبداع والإحسان .
- ٥ - أبو جعفر اللّيلي، الأستاذ النحوي المقرئ المتفنّن، سمع بالأندلس الإمامين أبو علي الشلوبين وأبا الحسن الدباج، وعنهما أخذ العربية .
- ٦ - ابن سعيد الأندلسي : أبو الحسن علي بن موسى، ذكر حازماً في القدح^(٢) وأثنى عليه .

(١) أسمى الرحلة : ملء العيّبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيّهة إلى الحرّمين مكة وطيبة، وعدد أجزائها سبعة، فقد منها اثنان : الأول والرابع. وقد قام الدكتور محمد الحبيب بلخوجة بنشر الثاني والثالث والخامس، ولأستاذنا أحمد حدّادي دراسة وافية على هذه الرحلة هي قيد الطبع. وانظر ترجمة أبي بكر بن حبّيش في رحلة ابن رُشيد ٨٣/٢ - ١٢٦ ط / الدار التونسية .

(٢) اختصار القدح المعلى : ٢٠ تحقيق إبراهيم الأبياري ط ٢ .

تلاميذه :

أخذ عن حازم خلق كثير، وأشهرهم :

- ١ - ابن رُشيد : أبو عبد الله محمد عمر الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ) وصَفَ حازماً بقوله^(١) : «شيخنا بحر البلغاء وصبر الأدباء» وقد قرأ ابن رشيد ببلده على إمام القُرَّاء وشيخ العربية أبي الحسن ابن أبي الربيع السبتي^(٢)، ثم تنقَّلَ في البلاد في رحلته الطويلة الواسعة، واتصل في كل صقع بالعديد من الشيوخ يقرأ ويسمع ويروي ويُقَيِّد. ويُقدَّر الدكتور بلخوجة^(٣) أن ابن رُشيد لَقِيَ شيخه حازماً بتونس سنة ٦٨٣هـ.
- ٢ - أبو حيان الأندلسي : أثير الدين محمد بن يوسف الجيَّاني الغرناطي نزيل القاهرة، وصف شيخه حازماً بقوله : «إن أبا الحسن حازماً كان نحوياً أديباً شاعراً مُفْلِقاً .
- ٣ - أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد أبي القاسم التجاني، ذكره الوادأشي^(٤) في برنامجه^(٥)، وأحال على شيوخه ذكر منهم أبا الحسن حازم القرطاجني^(٦) .

(١) يُرَجِّح الدكتور بلخوجة أن ترجمة حازم تقع في القسم المفقود من الرحلة. مقدمة منهاج البلغاء : ٣٧. وقد أورد السيوطي هذه الفقرة من ترجمته في البغية ١/٤٩٠، وعنه نَقَلَ من جاء بعده .

(٢) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي (٥٩٩ - ٦٨٨) إمام النحو في زمانه وأنجَبَ طلبة الشلوبيين، أشهر مؤلفاته : البسيط في شرح الجَمَل، والكافي في الإفصاح عن معاني كتاب الإيضاح. والأول مطبوع في مجلدين بتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، وقد نشرته دار الغرب الإسلامي .

(٣) مقدمة المنهاج : ٣٥ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد القيسي المعروف بابن جابر (٦٧٣ - ٧٤٩) من أكبر المحدثين والمقرئين الضابطيين في عصره، وكان نحوياً لغوياً راوية للأشعار، له ترجمة في غاية النهاية لابن الجزري ١/١٧ .

(٥) برنامج الوادأشي ١/٦٦ تحقيق محمد محفوظ. ط / دار الغرب الإسلامي .

(٦) المصدر السابق نفسه ١/٦٦ .

٤ - أبو العباس أحمد بن موسى البطرني، أحد المُكثِرِين من الروايات والقراءات، أخذ عن جماعة من الشيوخ منهم حازم القرطاجني .

مكانة حازم :

حَظِيَّ حازم بمكانة مرموقة بين علماء عصره، حتى لقد أنزله الخليفة الحفصي المستنصر منزلة سامية، وجَعَلَهُ حَكَمًا تُوكَلُ إِلَيْهِ مُصَنَّفَاتُ أَقْرَانِهِ لِيَبِيْتُ فِيهَا بِرَأْيِهِ .

فقد ذكر المَقْرِي^(١) أن الفقيه النحوي أبا جعفر اللبلي حين أَلَفَ كتابه : «وشي الحُكْلُ في شرح الجُمَلِ» رفعه للملك المستنصر الحفصي بتونس، فدفعه المستنصر للأستاذ أبي الحسن حازم، وأمره أن يتَعَقَّبَ عليه ما فيه من خَلَلٍ وَجَدَهُ، فحكى أبو عبد الله القَطَّانُ المُسَفِّرُ - وكان يخدم حازمًا - قال : كنت يوماً بدار أبي الحسن حازم وبين يديه هذا الكتاب، فسمعت نَقَرَ الباب، فخرجت فإذا بالفقيه أبي جعفر، فرجعت وأخبرت أبا الحسن، فقام مبادراً حتى أدخله وبأَلَعَ في بَرِّهِ وإكرامه، فرأى الكتاب بين يديه، فقال له : يا أبا الحسن، قال الشاعر^(٢) :

وَعَيْنُ الرُّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ

فقال له : يافقيه أبا جعفر، أنت سيدي وأخي، ولكن هذا أمر الملك لا يُمكن فيه إلا قول الحق، والعلم لا يَحْتَمِلُ المداهنة، فقال له : فَخَبِّرْنِي بما عَثَرْتُ عليه، فقال له : نَعَمْ، فَأَظْهَرْ لَهُ مَوَاضِعَ فَسَلَّمَهَا أَبُو جَعْفَرَ وَبَشَرَهَا وَأَصْلَحَهَا بِخَطِّهِ»إهـ .

وقد كان حازم - رغم هذا العلم الواسع - رجلاً تعتريه غفلة^(٣) في بعض

(١) نفع الطيب ٢/٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) هو عبد الله بن معاوية، وتمام البيت : وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا

(٣) مثل هذه الغفلة كانت تعترني شيخه أبا علي الشلوبين في مسائل ذات علاقة بكتابات

وتصانيفه، انظرها في مقدمة التوطئة : ٤٠، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، وقد أحال

على مصادرها .

شؤون الحياة العملية، فقد ذكر ابن الخطيب^(١) أن الشيخ أبا العباس بن الكاتب قال : كنت أويأ إلى أبي الحسن القرطاجني بتونس، وكنت أحسن الخياطة، فقال لي : إن المستنصر خلع عليّ جبةً جريبةً من لباسه، وتفصيلها ليس تفصيل أثوابنا بشرق الأندلس، وأريد أن تحلّ أكامها وتصيّرهما مثل ملابسنا، فقلت له : وكيف يكون العمل؟ فقال : تحلّ رأس الكمّ ويوضع الضيق بالأعلى، والواسع بالطرف، فقلت : وجمّ يجبرّ الأعلى، فإنه إذا وُضع في موضع واسع سَطّت عليه فرج ما عندنا ما نضع فيها إلا رقعها بغيرها، فلم يفهم، فلما بيّست منه تركته وانصرفت .. اهـ .

قال ابن الخطيب مُعلِّقًا على هذه الحكاية : فأينَ هذا الذهنُ الذي صنَع المقصورة وغيرها من عجائب كلامه .

وقد توفي حازم رحمه الله في ليلة السبت الرابع والعشرين من رمضان سنة أربع وثمانين وستمائة (٦٨٤)^(٢) دون أن يُخلفَ عقبًا^(٣) .

-
- (١) الإحاطة ٢٠١/١ تحقيق عبد الله عنان. الخانجي ط ٢ .
(٢) لم أقف - فيما تيسر لي من مصادر ترجمة حازم - على من شدّد عن هذا التاريخ، إلا ابن عبد المجيد اليماني، فإنه ذهب إلى القول بأن حازمًا قد توفي حدود التسعين وستمائة ينظر : إشارة التعيين .
(٣) رجّع الدكتور كيلاني حسن سند أن حازمًا قضى حياته عزبًا استنادًا إلى رواية أبي الفضل التجاني الذي نقل عن حازم قوله : «سهرت ذات ليلة بلعو منزلي من تونس فرأيت جواً في غاية الصفاء» .. إلى أن يقول : «فقامت في خاطري قصيدة شيخنا أبي القاسم الطرسوني التي مطلعها :

إني بحبِّك يادَا العرشِ مُمتسِكٌ ولي بِبَابِكِ مرْتَادٌ ومُبْتَرِكٌ

والنزل ما يهياً للنزول ... فلو كان متزوجاً وذا ولد لاكتري بيتاً أو اشتري منزلاً يقيم فيه ..

اهـ. عن كتاب : حازم القرطاجني حياته وشعره : ١٦ - ١٧ ط / الهيئة العامة بمصر .

أقول : وأرى أن ثمة قريبتين أُخريين تُقويان ما رجحه الدكتور كيلاني، وهما :

١ - أن كل المصادر التي ترجمت له سككت عن ذكر أولاده .

٢ - أن كان يتخذ خادماً، ولو كان متزوجاً لاستغنى بزوجه عن ذلك، والله أعلم .

أثار حازم النحوية :

خلف حازم - كما نبّه إلى ذلك السيوطي^(١) - أكثرين نحويين اثنين :

١ - رسالة في الردّ على كتاب «المغرب» لابن عصفور، أسماها : «شد الزنار على جحفة الحمار»^(٢). وهذه الرسالة مفقودة، ومن ثمّ فقد حرّمنا - كما يقول الدكتور بلخوجة - مؤلّفًا نحسبه كاشفًا عن مذهب حازم وآرائه النحوية واللغوية .

٢ - قصيدة نحوية على حرف الميم، وهي موضوع هذه الدراسة، وقد نظمها في النحو فقط، خلافًا لأشهر المنظومات، فإنها في النحو والصرف، وهي من بحر البسيط، بخلاف أكثر المنظومات فإنها من الرجز .
ولعل^(٣) أول نحوي أشار إلى أبيات هذه المنظومة هو ابن عبد المجيد اليماني المتوفى سنة ٧٤٣هـ، فقد أورد منها في كتابه : «إشارة التعيين في طبقات النحاة واللغويين» اثني عشر بيتًا، بعد أن عرّف به، وعرض بالذّكر لبعض مصنفاته .

وأول بيت ساقه هو طالع القصيدة النحوية :

الحمد لله مُعَلِّي قَدْرٍ مِنْ عَالِمًا
وَجَاعِلِ الْعَقْلِ فِي سُبُلِ الْهُدَى عَالِمًا

(١) البغية : ٤٩١/١ .

(٢) كذا في مدخل منهاج البلغاء : ٨٧ (نقلًا عن نفع الطيب : نشر دوزي وآخرين)، وفي نشرتي الشيخ محيي الدين عبد الحميد ٢٧٨/٥، ود. إحسان عباس ١٤٨/٤ : «الزيارة» بالياء .
(٣) في قولي : «لعل» احتراز من إطلاق القول بأسبقية ابن عبد المجيد اليماني إلى ذكر أبيات من هذه القصيدة النحوية، فقد يُنشر من كنوز تراثنا النحوي ما يمكن أن يُؤكّد استقباليًا - أسبقية نحوي آخر إلى ذلك .

أقول هذا لأنني وجدت الدكتور كيلاني حسن سند يجزم - رجماً بالغيب - بأسبقية ابن هشام الانصاري إلى ذكر هذه القصيدة النحوية، وذلك حين صرّح في كتابه «حازم القرطاجني : حياته وشعره» ٢٧ بقوله : «لقد كان جمال الدين بن هشام أوّل من ذكر قصيدته النحوية». وقد ثبت - بعد صدور كتاب : «إشارة التعيين» - ما يدحض هذا القول، إذ توفي ابن عبد المجيد سنة ٧٤٣هـ. وأما وفاة ابن هشام فكانت سنة ٧٦١هـ، والفرق ظاهر بين تاريخي الوفاة .

ثم أعقبه بأبيات في مدح المستنصر، وختَّمها بأبيات تناول فيها مبحث إذا
الفجائية، والمناظرة النحوية التي جمعت بين سيبويه والكسائي، والمشهورة
«بالمسألة الزنبورية» صدَّرها بقوله :

والعُربُ قد تحذف الأخبار بعد «إذا»
إذا عننوا فجأة الأمير الذي دهما
وختَّمها بقوله :

وفي الجوابِ عليها هل «إذا هو هي»
أوهل «إذا هو إياها» قد اختصمًا -

ثم جاء بعده ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، فأورد منها في
«مغني اللبيب»^(١) - وهو بصدد مناقشة مسألة «إذا» الفجائية - أبياتًا، بعد أن
قال مُتَّيًّا على ناظمها :

ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري
القرطاجني إذ قال في منظومته حاكيًا هذه الواقعة والمسألة - ودكَّرَ منها أربعة
عشر بيتًا، أولها قول حازم :

والعُربُ قد تحذف الأخبار بعد «إذا»
إذا عننوا فجأة الأمير الذي دهما
وآخرها قوله :

والغبنُ في العلم أشجى محنة علمتُ
وأبرحُ الناس شجوا عالم هضمًا

ثم جاء الدماميني^(٢) المتوفى سنة ٨٢٧هـ، فذكر منها أبياتًا في حاشيته
على «المغني» المسماة : «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب»، وقد نصَّ

(١) انظر مغني اللبيب ١/٨٩ - ٩٠ نشرة الشيخ محيي الدين عبد الحميد، و١٢٣ نظرة الدكتور
مازن المبارك ورفيقه . ط/ دار الفكر. ط ٥ .

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بدر الدين (٧٦٣ - ٨٣٧) له ترجمة في الضوء اللامع
٧/١٨٤ - ١٨٧، والبغية ١/٦٦ - ٦٧. وشذرات الذهب ٧/١٨١ .

على أنه تَلَقَّى هذه القصيدة النحوية عن أستاذه قاضي القضاة ولي الدين عبدالرحمن بن خالدون المالكي الذي تَلَقَّاهَا عن أستاذه المحدث أبي عبد المهيمن الذي رواها عن ابن رشيد، قال : أنشدني حازم. كما رواها عن طريق آخر أستاذه مجد الدين إسماعيل الكتاني الحنفي الذي رواها عن الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمه الله تعالى، قال : أخبرنا الشيخ أثير الدين، قال : أنشدنا حازم .

واكتفى الشُّمْنِيُّ^(١) في حاشيته الموسومة بـ «المنصف من الكلام علي مغني ابن هشام» بأن نَبَّهَ على هذه القصيدة، مقتصرًا على إيراد بَيِّنَاتِهَا الأول والثاني، ومُصَرِّحًا بأن حازمًا ضَمَّنَهَا مسائلٍ من علم النحو، ومرجِّحًا أنه أتى فيها على جميع أبوابها^(٢) .

ثم جاء الأمير^(٣) المتوفى سنة ١٢٣٢هـ، فأورد منها في حاشيته على «المغني - سوى ما ساقه ابن هشام - أربعة وثلاثين بيتًا .

ولقد كان الأستاذ عثمان الكَعَاكُ - رحمه الله - صاحب الفضل الأول في محاولة إخراج النص الكامل لهذه القصيدة، حيث وقف على نسخة مخطوطة منها وحقَّقَهَا، ثم ألحَقَهَا بأخر ديوان حازم الذي نشر في طبعته الأولى سنة ١٩٦٦، ومجموع ما انتهى إليه الأستاذ الكَعَاكُ من أبيات هذه المنظومة سبعة عشرَ ومائتا بيت .

ثم عمَدَ الدكتور محمد الحبيب بلخوجة - وهو بصدد جمع وتحقيق شعر حازم - إلى إعادة تحقيق نص هذه القصيدة النحوية، معتمداً على نسخة خطية ثانية وقف عليها، وقارن النسختين المخطوطتين بما أورده الدماميني والأير

(١) أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد (٨٠١ - ٨٧٢) ، مُحدث، مُفسِّر نحوي، بغية الوعاة ١/٣٧٦ .

(٢) المنصف من الكلام ١/١٩٠ .

(٣) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهرى، الفكر السامي للجوري ٢/٢٩٧، الأعلام ٧/٧١، فهرس الفهارس ١/١٣٣ - ١٣٤ .

في حَاشِيَتَيْهِمَا على «المُغْنِي»، وأُخْرِجَهَا ضِمْنَ مَجْمُوعِ «قِصَائِدِ وَمُقَطَّعَاتِ حَازِمِ» الَّذِي نُشِرَ فِي طَبْعَتِهِ الْأُولَى سَنَةَ ١٩٧٢. وَقَدْ صُوِّبَتْ فِي هَذِهِ النُّشْرَةِ أخطاءٌ وَرَدَتْ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى، وَاسْتُدْرِكَ بَيْتَانِ أَخْلَ الدِّيوانِ بِهِمَا، وَهُمَا :

وَنَسَبَةٌ بَيْنَ مَعْلُومِينَ قَدْ عَلِمَتْ

تُفِيدُ إِقْرَارَ مَنْ لَمْ تَدْرِ مَا كَتَمَا

وَنَسَبَةٌ بَيْنَ مَعْلُومِينَ قَدْ عُرِفَا

على انفرادٍ تُفِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا

فصار مجموع أبيات هذه المنظومة تسعة عشر ومائتي بيت (١).

ولقد رجح الدكتور بلخوجة أن حازمًا أراد أن يضع بها متنا في علوم العربية على نحو ما صنع ابن مَعطَ وابن مالك، ثم وقف عن إتمامها، فلم يبلغ بها الألف بيت مثلهما (٢)، والظاهر أنه يستند - فيما رجح - إلى ما صرح به الشُّمْنِي (٣) من أن المنظومة ربما تكون أطول مما وصل إليه منها .

والذي أراه أن هذا القول غير قويّ، نظرًا لتكامل أبوابها وتتابعها. ولعلَّ حازمًا قصد إلى الاختصار والتركيز على أهم مباحث النحو التي لا مناصَ لدارسه من الإلمام بها، ولا سيما إذا كان من المبتدئين. ومن المحتمل أن يكون حازم قد رغبَ عن نهج سابقه من أصحاب المنظومات، فسعى إلى ابتكار نهج

(١) خلافًا لما زعمه الدكتور حسن كيلاني سند من أن عدد أبياتها ثمانية وعشر ومائتان. انظر

كتابه : حازم القرطاجني حياته وشعره : ٢٧ .

أقول : ولا التفتَّ إلى قول الدكتور سعد مصلوح في كتابه : حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر : ٤٣ من أن عدد أبيات هذه القصيدة مائتان وسبعة عشر كما في الديوان المحقق، لا مائتان وتسعة عشر كما ينصُّ على ذلك الدكتور بلخوجة، لأنَّ مَنْ حَقَّقَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يُحَقِّقْ .

(٢) انظر مقدمة المنهاج : ٨٧ - ٨٨ .

(٣) المنصف من الكلام ١/١٩٠، وقارن بإشارة التعيين : ٨١ حيث صرح ابن عبد المجيد اليماني

بأن لحازم الفية في النحو، ولا أدري هل ينصرف كلامه إلى هذه القصيدة، أم أن هذه القصيدة عمل مستقل وقف عليه .

جديد في فن النظم التعليمي يجمع بين القاعدة النحوية إلى الأسلوب الأدبي البديع الذي تَلَجُّ دُرُرُ كَلِمِهِ أَصْدَافَ الْأَذَانِ من غير استئذان، بخلاف أساليب المنظومات المتقدمة التي يغلب على أكثرها جفاف الألفاظ وتعقيد المعاني .

منهاج حازم من خلال منظومته :

صَدَّرَ حَازِمٌ مَنَظُومَتَهُ بَيْتَيْنِ حَمِدَ فِيهِمَا اللهُ تَعَالَى، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غِرَارٍ مَا صَنَعَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَنَظُومَاتِ ، فَقَالَ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُعَلِّي قَدْرٍ مِنْ عِلْمٍ
وَجَاعِلِ الْعَقْلِ فِي سُبُلِ الْهُدَى عِلْمًا
ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى الْهَادِي لِسُنَّتِهِ
مُحَمَّدٍ خَيْرِ مَبْعُوثٍ بِهِ اعْتَصَمَا

ثم انتقل بعد هذا التصدير إلى مدح أمير تونس أبي عبد الله المستنصر، فأشاد بالنعم التي أغدقها على قُصَادِ تُونِسِ، فنعموا في حضرته بِرَغَدِ الْعَيْشِ وَالْأَمْنِ الْوَافِرِ وَقَدْ اسْتَأْثَرَ هَذَا الْمَدْحُ مِنْ قَصِيدَتِهِ بِنَيْفٍ وَعِشْرِينَ بَيْتًا أَوْلَاهَا قَوْلُهُ:

ثُمَّ الدُّعَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي
عَبْدِ الْإِلَهِ الَّذِي فَاقَ الْحَيَا كَرَمًا

وأخراها قوله :

وَصَلَّتْ مُسْتَنْصِرًا بِاللَّهِ مُنْتَصِرًا
عَلَى الْعِيدَا وَاثِقًا بِاللَّهِ مُنْتَصِرًا

ثم خَلَصَ إِلَى الْمَوْضُوعِ الْأَجْلُ مِنْ مَنَظُومَتِهِ، فَتَحَدَّثَ عَنْ صِنَاعَةِ النَّحْوِ، وَتَعَرَّضَ لِمُبَاحِثٍ مُخْتَلِفَةٍ يُمَكِّنُ عَرَضُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

١ - حدُّ الكلام والنحو :

تحدّث في هذا المدخل عن ماهية النحو وعوامل الرفع والنصب والخفض،
ثم نبّه إلى أن رافع الاسم ضربان : لفظي ومعنوي، فقال :
فاسمع إلى القول في طرق الكلام وما
علم اللسان به قد حدّ أو رُسمًا
النحو علم بأحكام الكلام وما
من التغاير يعرفون اللفظ والكلمًا
وعوامل الرفع قدّمه ومنه إلى
عوامل النصب والخفض انقلّ القدّمًا
ورافع الاسم إن حقّقت أضربّه
لمعنوي ولفظي قد انقسم

٢ - رافعات الأسماء

بيّن في هذا القسم ما يرفع اللفظ، وهو عنده الفعل أو مشابهه، أو ما غدا
معه في الحكم، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وما حاكاهما. ثم انتقل ليتحدّث
عن الحروف وأقسامها، فنّبّه إلى أن لها أحكامًا شبيهة بالفعل وما كان في
حكمه من حيث إنها تدخل على الألفاظ فترفعها أو تنصبها :

(١) لاحظ الدكتور عبد الله الطيّب أن الرجز التعليمي - على كثرته - لم يَنَأَ فيه شعر جيّد
يستحق الاختيار، وأنه تغلب عليه الرداءة والجفاف إلا ما نَدَّر .. اهـ المرشد إلى فهم أشعار
العرب ١/٢٤٣ - ٢٤٤ (بتصرف) أقول : هذا الكلام لا غبار عليه. وأما قول الدكتور الفاضل
١/٢٤٣ : «ولامرٍ ما تجد التعليمات التي نُظمت في غير الرجز ثقيلة جدًا .. فلا يُسلّم له،
وأغلب الظن أنه - وهو البصير بالشعر العربي قديمه وحديثه، العارف بجيّدته ورديته - لو
كُتِبَ له أن يقف على قصيدة حازم هذه لغير رأيه، ولوجد أن المعاني تناسب فيها أنسيابًا،
ولو أن موضوعها هو علم النحو .

فإنَّ أنَّ لها أخت مذ ارتضعا
 تُدِّي التشبُّه بالأفعال ما فُطِمَا
 وعُدَّ لِكِنَّ أختًا أو كَأنَّ لها
 وَلَيْتَ، ثم لَعَلَّ المُرْتَجِي بِهِمَا

وهو ينحو - في هذا المبحث - منحى شيخه الشلوبين^(١) الذي قال قبله
 باستحقاق «إن وأخواتها» الإعمالَ لشبهها بالأفعال المتعدية، وإن كان الشيخ
 نفسه يتكيء في هذه المسألة على ابنِ جِنِّي الذي كان أسبقَ إلى القول بإعمال
 هذه الحروف لتضمُّنها معاني الأفعال .

٣ - ناصبات الأسماء :

وقد أفرد لهذا القسم عشرين بيتًا تتوزع على النحو الآتي :

(أ) الأفعال المتعدية : وأشار إلى أن منها ما ينصب مفعولاً واحداً وما
 ينصب مفعولين، ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو المراد بقوله :

فـذو التَّعْدِي إذا أَحْبَبْتَ قِسْمَتَهُ
 وَجَدْتَهُ فِي لِسَانِ الْعُرْبِ مُنْقَسِمًا
 لِنَاصِبٍ وَاحِدًا، أَوْ ضَعُفَ ذَلِكَ، أَوْ
 ثَلَاثَةً : بَعْضُهَا بَعْضًا قَدْ التَزَمَا

(ب) أدوات النداء : وقد تعرَّض لأكثرها تداولاً فقال :

وللنداء حروف، وهِي : يَا وَأَيَّا
 وَأَيُّ لِمَنْ قَدْ غَدَا مَدْعُوهُ أَمَّا
 وَالهِمَزَةُ انتظمت في سُلُكْهَا وهِيَا
 وَوَا لندبة من قَد بَادَ واخْتِرمَا

(١) انظر التوطئة : ٢١٦ . تحقيق د. يوسف أحمد المطوع . ط / دار التراث العربي .
 (٢) الخصائص ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ . تحقيق د. محمد علي النجار ط / دار الكتب المصرية ط ٢ .

(ج) أدوات الاستثناء :

وقد عدّد منها أكثرها استعمالاً، ثم نَبّه على أحوال المستثنى حين يكون تاماً أو منقطعاً، وما يترتّب عن ذلك من اختلاف أحكام المستثنى باختلاف أحوال الأساليب إيجاباً وسلباً، ونبّه في آخر حديثه عن الاستثناء إلى أن علماء النحو لم يجمعوا رأيهم على حكم مشترك فيما يتعلق بأحكامه، فقال :

وَنَصَّبُ الْإِسْمَ بِإِلَّا وَاجِبٌ أَبَدًا

فِي وَاجِبٍ، فَالْتَزِمَ فِي ذَلِكَ مَا التَزِمَا

وَأَنْصِبُ بِهَا الْإِسْمَ فِيْمَا قَدَّمَوْهُ وَمَا

قَدَّ ظَلَّ مُنْقَطِعًا مِنْهُ وَمُنْصَرِمًا

وَسِمَهُ بِالنَّصْبِ فِي مَا تَمَّ مِنْ سَلْبٍ

مِنْ قَبْلُ إِلَّا إِذَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَسِمَا

وَالْقَوْلُ فِي بَابِ الْأِسْتِثْنَاءِ مُتَّسِعٌ

وَقَدْ تَخَالَفَ فِيْهِ الْجِلَّةُ الزُّعَمَا

٤ - خافضات الأسماء :

تناول في هذا المبحث اللفظ الذي يعتره الجرّ حقيقةً، وهو الذي تقدّمه

حرف جرّ، وما يكون الجرّ فيه تقديرًا، وهو المضاف، فقال :

وْخَافِضُ الْإِسْمِ حَرْفٌ لِلْإِضَافَةِ أَوْ

إِضَافَةٌ دُونَ حَرْفٍ فَلْتَكُنْ فَهَمَا

٥ - الفعل وأحكامه :

وخالص من الأسماء إلى الأفعال، فتحدّث عن أحكامها رفعًا ونصبًا وجرّمًا:

وَكُلُّ فِعْلٍ بِضَمٍّ أَنْتَ تَرْفَعُوهُ

فَبِالسُّكُونِ لَدَى الْإِعْرَابِ قَدْ جُرِّمًا

وَكُلُّ مُعْتَلٍّ فِعْلٌ فَهُوَ مُنْجَزِمٌ
بِالْحَذْفِ، مَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا فَقَدْ وَهَمَا

٦ - الجملة الإسمية ونواسخها :

وقد عرّضَ في هذا المبحث إلى كَوْنِ المبتدأِ أصلاً، والخبرِ فرعاً، وحقُّ الأصل أن يتقدّم على الفرع :

أصلُ الكلامِ ابْتِدَاءٌ بَعْدَ خَبْرٍ
كَلَاهُمَا ظَلٌّ فِيهِ الرِّفْعُ مُلْتَزِمًا
وَالْقَوْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَيْدٍ بِهِ وَبِمَا
يَكُونُ أَصْلًا، وَكُنْ بِالْفَرْعِ مُخْتَمًا

ثم نبّه إلى دخول النواسخ على الجملة الإسمية، وما تحدّثه فيها من تغييرات إعرابية، فقال :

وَالنَّاسِخَاتُ لَهَا أَفْعَالٌ أَفْعِدَّةٌ
وَفِعْلٌ نَقْصٌ وَحَرْفٌ جَمْعُهَا قُسِمًا
وَبَعْضُهَا رَافِعٌ اسْمٌ، نَاصِبٌ خَبْرًا
كَمِثْلِ «كَانَ» وَمَا فِي بَابِهَا ارْتِسَمًا
وَبَعْضُهَا نَاصِبٌ اسْمٌ، رَافِعٌ خَبْرًا
كَمِثْلِ «إِنَّ» وَمَا فِي شِعْبِهَا اقْتَحَمًا

٧ - مواضع جواز الابتداء بالنكرة :

عرضَ في هذا المبحث إلى المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة إذا استوفى المبتدأُ الشروط التي يجمعها قوله :

وَحَقٌّ مَا ابْتَدِئَ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمْ
وَقَدْ يَكُونُ لَهُ التَّنْكِيرُ مُلْتَزِمًا

وَالْبِدَايَةَ بِالتَّنْكِيرِ أَمْكِنَةٌ
 مِنْهُنَّ فِي خَبْرٍ : « فِي الْعَدِّ عَدُّكُمْ »
 وَفِي تَعَجُّبٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ
 بِذَلِكَ وَاضِعُ حُكْمِ اللَّفْظِ قَدْ حَكَمًا
 وَفِي جَوَابٍ، وَفِي نَفْيٍ، وَأَدْعِيَّةٍ
 بِذَلِكَ وَاضِعُ حُكْمِ النُّطْقِ قَدْ حَتَمًا
 وَفِي مُفَاضَلَةِ الْأَنْوَاعِ قَدْ بَدَوُوهَا
 بِهِ، وَمَا ظَلَّ بِالتَّفْصِيلِ مِنْقَسِمًا

٨ - المسألة الزنبورية :

ويختتم حازم منظومته بإثارة قضية نحوية احتدم فيها النزاع بين زعيمي
 البصرة والكوفة: سيبويه والكسائي، وهي التي اشتهرت بالمسألة الزنبورية .
 فقد ذهب الكوفيون إلى جواز قول : «كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من
 الزنبور فإذا هو إياها»، وذهب البصريون إلى أنه يجب أن يقال: «فإذا هو هي» .
 وقد عرض حازم أحداث هذه المسألة، فطرح أولاً موضع الخلاف بين
 المدرستين :

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها
 قديماً أشد من الزنبور وقع حمًا
 وفي الجواب عليها هل : «إذا هو هي»
 أو هل : «إذا هو إياها» قد اختصما
 ثم نبه إلى تخطئة الكسائي لسيبويه، وتحامل أتباعه على زعيم البصرة
 حين الجؤوه إلى محاكمة جائرة تحسرت لها نفسه، فمات بسببها غمًا :
 وخطأ ابن زياد وابن حمزة في
 ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما

فظلّ بالكرب مكظومًا وقد كـررت
 بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكظما
 قضت عليه بغير الحق طائفة
 حتى قضى هدرًا ما بينهم هدمًا
 وأنهى حازم قصيدته ببيان ما يعانیه العلماء حين يتألب عليهم حسادهم،
 فيمكرون بهم، ويحوكون لهم الدسائس :
 وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضيمٍ
 لولا التناقسُ في الدنيا لَمَّا أضيمًا
 فكم مضيب عزًا من لم يُصبِ خطأً
 له، وكُم ظالم تلقاه مظلمًا
 ومبلغ الأسى والتفجع عند حازم يتمثل في هذه الحكمة البليغة :
 والغبنُ في العلم أشجى محنةً علمتُ
 وأبرحُ الناسِ شجواً عالمٌ هُضمًا

التوجه النحوي عند حازم :

ليس من اليسير تقويم التوجه النحوي عند حازم من خلال هذه المنظومة،
 لأنها - كما أسلفت - لم تستوفِ كُلَّ مباحث علم النحو، بل اقتصرت على
 اختيارات من هذا الفن الواسع الأبواب والمباحث، المتشعب الأطراف والجوانب،
 وقد تكشف الأيام عن كتابه المفقود أو مؤلفات نحوية أخرى له تُسَعِّفُ
 الدارسين بإبراز مذهبه النحوي ومكانته بين أهل هذا الفن، والتي لا شك أنها
 كانت - اعتماداً - على القرائن التي حَفَّتْ بكتابات كل من تَرَجَّمُوا له - عالية
 وممتازة .

على أن ما ينبغي تسجيله هنا أن نحاة الأندلس قد نَزَعُوا - في الغالب - منزعاً
 بصرياً، وفيما طُبِعَ من مُصَنَّفَاتِهِمْ - حتى الآن - ما يشهد لصحة هذا القول .

وفي قصيدة حازم هذه تأكيد لهذا المنزع، إذ اتضح فيها جلياً ترجيحُ
لمذهب البصريين، ومن المواضع التي برزت فيها ميوله البَصْرِيَّةُ :
١ - قوله إن العامل في المفعول النَّصْبُ هو الفعل وحده، أو ما كان له حكمه،
وهو مفهوم بيته :

وناصِبُ الاسمِ فِعْلٌ أو مُشَابِهُهُ

فَكُنْ لِمَعْرِفَةِ الْأَشْبَالِ مُلْتَمِمًا

وهذا خلاف مذهب الكوفيين الذين يرون أن العامل في المفعول النَّصْبُ
هو الفعل والفاعل في أحد القولين، أو الفاعل وحده في ثانيهما .

٢ - أن المبتدأ والخبر مرتفعان بالابتداء، وهو مفهوم قوله :

والابتداء كلاً الاسمين مُرْتَفِعٌ

به، وإن كان في الثاني قد اختصما

وهذا أحد أقوال البصريين، والكوفيون لم يُجيزوا إلا الترافع بينهما .

٣ - قوله بجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وهو ما أُلْمِعَ إليه في قوله :

وحيق ما ابتدئُ التقديم عندهم

وربما قدموا الأخبار رُبَّمَا

وهذا القول مشهور عند البصريين، ونازعهم الكوفيون، وقالوا بِمَنْعِهِ .

٤ - قوله بارتفاع الفعل المضارع بعامل معنوي :

والرفع في كل فعل ذي مضارعةٍ

بعاملٍ معنويٍّ سِرُّهُ اِكْتِنَمًا

وهذا خلاف مذهب الكوفيين الذين يقولون بارتفاع المضارع لتجرده من
الناصب أو الجازم .

٥ - قوله بارتفاع الإسم بَعْدَ «لَوْلَا» على الابتداء، وهو مفهوم بيته :

وبعد «لَوْلَا» احذف الأخبار مكتفياً

بالفهم فيها، وللإيجاز مُغْتَنَمًا

وهذا القول مُعْتَمَدٌ عند البصريين، وَخَالَفَهُم الكوفيون فيه وقالوا بارتفاعه على تقدير كَوْنِهِ فاعِلاً، و«لَوْلَا» عاملة فيه، نائبة مَنَابَ فعل محذوف .

٦ - ترجيحه لمذهب سيبويه في تخريج المسألة الزنبورية، والأبيات الأخيرة من منظومته تُعْلِنُ عن مَيْلِهِ البَصْرِي إِعْلَانًا صَرِيحًا .
على أن منظومة حازم هذه لم تَخُلْ من اختيارات كوفية، أذكر منها ما

يلي:

(أ) اعتماده مصطلح «الخفض» وهو كوفي، بدلَ الجَرِّ الذي دَرَجَ البصريون على استعماله. وقد تردَّدَ في منظومته عشر مرَّات^(١).

(ب) استعماله اصطلاح حرف الإضافة عوض حرف الجرِّ في قوله :
وخافض الاسم حرف للإضافة أو

إضافة دون حرف فَلْتَكُنْ فَهَمَّا

(ج) إدراجه «كيفما» ضمن أدوات الشرط الجازمة فِعْلَيْنِ، وذلك في قوله :
وأيما كيفما أو حيثما اتلُّ بِهَا
وعُدَّ أَيًّا وَأَيِّمًا وَأَيِّمًا

وهذا خلاف مذهب البصريين الذين أقصَوْها من هذه الجوازم .
وأخيرًا فإنَّ حازمًا قد تَفَرَّدَ في هذه المنظومة باستبدال اصطلاح «أفعال القلوب» الذي تواضَعَ عليه النحاة بـ «أفعال الأفتدة» في قوله :
والناسخات إلى أفعال أفتدة

وفعل نقص وحرف جمعها قُسِمًا

وليس استحداثُ هذا الاصطلاح بِمُسْتَعْرَبٍ من أديبٍ كَانَ الشَّعْرَ دَيْدَنُهُ
وَهَجِيرَاهُ .

(١) انظر الأبيات : ٤٦، ٤٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ .

قيمة المنظومة :

لقصيدة حازم النحوية قيمة تعليمية كبرى، فهي، وإن لم تبلغ الألف بيت كما هو شأن غيرها من المنظومات، إلا أنها استطاعت أن تُسهم في حقل الدراسات النحوية، وتُضيف لُبنةً جديدة إلى صرح علم النحو الذي يُعدُّ بحقَّ مفتاح سائر العلوم .

ولقد امتازت هذه المنظومة بمحاسن، أذكر منها :

- ١ - أنها جاءت مختصرة مركزة على أكثر الأبواب النحوية استعمالاً، وكان حازماً أراد أن يجعل منها مرجعاً يتدارسه المتعلمون من رواد اللغة العربية، والراغبون في التأديب بأدائها .
 - ٢ - أنها اقتصرت - في الغالب - على الأشهر من الآراء، ولم تتشعب في إيراد الخلافات النحوية إلا ما وقع عَرَضاً .
 - ٣ - أن حازماً ناظماً أصفى عليها مسحة أدبية اكسبها جمالاً وبهاء، فشاعريته تجلّت واضحة بين جنباتها، فلا يكاد يخلو بيت من أبياتها من نفحة الأديب المرفه الحسّ، الذي تُسَعِّفه قريحته على أن يُذيب قواعِد النحو الجافة في قوالب شعرية أخّاذة .
- فهو مثلاً حين تناول مبحث «إن وأخواتها» قرّر كون مشابهتها للأفعال في أسلوب شعري بديع، فقال :

فَإِنْ أَنْ لَهَا أَخْتُ مَازِ ارْتَضَعَا

تُدِي التَّشْبُهَ بِالْأَفْعَالِ مَا فُطِمَا

- ولقد فطنَ الدكتور كيلاني حسن سند^(١) إلى أن الأمثلة التي ساقها حازم - تمثيلاً للقواعد - ليس منها : «ضرب زيدٌ عمراً»^(٢)، كقوله وهو يُمثّل للأفعال المتعدية لمفعولين :

(١) انظر كتابه : حازم القرطاجني، حياته وشعره : ٣٦٨ .

(٢) يبدو أن هذا المثال كان شائعاً على السنة النحاة، حتى قيل إن أحد الأعراب وقف في حلقة =

قَبَابُ «أُعْطَى» «كَسَا» مِنْهُ، وَمِنْهُ «سَقَى»
كَمَا تَقُول : «سَقَاكَ اللهُ صَوْبَ سَمَاء»

وقوله :

كَمَا تَقُول لِمَنْ تَهْوَى النِّعِيمَ لَهُ
«أَنَا لَكَ النِّعَمَ الوَهَّابُ والنِّعَمَ مَـ»

وقوله في مبحث «كان وأخواتها» :

كَمِثْلِ «كَانَ» و«أَضْحَى» ثُمَّ أَصْبَحَ «أَوْ
«أَمْسَى»، كَقَوْلِكَ : «أَضْحَى الزَّهْرُ مُبْتَسِمًا»

أو قوله في الأسماء الخمسة :

تَقُول : «عَمَرُو أَبُوهُ أَوْ أَخُوهُ أَتَى
فَافْتَرَفُوهُ مِنَ السَّرَّاءِ وَأَبْتَسَمًا»
«وَحَوَّلَهُ هَامَ ذُو مَالٍ بِهَا وَصَبَّأً
وَجَدًّا فَغَارَ حَمُوهَا مِنْهُ وَاحْتَشَمًا»

ولعل بعض هذه المزايا، أو كلها مجتمعة قد شددت النحاة إلى هذه المنظومة،
ومن هؤلاء أثير الدين أبو حيان الأندلسي الذي قال في ناظمها : «إن أبا
الحسن حازمًا كان نحوياً أدبياً بارِعاً»، وكذلك ابن هشام الذي أورد أبياتاً منها
في «المغني» بعد أن قال في حازم : «ولقد أحسن الإمام الأديب ...»

= درس لأحدهم، فظنَّ النحوي أنه جاء ليسأله مسألة في النحو، فقال له : سَلْ يَا أَعْرَابِي، فقال
الأعرابي على البديهة :

لَا، وَلَا فِيهِ أَرْعَابُ	لَسُنْتُ لِلنَّحْوِ جِئْتُكُمْ
أَبَدًا الدَّهْرَ يَضُرُّ رَبِّ	أَنَا مَالِي وَلَا مِرِيءِ
حَيْثُ مَا شَاءَ يَذْهَبُ	خَلَّ زَيْدًا لِشَانِهِ
قَدْ شَجَاهُ التَّطَرُّبُ	وَأَسْتَمِعُ قَوْلَ عَاشِقِ
فَهُوَ فِيهَا يُشَبَّبُ أَهـ	هَمُّ الدَّهْرِ طِفْلَةٌ

أخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٦٩، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام. ط ١.

القسم الثاني

شرح المنظومة

القسم الثاني شرح المنظومة

قال الأستاذ أبو الحسن حازم القرطاجني :

١ - الْحَمْدُ لِلَّهِ مُعْلِيٌّ قَدْرٍ مَنْ عَالِمًا

وَجَاعِلِ الْعَقْلِ فِي سُبُلِ الْهُدَى عَالِمًا

استهل الناظم رحمه الله قصيدته النحوية بالحمد امتثالاً لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَعُ» (١) .

والحمد لغةً : هو الثناء على الله باللسان على الجميل الاختياري على جهة

التبجيل والتعظيم .

واصطلاحاً : فِعْلٌ يَنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمَنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعَمًا . واختيرت

صيغة الحمد على صيغة الثناء لاشتغال حروفه على الحاء الحلقية، والميم

الشفهية، والدال اللسانية، حتى لا يخلو مخرج من المخارج الثلاثة من نصيبه

من ذلك (٢) .

قال العلامة ابن حمدون (٣) : وما يقال «الابتداء بالبسملة يُفَوِّتُ الْإِبْتِدَاءَ

بالحمدلة والعكس بالعكس» يُجَابُ عَنْهُ بِأَمُورٍ مِنْهَا : أَنْ يُحْمَلَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْبِسْمَلَةِ

على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء، والابتداء بالحمدلة على الإضافي

الذي قُدِّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، ولفظه فيه: «كل كلام لا يبدأ

فيه بالحمد لله فهو أجذم» وهو أيضاً في سنن ابن ماجه باب خطبة النكاح، وقارن بنزهاة

المتقين للنووي ٩٦٠/٢ تأليف جماعة من الأساتذة ط / مؤسسة الرسالة.

(٢) مواهب الصمد في حلّ الفاظ الزيد. الشيخ أحمد بن حجازي الفشني ١٠/١. ط / الشؤون

الدينية ، قطر.

(٣) حاشيته على شرح المكودي: ص١٣، ط / مطبعة حجازي. ط٢.

ولقد نصَّ الناظم على أن أهل العلم أعلى قدرًا ومقامًا عند الله، وشواهد ذلك في الكتاب والسنة كثيرة، منها قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر : ٩]، وقوله سبحانه : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة : ١١] .
وفي الحديث : «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ» (١) .

ولقد ألمح ابنُ الوَثَّانِ إلى هذا المعنى بقوله (٢) :

وَالْعِلْمُ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَى لَهُ

فَضْلٌ فَيَبْشُرُ حَزْبَهُ شَرًّا وَقِي

ولقد أشار الناظم إلى أن الله تعالى جعلَ العقلَ سلْمًا إلى الهدى، به يُفصل بين الحق والباطل، ويرتقى من البهيمية إلى الآدمية، ولقد تقرر هذا المعنى في قول المتنبي :

لَوْلَا الْعُقُولَ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ

أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

قال ابن حزم (٣) رحمه الله : حدُّ العقل استعمال الطاعات والفضائل، وهذا الحديث ينطوي فيه اجتناب المعاصي والردائل. وقد نصَّ الله تعالى في غير موضع من كتابه على أن من عصاه لا يعقل. قال الله تعالى حاكياً عن قوم : ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك : ١٠]، ثم قال مصدقاً لهم : ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك : ١١] .

(١) أخرجه الترمذي في باب فضل العلم، وابن ماجه في باب فضل العلم والحث على طلبه. وهو

في مسند أحمد: ٢/٢٥٢، ٣٢٥، ٤٠٧. ط/ المكتب الإسلامي.

(٢) شرح الشمقمقية. الشيخ عبيد الله كنون. ص ١١٣. ط/ دار الكتاب اللبناني. ط ٥.

(٣) رسائل ابن حزم. ١/٣٧٨. تحقيق د/ إحسان عباس. ط/ المؤسسة العربية للنشر. ط ١.

٢ - ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْهَادِي لِسُنَّتِهِ مُحَمَّدٍ خَيْرٌ مَبْعُوثٍ بِهِ اعْتَصَمًا

أتى الناظم رحمه الله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم امتثالاً لقول الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٥٦] .

وقد أثيرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ» (١) .

قال العلامة ابن حمدون (٢) : ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن آدميين دعاء، والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء، ولا تكون لغيرهم إلا تبعاً، ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر، ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة، وقيل : واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم، وقيل : يجب على الإنسان الإكثار منها ما لم تحصل له مشقة .

٣ - ثُمَّ الدُّعَاءُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي عَبْدِ الْإِلَهِ الَّذِي فَاقَ الْحَيَا كَرَمًا

الحيا، مقصور: المطر، وقيل : الخصب. وحيا الربيع : ما تحيا به الأرض من الغيث (٣) .

المعنى : يثني الناظم على ممدوحه أبي عبد الله بن محمد المستنصر، أشهر ممدوحيه من أمراء الحفصيين، ويُطري جُودَ نفسه، وسخاء يده، وعطاءه المغدق

(١) أوردته السخاوي في القول البديع تحت عنوان: الصلاة عليه عند افتتاح الكلام. ص ١٤٦ ط / المكتبة العلمية.

(٢) حاشيته على شرح المكودي: ١٤.

(٣) انظر مادة (حيا) في اللسان.

الذي فاق فيه ندى السحاب. وممدوحه هذا هو الذي خصه بمقصورته^(١)
الشهيرة التي أُرِيتُ على الألف بيت، وطالعتها :

لِلَّهِ مَا قَدْ هَجِيتَ يَا يَوْمَ النَّوَى
عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى .
٤ - خَلِيفَةٌ خَلَفَتْ أَنْوَارَ غُرَّتِهِ
شَمْسَ الضُّحَى وَنَدَاهُ يَخْلُفُ الدَّيْمَا

الأنوار: جمع نور، وهو الضياء والإشراق، والغرة: بياض في الجبهة.
والندى: الكرم والعتاء. والدِّيم: جمع ديمة، وهي السحابة الممطرة .

المعنى: يصف ممدوحه بالكرم والعتاء، فهو خليفة يشعُّ من جبينه نور
ساطع حتى لكأنه ضياء شمس الضحى، وهو جواد كريم تسخو يده بالعطايا
والهبات حتى لكأنه الغيث الذي يُصِيبُ الأَرْضَ، فَيُنْعِشُ تَرَبَّتَهَا، وَيُنْبِتُ زَرْعَهَا.

٥ - سَأَلْتُ فَوَاضِلُهُ لِلْمُعْتَفِي نِعْمًا
صَالَتْ نَوَاصِلُهُ بِالْمُعْتَدِي نِقْمًا

الفواضل: الأيادي الجميلة، والمعتفي: كل من جاء يطلب فضلاً أو رزقاً،
فهو عاف ومعتف^(٢) .

قال الأعشى :

تَطُوفُ الْعُقَاةُ بِأَبْوَابِهِ
كَطُوفِ النَّصَارَى بَبَيْتِ الْوُكْنِ

وصال: سطا ووثب. والنواصل: جمع ناصلة، وهو السهم إذا خرج
نصله^(٣) .

(١) عليها شروح، أشهرها شرح الشريف الغرناطي وسماه: «رفع الحجب المستورة عن محاسن
المقصورة» وهو مطبوع.

(٢) انظر مادتي: (فضل) و(عفا) في مقاييس اللغة ٦١/٤، والصحاح ٢٤٣٣/٦، واللسان.

(٣) انظر مادتي (صول) و(نصل) في مقاييس اللغة ٣٢٢/٣، و٤٣٢-٤٣٣، والمصباح
٣٧٧/١، و٢٧٨/٢.

المعنى : إن هذا الخليفة جواد كريم، يصدق عطاءه على قُصَّاده، وهو في الوقت نفسه شديد على المعتدين، لا تأخذه في الضرب على أيديهم والتنكيل بهم لومة لائم .

وقد كرّر الناظم هذا المعنى في المستنصر نفسه حيث نعته في مقصورته بقوله :

مَمْلُوكٌ إِذَا عُدَّ الْمُلُوكُ فَاسْمُهُ
 مُعْتَمَدٌ تَقْدِيمُهُ بَبَادِي بَدَا
 قَدْ قَسَمَ الْأَيَّامَ بَيْنَ أَنْعَمِ
 لِمَنْ عَافَا وَأَبُوسٍ لِمَنْ عَدَا
 ٦ - يُحْيِي الْعَفَاةَ بِسَهْمٍ مِنْ مَكَارِمِهِ
 كَمَا أَنَّهُ صَافٍ لِلْمِزْنِ قَدْ سَجَمَا

العفاة : جمع عاف، وقد تقدّم شرحه. المكارم : جمع مكرمة. وفي رائها لغتان : الضمّ والفتح، والأولى أصح، وهي فعلُ الكرم. قال الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغْيِهَا
 وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

والصَّيبُ : المطر. وفي التنزيل : ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة : ١٨]، والمزن : السحاب الممطر. وسجم : صبّ الشيء من الماء وغيره مما يشبهه^(١) .

المعنى : إن المدوح يسد حاجات قاصديه، فينالهم عطأؤه، بعد أن كانوا في عيلة وخصاصة، وهو بكرمه وإحسانه يشبه السحابة الممطرة التي تحيي الأرض بعد موات، وتنعش تربتها بعد جذب وجفاف .

٧ - يَرُدِّي الْعُدَاةَ بِسَهْمٍ مِنْ عَزَائِمِهِ
 كَمَا أَنَّهُ كَوَكْبٌ لِلْقَذْفِ قَدْ رَجَمَا

(١) قف على مَوَاد (كرم) و(صوب) و(مزن) و(سجم) في مقاييس اللغة ٢٠١٩/٥، ١٦٥-١٦٤/١، ٣١٩-٣١٨/٥، ١٩٤٧/٥.

يردي : يهلك، تقول : أرداه الله وأرديته : أي أهلكته. وفي التنزيل : ﴿إِنْ كِدْتَ لِتُرْدِينَ﴾ [الصفات : ٥٦] والعدة : جمع عاد، وهو المعتدي. والعزائم : جمع عزيمة، وهي ما يعزم عليه من الأمر^(١) ، قال المتنبّي :

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ
وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ

والكواكب : جمع كوكب : النجم، ورجم : الأصل فيه الرمي بالحجارة، من قولهم : تراجموا بالحجارة : أي تراموا بها^(٢) وفي التنزيل ورد قوله تعالى في الشهب : ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك : ٥].

وفي الحديث : «خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثِ : زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا»^(٣) .

المعنى : يقول إن المدوح كان نافذ القول، ماضي العزيمة، شديد البطش بأعدائه متى تَأَكَّدَ له تَرَبُّصهم به، أو سعيهم لِبِثِّ الفتنة في أرضه وبين رعيته، حتى لكأنه شهاب ساطع نزل بأرض قوم فأهلكهم وأفناهم عن آخرهم .

٨ - أَدَامَ قَوْلَ نَعْمٍ حَتَّى إِذَا اطَّرَدَتْ

نُعْمَاهُ مِنْ غَيْرِ وَعَدِ لَمْ يَقُلْ نَعْمًا

اطردت : تتابعت. والنعمه : الخفض والدعة والمال. ويقال : النعيم والنعمه والنعماء والنعمه، وهو ضد البأساء والبؤسى^(٤) .

المعنى : يريد أن المدوح اعتادَ إجابة السائلين إلى سُؤْلِهِمْ، حتى عَمَّتْ نِعْمُهُ قُصَادَهُ، وشملت عطاياه عُفَاتَهُ، واشتهر عنه جودُه وسخاؤُه حتى اسْتَقَرَّ فِي الأذْهَانِ عَدَمُ تَرْقُبِ بَرِّهِ بِوَعُودِهِ، والوفاء بعهوده، طالما أنه لم يُحْرَمِ أَحَدٌ نَدَاهُ .

(١) راجع مواد (ردي) و(عدو) و(عزم) في مقاييس اللغة: ٥٠٦/٢، والصحاح: ٢٣٥٤/٦، واللسان.

(٢) اللسان (جم).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الخلق. باب في النجوم: ١٠٧/٤. ط/ بولاق.

(٤) انظر مادتي (طرد) و(نعم) في الصحاح: ٥٠٢/٢، و٢٠٤١/٥، واللسان.

٩ - كَمْ قَدْ أَبَاحَ يَمَى حَزْبِ الضَّلَالُ كَمْ

حَمَى الهُدَى بِجِيَادِ تَعْلُكُ اللُّجْمَا

١٠- تَسْتَنْزِلُ العُصْمَ مِنْ أَعْلَى شَوَاهِقِهَا

وَتَسْلُبُ القِمَمَ الطَّمَاحَةَ القِمَمَا

أباح الشيء : أحله وأطلقه. الجياد : الخيول السابقة الجيدة. وعلكت الدابة

للجام : لأكته وحركته فيها^(١). قال النابغة الذبياني^(٢) .

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ

تَحَتَ العَجَاجِ، وَأُخْرَى تَعْلِكُ اللُّجْمَا

والحمى : الشيء المحظور لا يقرب. والضلال : ضد الهدى والرشاد.

وفي التنزيل : ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٣٢]. واللجم : جمع

لجام، وهو معروف. والعصم : جمع أعصم. وهي الوعول أو الظباء. وأصل

العصمة : بياض يكون في يدي الفرس والظبي والوعل. وتسلب : تأخذ، من

قولهم : سلبه ثوبه: أخذه. والقمم : جمع قمة. وهي أعلى كل شيء. والمراد بها

في البيت أعالي الجبال بدليل قوله قبلها : الشواحق، وهي جمع شاهق : الجبل

المرتفع. والطمّاحة : صيغة مبالغة من طمح يطمح طموحاً وطمّاحاً. وكل مرتفع

مفرط في الارتفاع فهو طامح^(٣) .

المعنى : إن المدوح كان ذا همّة عالية، ونفس طمّاحة لا تتأبى عليها

المطالب والرغائب، ولا تلتين أمام المخاطر والمصاعب .

(١) تابع مواد (بوح) و(جود)، و(علك) في مقاييس اللغة ١/٣١٥، و٤٩٣، و٤/١٣٢، واللسان.

(٢) اخلّ به ديوانه. تحقيق الأستاذ أبي الفضل إبراهيم، وهو وارد في ديوانه صنعة ابن السكيت:

١١٢ تحقيق د/ شكري فيصل. ط/ دار الفكر، ضمن قصيدة طالعها:

بَأَنْتِ سَعَادٌ وَأَمْسَى حَبْلُهَا أَنْجَدَمَا وَاحْتَلَّتْ الشَّرْعَ فَالْحَيِّينَ مِنْ إِضْمَا

وقد وقفت في طبقات الزبيدي: ١٦٣ على خبر مفاده أن الأصمعي قال: سمعت خلفاً الأحمر

يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها: خيل صيام وخيل غير صائمة...

البيت. وينظر البيت في معجم مقاييس اللغة واللسان: (صوم) و(لجم).

(٣) انظر مواد (حما) و(عصم) و(سلب) و(قمم) و(شهو) و(طمح) في اللسان.

وهذا المعنى قريب من قول المتنبي يمدح سيف الدولة :

وَصُوْلٌ إِلَى الْمُسْتَضْعَبَاتِ بِخَيْلِهِ
فَلَوْ كَانَ قَرْنُ الشَّمْسِ مَاءً لَأُورِدَا
١١ - يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الْمَنْصُورُ مُلْكُكَ قَدْ

شَبَّ الزَّمَانُ بِهِ مِنْ بَعْدِ مَا هَرِمَا
١٢ - فَلَوْ رَأَى مَنْ مَضَى أَدْنَى مَكَارِمِكُمْ

لَمْ يَذْكُرُوا بِالنَّدَى مَعَنَا وَلَا هَرِمَا

شباب الزمان : كرمه. وهرمه : شحّه. وقوله : «معن» أراد به معن بن

زائدة، و«هرم» هو هرم بن سنان، ممدوح زهير، وقد كانا من أجواد العرب،
وللشعراء فيهما أماديج ومرآث .

المعنى : يقول إن المستنصر قد أدرك الزمان في شيخوخته، فبعث فيه

الحياة، وجدد له نشاطه لما شهدته عهده من منجزات تحققت، وخير عم أرجاء
البلاد، كما أن ممدوحه قد فاق كرمه كل كرم، حتى إن الذين مضوا لو أدركوا
جوده وسخاءه، وعايّنوا بذله وعطاءه لم يجدوا كرم معن بن زائدة، وهرم بن
سنان بشيء يذكر إلى جانب بذله وعطاءه .

وبيت الناظم الأول ينظر إلى قول المتنبي :

أَتَى الزَّمَانَ بِنُوءِهِ فِي شَبَابِهِ
فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ
١٣ - إِنَّ اللَّيَالِيَّ وَالْأَيَّامَ مَذْخَمَتُ

بِالسَّعْدِ مُلْكُكَ أَضَحَّتْ أَعْبُدًا وَإِمَاءَ

١٤ - فَمِنْ سَعُودِ نُجُومٍ أَوْ صِعَادِ قَنَا

قَدْ صَيَّرَتْ لَكَ أُمْلَاكَ الْوَرَى خَدَمًا

الأعبد^(١) : جمع عبّد، والأصل فيه : الإنسان حرّاً كان أو مملوكاً. والمراد

(١) انظر (عبد) في الصحاح: ٥٠٢/٢، واللسان.

هنا : الملوك. والإماء : جمع أمة وهي المملوكة غير الحرّة. وفي الحديث : « لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمَّتِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ : غُلَامِي وَجَارِيَتِي، وَقَتَايَ وَقَتَاتِي» (١).
والسعود (٢) : جمع سعد، وهو اليُمن، ونقيضه: النحس. وسعود النجوم الكواكب التي يقال لكل واحدة منها : سعد كذا، وهي عشرة أنجم، والصعاد (٣): جمع صعدة، وهي القناة، وقيل : هي المستوية التي تنبت كذلك لا تحتاج إلى تثقيف، وأنشدوا لكعب بن جعيل يصف امرأة شَبَّهَ قَدَّهَا بالقناة:

فَإِذَا قَامَتْ إِلَى جَارَاتِهَا
لَا حَتَّ السُّبَّاقُ بِخُلْخَالِ زَجِلٍ
صُعَدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمَلُّ

والقنا (٤): جمع قناة، وهي الرمح. ويقال : هي قنا وقناة. والأملك : جمع مَلِك. وهو جمع قلة أريد به الكثرة .

المعنى : يقول إن ثغر الزمان قد ابتسم للمدوح، حتى إن الليالي والأيام صارت طَوْعَ أمره، ورهن إشارته، يحقق فيها ما شاء من رَغَائِب، وينجز فيها ما ابتغى من مطالب، لكونه امتلك ناصية الحكم وأحْكَمَ زِمَامِهَا، وساعده على ذلك سَعْدٌ لم يفارقه، وَهَمَّةٌ وَعَزْمٌ قَهَرَ بِهِمَا أَعْدَاءَهُ وَزَلَزَلْ بِهَا نُفُوسَهُمْ، فأذعنوا لسلطانهِ، وأقروا له بالقهر والغلبة، وسَلَّمُوا له بالسلطة والسيادة، حتى أضْحُوا أشْبَهَ بِخِدْمِهِ، يَأْتَمِرُونَ بِأَوَامِرِهِ، وَيَنْتَهُونَ بِنَوَاهِيهِ .

وهذا المعنى قريب من قول المتنبي في سيف الدولة :

(١) أخرجه مسلم في الألفاظ من الأدب. باب إطلاق لفظه العبد والامة والمولى والسيد.

١٧٦٤/٤. ط/ فؤاد عبد الباقي، وأبو داود في سننه. كتاب الأدب. باب لا يقول المملوك رَبِّي وَرَبِّي ٢٥٦-٢٥٧، والبعوي في شرح السنة: ٣٥٢/١٢، وفي لفظه خلاف.

(٢) اللسان (سعد).

(٣) تاج العروس (صعد): ٢٨١/٨. ط/ الكويت.

(٤) راجع (قنا) في الصحاح: ٢٤٦٨/٦، والمصباح: ١٧٧/٢، ومقاييس اللغة: ٣٠/٥، واللسان.

تَظَلُّ مُلُوكُ الْأَرْضِ خَاشِعَةً لَهُ
تُفَارِقُهُ هَلْكَى وَتَلْقَاهُ سُجَّادًا
١٥- لَقَدْ رَفَعْتَ عِمَادًا لِلْعُلَا فَعَدَا
يَعْلُوا قِيَامًا وَيَعْلُوا قَدْرَهُ قِيَامًا
١٦- أَقَمْتُمْ وَزَنَ شَمْسِ الْعَدْلِ فَأَعْتَدَلْتُمْ
فَلَمْ يَدَعْ نُورَهَا ظُلْمًا وَلَا ظُلْمًا

العماد^(١) : ما يقام به الشيء، من قولهم: عمدت الشيء فانعمد : أي أقمته
بعماد يعتمد عليه. والعماد أيضاً : الأبنية الرفيعة، يذكر ويؤنث، واحدته عمادة،
قال الشاعر :

وَنَحْنُ، إِذَا عِمَادُ الْحَيِّ خَرَّتْ
عَلَى الْأَحْقَاضِ، نَمْنَعُ مَنْ يَلِينَا

والعلا^(٢) : الرفعة والسؤدد. والقيَم : الاستقامة. قال كعب بن مالك :

فَهُمْ صَرَفُوكُمْ، حِينَ جُدْتُمْ عَنِ الْهُدَى
بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى اسْتَقَمْتُمْ عَلَى الْقِيَمِ

والقيَم^(٣) كذلك : جمع قيمة، وهي ثمن الشيء بالتقويم. وأقام الشيء :
أدامه. والظلم: وضع الشيء في غير موضعه، وهو نقيض العدل. وأصله :
الجور ومجاوزة الحد. وفي التنزيل : ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان : ١٢].
والظلم^(٤) : جمع ظلمة، بضم اللام وتسكينها، والثانية أشهر : زهاب النور
وتجمع الظلمة على ظلم، وظلمات، وظلمات، والأخيرة أفشى، ففي التنزيل :
﴿وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، [المائدة : ١٨]، وفي
الحديث : «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٥) .

(١) ، (٢) ، (٣) انظر مواد (عمد) و(علا) و(قوم) في الصحاح: ٥١١/٢ و ٢٤٣٤/٦، وما بعدها،
و ٢٠١٧/٥ واللسان.

(٤) تابع (ظلم) في الصحاح: ١٩٧٨/٥، ومقاييس اللغة: ٤٦٨/٣، واللسان.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب. باب تحريم الظلم: ١٩٩٦/٤ ط/فؤاد عبد الباقي، =

المعنى : يقول إن الممدوح قد أكسبَ بلده رفعةً وسؤددًا، وقد كان خلقه العدل الذي سطع نوره في أرجاء البلاد، فبددَ سَحَائِبَ المظالم والظلمات .

١٧- فَتَوْنُسُ تَوْنِسُ الْأَبْصَارَ رُؤْيَتَهَا

وَتَمْنَحُ الْأُمَّمَ الْآلَاءَ وَالْأُمَّمَ

تؤنس : تألف. والأنس خلاف الوحشة^(١). والأبصار : جمع بَصَرَ، وهو العين، وقيل : حاسة الرؤية^(٢) وفي التنزيل : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : ١٠٤]. والرؤية : مصدر «رأى» البصرية على المشهور. والأمم^(٣) : جمع أمّة، كل جيل من الناس والحيوان أيضًا. وفي التنزيل : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّتُكُمْ﴾ [الأنعام : ٣٩] والآلاء^(٤) : النعم، واحِدَتُهَا : إلىّ وألىّ، وفي التنزيل : ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [الأعراف : ٦٩]، والأمم^(٥) : القرب. يقال : أخذت ذلك من أمم : أي من قرب، وداري أمم داره : أي مُقَابِلَتَهَا .

المعنى : يقول إن تونس - وهي حضرة ممدوحه أبي عبد الله المستنصر - تأنسُ الأبصارَ لرؤيتها، لما حباها الله به من طبيعة خلابة، ويهنأ العيش فيها لما ترفلُ فيه من نِعَمٍ وخيرات يتمتع بها أهلؤها والوافدون عليها .

١٨- كَأَنَّهَا الصُّبْحُ فِيهَا تُغْرُ مُبْتَسِمِ

وَحَوْءُ اللَّيْلِ فِيهَا حَوْءٌ وَلَمَى

الثغر^(٦) : الفم، وقيل : هو مقدم الأسنان، وأنشدوا قولَ الشاعر :

= وانظر شرح السنة للبغوي: ٢٥٧/١٤ تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط. ط / المكتب الإسلامي. ط ١.

(١)، (٢) راجع مادتي (أنس) و(بصر) في مقاييس اللغة: ١٤٥/١، والصحاح: ٣/٩٠٥ و٥٩١-٥٩٢، واللسان.

(٣)، (٤)، (٥) قف على مادتي (أمم)، و(ألى) في الصحاح: ١٨٦٣/٥، و٢٢٧٠/٦، واللسان.

(٦) انظر (ثغر) في الصحاح: ٦٠٥/٢، ومقاييس اللغة: ٣٧٩/١، واللسان.

لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعًا حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ، فَتَغْرُهَا ثَمَانُ

فجعل الثغر ثمانيا: أربعا في أعلى الفم وأربعا في أسفله .
والحُوَّة^(١) : سواد إلى خضرة وقيل حُمرة تضرب إلى سواد. والحُوَّة
كذلك: سمرة الشَّفَّة واللَّمَى^(٢): مقصور: سمرة الشفتين واللثات، وهو
مستحسن.

المعنى : يقول إن إشراق الصبح بتونس يشبه ثغر المبتسم، والجامع بينهما
الضياء واللمعان، وسواد الليل يحاكي شفتي الحسناء، وقد كان هذا الوصف
مِمَّا استحسنته العرب في النساء .

وفي البيت من روعة البيان ودِقَّة التصوير ما لَيْسَ يَخْفَى .

١٩- فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهَا لِلنَّاسِ أَفْنِدَةً

تَرْتَادُ غَيْثًا مِنَ الإِحْسَانِ مُنْسَجِمًا

٢٠- فَكُلُّهُمْ حَضَرُوا فِي ظِلِّ حَضْرَتِكُمْ

فَأَصْبَحَتْ لَهُمُ الدُّنْيَا بِهَا حُلْمًا

٢١- قَدْ نَدَّ فِيهَا الأَسَى عَنْ أَهْلِ أُنْدُلُسِ

وَالأُنْسُ فِيهَا عَلَيْهِمْ وَفَدُهُ قَدِيمًا

ارتاد^(٣) وراد بمعنى واحد. وأصله الذي يُرْسَلُ في التماس النجعة وطلب
الكلاء، ومنسجمًا: سائلًا. ونَدَّ: ذهب وابتعد. من قولهم: نَدَّ البعيرُ إذا شَرَدَ
ونَفَرَ. والأسى: الحزن. والأنس خلاف الوحشة.

المعنى : يقول إن تونس كان مَهْوَى لأفئدة كثير من الرُّواد، ومَحَطَّ رجال
جموع من القُصَّاد الذين كانت نفوسهم تتوق إلى الاعتراف من معين إحسان
المدوح، والارتواء من فيض جوده وعطائه وقد نَعِمَ هؤلاء المهاجرون في

(١) (٢) قف على مادتي (حوا)، و(لمى) في الصحاح: ٢٣٢٢/٦، ٢٤٨٥، واللسان.

(٣) تابع مادة (رود) في مقاييس اللغة: ٤٥٦/٢، والصحاح: ٤٨٧/٢، واللسان.

حضرة المدوح برغد العيش، وأنس الحياة .

٢٢ - وَأُبْدِلُوا جَنَّةً مِنْ جَنَّةٍ خَرَجُوا

مِنْهَا، وَقَدْ بَوَّؤُوا مِنْ ظِلِّهَا حَرَمًا

الجنة^(١) : البستان، أو الحديقة ذات الشجر والنخل، والجمع جَنَات وجِنَان، والأول أَفْشَى، واستعماله في القرآن الكريم كثير، وتبوأ المكان : نزله واتخذه مجلساً. وفي التنزيل : ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بَيْوتًا﴾ [يونس : ٨٧]، أي : اتخذا. وفي الحديث : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢) .
والحَرَم : المكان الآمن. والحَرَمَان : مكة والمدينة .

المعنى : يقول إن أهل الأندلس إذا كانوا قد أكرهوا على الهجرة من جنتهم وفردوسهم المفقود، فقد أبدلهم الله بها جنة تونس الفيحاء، ينعمون بحدائقها الغناء، ويتفويون ظلالها الوارفة، آمنين على أنفسهم، مطمئنين على ممتلكاتهم .
وإشارة حازم إلى كون الأندلس جنة تذكرنا بقول شاعرها ابن خفاجة :

يَا أَهْلَ أَنْدَلُسِ لِيهِ دَرْكُكُمْ

مَاءٌ، وَظِلٌّ، وَأَنْهَارٌ وَأَشْجَارٌ

مَا جَنَّةُ الْخُلْدِ إِلَّا فِي دِيَارِكُمْ

وَهَذِهِ كُنْتُ لَوْ خَيْرْتُ أختَارُ

لَا تَتَّقُوا بَعْدَهَا أَنْ تَدْخُلُوا سَقَرًا

فَلَيْسَ تَدْخُلُ بَعْدَ الْجَنَّةِ النَّارُ

٢٣ - وَأَشْبَهُوا سَبَبًا إِذْ جَاءَهُمْ عَرِمٌ

مِنْ الْعَدَى لَمْ يَدْعُ سَدًّا وَلَا عَرِمًا

(١) تابع مادة (جنن) في مقاييس اللغة: ٤٢١/١، والصحاح: ٣٠٩٤/٥، واللسان.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم. باب إثم من كذب على النبي: ٢٩/١ ومواضع أخرى، ومسلم في المقدمة. باب تغليظ الكذب على رسول الله ١٠/١ (ط/محمد فؤاد عبد الباقي)، والترمذي في باب تعظيم الكذب على رسول الله: ١٤٢/٤، وأبو داود: ٦٣/٤، نشرة الدعاس وعادل السيد.

سباً^(١) : قيل هو رجل يجمع عامة قبائل اليمن، يُصْرَفُ على إرادة الحي،
 ويُتْرَك صَرْفُهُ على إرادة القبيلة. وفي التنزيل : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ
 آيَةً﴾ [سبأ : ١٥]. وقيل : اسم بلدة تسكنها بلقيس. وفي القرآن الكريم :
 ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل : ٢٢]، وقال الزجاج : سبأ مدينة تعرف
 بمأرب من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال. والعَرَمُ^(٢) : السيل لا يطاق. ومنه
 قوله تعالى : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرَمِ﴾ [سبأ : ١٦]، وقيل : المطر الشديد،
 وقد كان قوم سبأ في نعمة وجنان كثيرة، فلم يشكروا نعمة الله، فغرقَ
 جناتهم. والعدى : الأعداء. قال المتنبي يمدح سيف الدولة :

لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا

وَعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ فِي الْعِدَا

المعنى : يقول إن نكبة أهل الأندلس الذين أكرهوا على الهجرة من ديارهم
 لتُشْبِهَ فاجعة قوم سبأ الذين أذهب الله جنّتهم، وعرّق مكانهم، ومزّقهم في
 الأرض كلّ ممزّق. وكذلك كانت حال الأندلسيين الذين اجتاحت أراضيهم سيولُ
 من جيوش العدو الآثم، فتبدّدوا - شدّرد مدّر - في البلاد، وأخذت كل طائفة
 منهم طريقاً، بحثاً عن المستقر الآمن الذي يكفل هناك العيش، واطمئنان النفس .

٢٤ - أَبْدَلْتُ تَقْفِيَةً مِنْ بَيْعَتِ مُمْتَدِحٍ

أُورِدْتُهُ مَثَلًا فِي رَعْمِكَ الْأَمَامَا

٢٥ - «وَكَلَّتْ بِالْدَّهْرِ عَيْنَا غَيْرَ غَافِلَةٍ

مِنْ جُودِ كَفِّكَ تَأْسُو كُلَّ مَنْ كَلِمَا»

التقفية^(٣) : مصدر قَفَى، من قولهم : قَفَيْتُ الشَّعْرَ تَقْفِيَةً، أي جعلت له

قافية .

(١) انظر (سبأ) في الصحاح: ٥٥/١، ومقاييس اللغة: ١٣١/٣، واللسان.

(٢) تابع (عرم) في اللسان.

(٣) راجع (قفا) في مقاييس اللغة: ١١٢/٥، والصحاح: ٢٤٦٦/٦، واللسان.

والقافية آخر كلمة في البيت، وقد تسمى القصيدة كلها قافية، وقد يطلق على البيت الواحد فقط : قافية .

وتأسوا : تُداوي وتعالج. والأسوُ والإساء : الدواء. قال الحطيئة (١) :

هُمُ الْأَسُـوُونَ أُمَّ الرَّأْسِ لَمَّا
تَوَاكَّلَهَا الْأَطِيبَةُ وَالْإِسَاءُ

وَكَلِمَ : جُرِحَ. والألف فيه للإطلاق .

المعنى : يقول إن عمَد إلى بيت شاعر تَقَدَّمَه (٢)، فَضَمَّنَه قصيدته لمناسبته مقامَ المدوح، وانطبق معناه عليه .

ومعنى البيت المُضْمَنُ : إن المدوح منشغل بأمور رعيته، حريص على تدبير شؤونها بنفسه، لا تغمض له عين، ولا يرتاح له بال مالم يسدَّ حاجات رعاياه، ويضمن لهم لوازم العيش، ومتطلبات الحياة .

٢٦ - وَصَلَّتْ مُسْتَنْصِرًا بِاللَّهِ مُنْتَصِرًا

عَلَى الْعِدَى، وَاثِقًا بِاللَّهِ مُعْتَصِمًا

خلع الناظم على ممدوحه أربع صفات، أكَسَبَتْهُ شرعية السلطة، وَأظْفَرَتْهُ بناصرية الحكم بتونس، فهو يستمد النصر من الله، منتصر بإيمانه على أعدائه، مُفَوِّضٌ كُلُّ أموره لخالقه، وَاثِقٌ به دون سواه. ومن كانت هذه خِصَالَهُ، فهو - لا جرم - منصور بالله منتصر به، مصداقًا لقوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : ٤٧]، وقوله جل شأنه : ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُيَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد : ٧] .

وقريب من هذا البيت قوله في مقصورته :

(١) والبيت في الكامل للمبرد: ٧٢٢/٢. تحقيق الدالي. ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) البيت لأبي نواس من قصيدة يمدح فيها أبا العباس أَحَدَ آلِ الرَّبِيعِ، ينظر ديوانه: ٤٥٧.

تحقيق: عبد المجيد الغزالي. دار الكتاب العربي. بيروت .

ويلاحظ أن قافية بيت أبي نواس حائية، وقد تصرف فيها حازم دون أن يُخَلَّ بالمعنى.

مُسْتَنْصِرٌ بِاللَّهِ، مَنصُورٌ بِهِ
مُؤَيَّدٌ بِعَوْنِهِ عَلَى الْعِبَادِي

حَمْدٌ وَثَنَاءٌ :

٢٧ - أَمَّا عَلَى إِثْرِ حَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ عَلَى
إِثْرِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَلَغَ الْحِكْمَا
٢٨ - وَمَا تَلَا ذَاكَ مِنْ وَصْلِ الدُّعَاءِ وَمِنْ
نَشْرِ الثَّنَاءِ عَلَى مَنْ أُسْبِغَ النِّعْمَا

الحِكْم : جمع حِكْمَة : ما يمنع من الجهل، وقيل : كل كلام وافق الحق^(١).
وأسبغ : أطلأ وأوسع، من قولهم : سبغ الشعْر : طال، وسبغت النعمة: اتسعت.
قال الزمخشري^(٢) : ومن المجاز : أسبغ الله تعالى علينا النعم .

نظم النحو :

٢٩ - فَاسْمَعْ لِنَظْمِ بَدِيعٍ قَدْ هَدَتْ فِكْرِي
لَهُ سَعَادَةٌ مَلِكٌ أَجْزَلَ الْقِسَمَا
٣٠ - حَدِيقَةٌ تَبْهَجُ الْأَحْدَاقَ أَنْ مُطِرَتْ
مِنْ نَحْوِهَا نَاسِمٌ لِلنَّحْوِ قَدْ نَسَمَا

الفِكر : جمع فكرة، مثل سِدْرَة وَسِدْر. ويقال الفِكر : وهو ترتيب أمور
الذهن يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَطْلُوبٍ يَكُونُ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا^(٣). والقِسَم : جمع قِسْم، وهو
النَّصِيب^(٤). وأبْهَجَ : سَرَّ، من قولهم: أَبْهَجَهُ الْأَمْرُ : سَرَّهُ، فبْهَجَ بِهِ وَابْتَهَجَ.

(١) المغرب للمطرزي (حكم): ٢١٨/١. تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار. ط / مكتبة
أسامة. ط١.

(٢) الأساس (سبغ).

(٣) المصباح (فكر): ١٣٥/٢. تحقيق: مصطفى السقا. ط / دار الفكر.

(٤) المغرب (قسم): ١٧٦/٢.

والأحداق : جمع حدقة، وهي السواد المستدير وسط العين، وقيل هي سوادها الأعظم. ونَسَمَ من النسيم، وهو نفس الريح، والألف فيه للإطلاق .

المعنى : بعد أن فرغ الناظم رحمه الله من مدح الخليفة المستنصر، خَلَصَ إلى موضوع القصيدة الذي هو علم النحو، فَنَصَّ على أنه صَنَعَ فيه نُظْمًا بديعًا كان الباعثُ على وضعه ظروفٌ مُواتيةٌ حَظِيَّ بها في حضرة ممدوحه الذي كان يشجع العلم والعلماء، ويولي الناظم، وأضرابه من رجالات الفكر والأدب اهتمامًا كبيرًا، وعنايةً خاصة .

حد النحو :

٣١ - فَاسْمَعْ إِلَى الْقَوْلِ فِي طُرُقِ الْكَلَامِ وَمَا

عِلْمُ اللِّسَانِ بِهِ قَدْ حُدَّ أَوْ رُسِمًا

٣٢ - النَّحْوُ عِلْمٌ بِأَحْكَامِ الْكَلَامِ وَمَا

مِنَ التَّغْيِيرِ يَعْرِوُ اللَّفْظَ وَالْكَلامَ

الحدّ والرسم من اصطلاحات المناطقة .

فأما الحدّ فهو تعريف الشيء بماهيته، وهو قسمان : تام وناقص .

فأما التام فيتحقق بالجنس القريب والفصل، كقولك : «الإنسان حيوانٌ

ناطقٌ».

ويتوصل إلى الحدّ الناقص بالجنس البعيد والفصل، أو الفصل فقط،

كقولك : الإنسان موجودٌ ناطقٌ أو الإنسان ناطقٌ .

وأما الرسم فهو تعريف الشيء بإلزام الماهية، وهو ضربان كذلك : تام

وناقص . فالتام يتحقق بالجنس القريب والخاصة، نحو : «الإنسان حيوانٌ

كاتبٌ».

والناقص يتم بالجنس البعيد والخاصة، أو الخاصة فقط، كقولك :

«الإنسان موجودٌ كاتبٌ» أو «الإنسان كاتبٌ» .

واعلم أن التعاريف بالرسوم لا تُتَقَوَّمُ بها حقائقُ المُعرِّفَاتِ، ولهذا أسقطها العلماء من تعريفاتهم .

وشرط الحد أن يكون جامعاً مانعاً، مُطَرِّدًا وَمُنْعَكِسًا، ولا يكون كذلك إلا إذا كان تاماً، ولهذا قيل : الحدود أشرف من الرسوم، ومحلُّ استيفاءِ هذا المبحثِ عِلْمُ المنطق^(١) .

ولقد شرع الناظم رحمه الله في بيان حقيقة علم النحو، وذلك سيراً على سُنَّةٍ توطأ عليها واضعوا المنظومات .

والذي جرى به العرفُ بين المحقِّقين من العلماء أن الواحدَ منهم لا يخوض في فن من الفنون حتى يقدِّمَ له بمجموعة مبادئٍ أوصلها بعضهم إلى عشرة :

مَنْ رَأَى رَامَ قَلْبِي قَدَّمَ أَوْلَا
عِلْمًا بِحَدِّهِ وَمَوْضُوعَ تَلَا
وَوَاضِعٍ وَنِسْبَةٍ وَمَا اسْتَمَدَّ
مِنْهُ وَفَضْلُهُ وَحُكْمٌ يُعْتَمَدُ
وَأَسْمٍ وَمَا أَفَادَ وَالْمَسَائِلُ
فَتِلْكَ عَشْرٌ لِلْمُنَى وَسَائِلُ
وَبَعْضُهُمْ فِيهَا عَلَى الْبَعْضِ اقْتَصَرَ
وَمَنْ يَكُنْ يَدْرِي بِمِيعَةٍ انْتَصَرَ^(٢)

(١) انظر هذا المبحث في:

مفتاح العلوم للسكاكي: ١٨٣-١٨٤. ط / دار الكتب العلمية، والتقريب لحد المنطق لابن حزم (ضمن رسالته): ٤/١١٠-١١٤، ومعيار العلم في فن المنطق للغزالي: ١٩٢-٢٠٥. ط / دار الاندلس. ط ٢، والقويسني على السلم: ٣٣-٣٤. ط / المطبعة الأزهرية.

(٢) نسبها الأجهوري لابن المقرئ. تنظر حاشيته على شرح اليقونية. ص ٩. ط / الحلبي. وقد اختصرها الصبَّان في أبيات ثلاثة، وهي:

إن مبادئ كل فن عشرة
وفضله ونسبة والواضع
مسائل والبعض بالبعض اكتفي
الحد والموضوع ثم الثمره
والاسم والاستمداد حكم الشارع
ومن درى الجميع حاز الشرفا ه . =

ولقد اكتفى الناظم بالتزام المبدأ الأول، فعَرَّف النحو بأنه : «علم بأحكام الكلام وما يلحق اللفظ والكلم من تغيير» .
 وحدَّه غيره بقوله : «هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها»^(١) .

الكلام في اصطلاح النحاة :

٣٣ - وَلِلْكَلامِ كَمالٌ في حَقِيقَتِهِ
 فَإِنْ تَرُدُّ حَدَّهُ فَاسْتَمِعْهُ مُنْتَظِماً
 ٣٤ - «إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي حَصَلَتْ
 بِهِ الْإِفَادَةُ لِمَا تَمَّ وَالتَّاماً
 الكلام لُغَةً : كُلُّ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، أَفَادَ أَوْ لَمْ يُفِد .
 وفي اصطلاح النحويين : «اللفظ المفيد إفادةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا» .
 وحدَّه الناظم بأنه : «القول الذي حصلت به الإفادة بعد تمامه والتامه» .
 فـ «القول» جنس يشمل الكلام والكلم، والكلمة .
 فأما الكلام، فلا يتركب إلا من اسمين، مثل «زَيْدٌ حَاضِرٌ»، أو من فعل
 واسم، نحو : «حَضَرَ زَيْدٌ»، أو من فعل استتَرَ فاعله، مثل «اجْتَهَدُ» .
 والكلم اسم جنس، واحده كلمَة، وقد تكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً .

= انظر حاشيته على شرح الملوي على السلم: ٣٤.

والقويسني على السلم: ص ١٢ ط / المطبعة الأزهرية.

(١) المقرب لابن عصفور: ٤٥/١، تحقيق الجواربي والجنبوري، وقارن بمفتاح العلوم: ٣٣.

والاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٢٩-٣١.

وشرط الكَلِم أنه يتركب من ثلاث كلمات فأكثر، أفادَ معنى يحسن السكوتُ عليه أولاً.

فمثال الأول : «قَدْ حَضَرَ زَيْدٌ» فقد تركب من ثلاث كلمات وأفاد معنى هو حضور زيد .

ومثال الثاني : «إِنْ يَحْضُرُ زَيْدٌ» فهو اشتمل على ثلاث كلمات، ولكنه لم يفد معنى يحسن السكوت عليه، لأن العبارة مفتقرة إلى جواب الشرط الذي لا يَتِمُّ المعنى إلاَّ به .

وقول الناظم : «الذي حصلت به الإفادة لما تم والتأم» قَيْدٌ أُخْرِجَ الكلمة التي هي لفظ موضوع لمعنى مفرد، وبِعَضَ الكَلِم - وهو ما اشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ولم تحصل به الإفادة، نحو : «إِنْ حَضَرَ زَيْدٌ» .

وقريب من تعريف الناظم للكلام قول ابن مالك في كافيته :

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَبَرًا

هُوَ الْكَلَامُ كَأَسْتَمِعُ وَسَتَرَى

٣٥ - وَكُلُّ قَوْلٍ إِذَا قَسَّمْتَهُ أَنْقَسَمَا

لِاسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ ثَالِثٍ لَهُمَا

٣٦ - فَالِاسْمُ لَفْظٌ يَدُلُّ السَّامِعِينَ لَهُ

عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَى وَقْتُهُ ابْنَهُمَا

٣٧ - وَالْفِعْلُ لَفْظٌ يَدُلُّ السَّامِعِينَ لَهُ

عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَى وَقْتُهُ أَنْفَهُمَا

سبق بيان أن القَوْل هو اللفظ الدال على معنى. وقد قسّمه الناظم إلى

ثلاثة أقسام : اسم، وفعل وحرف .

فأما الاسم فهو اللفظ الدال على معنى غير مقيد بزمان، نحو : رَجُلٌ،

وَأَمْرَةٌ

وأما الفعل فحقيقته أنه اللفظ الدال على معنى مقيد بزمان .

وبيان ذلك أنه إذا أفاد معنى منصرفاً كان ماضياً، نحو : «حَضَرَ زَيْدٌ». وإذا أفاد معنى حدث بين الماضي والمستقبل كان حاضراً، مثل : «تُشِيرُ السَّاعَةُ إِلَى مُنْتَصَفِ النَّهَارِ» .

وإذا أفاد معنى ليس بـمَاضٍ ولا حَاضِرٍ كان مُسْتَقْبَلًا، نحو «قَدْ يَعُودُ الْمُسَافِرُ إِلَى وَطَنِهِ» .

واعلم أن الأصل في المضارع أن يفيد الحالية والاستقبالية. غير أنه قد يلحقه من الحروف ما يجعله خالصاً للاستقبال، أو المضيي .
فمثال الأول، أَنْ تَتَقَدَّمَ السَّيْنُ أَوْ سَوَفَ، نحو : سَاسَافِرُ، أَوْ «سَوْفَ أَجْتَهِدُ» .

ومثال الثاني، أَنْ تَتَقَدَّمَ «لَمْ أَوْ لَمَّا» الجازمتان، مثل : سَافَرَ الْأَبُ وَلَمْ يَعُدْ «أَوْ» لَمَّا يَعُدْ .

وفي المضارع المنفي بِلَمْ وَلَمَّا خلاف في دلالته سَنَقِفُ عليه في مبحث الجوازم .

ولقد عمَدَ النُّحَاةُ - تَسْهِيلاً عَلَى المبتدئين، وتقريباً لهذا العلم - إلى وضع ضوابط اختصَّ بها الاسم دون الفعل، أو العكس .

قال ابن السَّرَّاجِ (١) : فالاسم تخصَّه أشياء يُعْتَبَرُ بها، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يُخْبَرَ عَنْهُ، نحو قولك : عَمَرُوا مُنْطَلِقًا، وَقَامَ بَكْرٌ .

والفعل : ما كان حَبْرًا ولا يجوز أن يُخَيَّرَ عَنْهُ، نحو قولك : «أخوك يَقُومُ»، «وَقَامَ أَخُوكَ»، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول : «ذَهَبَ يَقُومُ»، ولا «يَقُومُ يَجْلِسُ» .

ومما يقرب على المتعلم أن يقال لَهُ : كل ما صلَحَ أن يكون معه «يضر وينفع» فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه «يضر وينفع» فليس باسم، تقول :

(١) الاصول في النحو: ٣٧/١. تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي. ط/ مؤسسة الرسالة. ١.

«الرجل ينفعني والضرب يضرني» ولا تقول : «يضرب ينفعني» ولا «يقوم يضر بني» .

٣٨ - وَالْحَرْفُ لَفْظٌ يَدُلُّ السَّامِعِينَ لَهُ

عَلَى مَعْنَى، وَلَكِنَّهُ فِي غَيْرِهِ فُهَمَا

نص في البيت على أن الحرف هو ما دل على معنى في غيره .
وقد حدّه سيبويه^(١) بأنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو : ثمّ،
وسوف، وواو القسم .

والحرف قسمان :

١ - مختص، وهو نوعان :

(أ) ما يلحق الأسماء خاصة، نحو : في - عن - من .

(ب) ما يختص بالأفعال، مثل : لم - لن .

٢ - غير مختص، وهو ما شاع دخوله على الأسماء والأفعال دون
تخصيص، ك : هل، ولا وما النافيتين .

اللفظ المعرب والمبني :

٣٩ - وَاللَّفْظُ نَوْعَانِ : مِمَّا أُعْرِبُوا وَبَنُوا

فَأَحْكُمْ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ بِالَّذِي حُكِمَا

٤٠ - فَأَلْمُعَرَّبُ : اسْمٌ وَفِعْلٌ ذُو مُضَارَعَةٍ

وَالْمُبْتَنَى : الْحَرْفُ، وَالْفِعْلُ الَّذِي انْصَرَمَا

لا يخلو اللفظ إما أن يكون معرباً أو مبنيّاً .

وقد حدّ الإعراب بأنه : «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم

المتّكّن والفعل المضارع»^(٢) .

(١) الكتاب: ١٢/١. تحقيق: عبد السلام هارون. ط/ عالم الكتب. ط٣.

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام: ص٣٣. تحقيق: الشيخ محيي الدين عبد الحميد، وقارن بالمقرب: ٤٧/١.

فقول المَعْرِفِ : «أثر ظاهر» أراد به الحركات الإعرابية الأربعة التي تلحق آخر الكلمة، وهي الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وقوله «أو مقدر» أراد به ما يُنَوِي من حركات إعرابية تعذّر ظهورها أو استتقل، وقوله : «الاسم المتمكن» أراد به المعرب، فخرج المبني، لأنه غير متمكن، وقوله : «والفعل المضارع» قيد خرجَ به الماضي والأمر لأنهما مبنيان .

وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة، وعدم تغييرها بسبب ما يدخل عليها من العوامل^(١) .

وقد نصَّ الناظم على أن الإسم والفعل المضارع معربان. أما الماضي والحروف فمبنيّة .

وظاهر كلامه أن الأسماء كلّها، وأفعال المضارعة في استعمالاتها المختلفة معربة، وليس كذلك، إذ من الأسماء ما هو مبني، كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأفعال المضارعة لا تعرب إلا إذا عرّيت من نوني التوكيد والنسوة. وقد تقرّر هذا في قول صاحب الخلاصة :

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًّا
مِنْ نُونٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
نُونٍ إِنَاثٍ كَ : «يَرْعُنَ مَنْ قُتِنٌ»
٤١ - وَالْأَمْرُ مِنْ غَيْرِ لَامٍ قَدْ تُخْوَلِفَ هَلٌ
أَضْحَى عَلَى الْوَقْفِ مَبْنِيًّا أَوْ أَنْجَزَمَا

يريد أن الفعل الدال على الأمر - أي الطلب - بهيئته من غير لام - احترازًا من الفعل المضارع الدال على الأمر بسبب دخول لام الأمر عليه - قد اختلف فيه هل هو مبني على الوقف، أي السكون، أو هو مجزوم، أي معرب. وقد اختلف البصريون والكوفيون في كون فعل الأمر معربًا أو مبنيًا، فقال أهل الكوفة بإعرابه حملًا له على الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، وعندهم أن

(١) شرح قطر الندى: ابن هشام: ص ٥. تحقيق: الشيخ محيي الدين عبد الحميد.

الأمر معرب مجزوم لأن الأصل في قولك : «أفعل» لِتَفْعَلُ .

وأما البصريون فقالوا ببناؤه، واحتجّوا لمذهبهم بأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكونَ على السكون، وإنما أعربَ ما أعربَ من الأفعال أو بُنيَ منها على فتحةٍ لمشابهةٍ ما بالأسماء، ولا مُشابهةً بوجهٍ ما بين فعل الأمر والأسماء، فَتَعَيَّنَ أن يبقى على أصله في البناء (١) .

٤٢ - تَغْيِيرُ اللَّفْظِ عَن تَغْيِيرِ عَامِلِهِ

إِعْرَابُهُ، وَهُوَ فِي الْأَطْرَافِ قَدْ عُلِمَا

يشير إلى أن تَغْيِيرَ آخر اللفظ الناشيء عن التغيّر الناتج عن اختلاف العوامل الداخلة عليه هو إعرابه، أي : علامة كونه مُعْرَبًا، وهذا التغير أو الإعراب قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ يوجد في الطرف .

واعلم أن ما يعترى آخر اللفظ المعرب أربع حركات، وهي : الرفع، والنصب، والجر، والجزم .

وقد نصَّ عليها الحريري في مُلَحَّتِهِ فقال :

وَإِنْ تُرِدَ أَنْ تَعْرِفَ الإِعْرَابَا

لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ الصَّوَابَا

فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ، ثُمَّ الْجَرِّ

وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجْرِي

٤٣ - فَالِإِسْمُ مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَمُخْتَلِفٌ

مَعْنَى لِيذَلِكَ بِالإِعْرَابِ قَدْ وُسِمَا

(١) انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة: ٧٢، ٥٢٤/٢-٥٤٩، ومسائل خلافية في النحو للكبيري: ١١٤-١١٩، مسألة: ١٥-تحقيق د/ محمد خير الطواني. ط/ دار المأمون. ط٢، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٦-١٨٠، وائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي: ١٢٥-١٢٦. تحقيق: د/ طارق الجنابي. ط١.

٤٤ - وَالْفِعْلُ مُخْتَلِفٌ لَفْظًا وَأَزْمِنَةٌ

فَلَمْ يَرْمُ فِيهِ إِعْرَابًا وَلَا جُشِمًا

يريد أن الاسم استحق الإعراب لاتِّفَاقِهِ في اللفظ واختلافه في المعنى، أي أنه يحتمل مَعْنِيَيْنِ أو أكثر. وهذه المعاني لا تعرف ولا تتميز إلا بالإعراب .
فقولك مثلاً : «ما أحسن زيد» يحتمل ثلاثة أوجه : الاستفهام، والتعجب، والنفي .

فإن رفعت «أحسن» وجررت «زيداً» كان استفهاماً. وإن فتحت نون «أحسن» ونصبت «زيداً» كان تعجباً، وإن فتحت نون «أحسن» ورفعت «زيداً» كان نفيًا .

أما الفعل، فلاختلافه في اللفظ والزمن استحق البناء .
واعلم أن الأصل في قول الناظم «إعراباً» الرفع، لأنه نائب فاعل «يَرْمُ» وقد جاء به هنا منتصباً - لغير ضرورة - على مذهب الكوفيين الذين يجيزون نيابة غير المفعول من الظرف أو الجار والمجرور مناب المفعول مع وجوده.
وهذا خلاف مذهب البصريين إلا الأخفش .

وإلى هذا أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَلَا يَنْبُوبُ بَعْضُ هَـذِي إِنْ وُجِدَ

فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

واعلم أن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف .

قال الزجاجي^(١) : «هذا هو الأصل، ثم عَرَضَ لبعض الأسماء علة مَنَعَتْهَا من الإعراب فَبُنِيَتْ، وتلك العلة مُشَابَهَةُ الحرف، وعَرَضَ لبعض الأفعال ما أَوْجَبَ لها الإعرابَ فَأُعْرِبَتْ، وتلك العِلَّةُ مضارعةُ الأسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها. فكل اسم رأيتَه

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٧ تحقيق: د/ مازن المبارك. ط/ دار النفائس. ط٣.

معرباً فهو على أصله، وكل فعل رأيتَه معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها» اهـ .

والمشهور أن الإعرابَ ثلاثة أقسام :

١ - **لفظي** : وهو ما كانت حركته ظاهرةً في آخر الكلمة، نحو : حَضَرَ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا، ومررتُ بِزَيْدٍ .

٢ - **تقديرِي** : وهو أثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مُقَدَّرَةً لأنها غير ملحوظة، مثل : جاءَ الفَتَى، وأكرمتُ الفَتَى، ومررتُ بِالْفَتَى .

قال السيوطي^(١) : الإعراب المقدر أربعة أنواع :

النوع الأول : ما تُقَدَّرُ فيه الحركات كلها، وذلك خمسة أشياء :

١ - المضاف إلى ياء المتكلم، فيقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة على الحرف الذي يليه الياء. فأما الكسرة الموجودة في الميم في نحو: «مَرَرْتُ بِغُلَامِي» فليست حركة الإعراب، بل حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب .

٢ - الاسم المقصور، فيقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة على الألف لتعذر تحريكها، نحو : «جَاءَ مُوسَى»، و«رَأَيْتُ مُوسَى» و«ضَرَبْتُ بِالْعَصَا» .

٣ - المضارع الذي آخره أَلِفٌ، فتقدر فيه الضمة والفتحة على الألف لِمَا ذُكِرَ، «كَزَيْدٌ يَخْشَى» و«لَنْ يَخْشَى» .

٤ - الحرف المسكن للإدغام، فتقدر فيه الحركات الثلاث، نحو : «وَقَتَلَ ذَاوُدُ جَالُوتَ» [البقرة : ٢٥١] .

٥ - المحكي في نحو : مَنْ زَيْدٌ؟ مَنْ قَالَ : «قَامَ زَيْدٌ»، وَمَنْ زَيْدًا؟ مَنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدٍ؟ مَنْ قَالَ : مررتُ بِزَيْدٍ، على رأي البصريين،

(١) المطالع السعيدة: ١/١٢٣-١٢٤، تحقيق: د/ طاهر سليمان حمودة. ط/ دارالجامعية للطباعة والنشر - الاسكندرية ١٩٨٣.

وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب .

النوع الثاني : ما تُقدَّر فيه حركتان فقط : الضمة والكسرة، وذلك في المنقوص، وهو ما آخره ياء حقيقية لازمة تلي كسرة، كالقاضي والداعي، وعلى تقدير الاستثقال. ولهذا ظهرت الفتحة لِخَفَّتِهَا، نحو : ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف : ٣١] .

النوع الثالث : ما تقدر فيه حركة فقط، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما. ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما .

النوع الرابع : ما يقدر فيه السكون وهو شيئان : أحدهما ما كُسِرَ لالتقاء الساكنين، نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة : ١]، الثاني : المهموز إذا أُبدِلَ لَيْنًا مُحْضًا، كـ: «يقرأ»، «ويُقرىء» اهـ .

٣ - **محلي :** وهو تغير اعتباري يسببه العامل، فلا يكون ظاهرًا، ولا مقدَّرًا، وأغلب ما يكون في الأسماء المبنية، نحو : «نجح هؤلاء التلاميذ» و«كافأت من فان» و«أحسنتُ إلى الذين اجتهدوا» فاسم الإشارة في المثال الأول، والاسمان الموصولان في الثاني والثالث لم تظهر على أوآخرها حركات الإعراب لأنها ثابتة الآخر على حالة واحدة، والرفع والنصب والجر فيها اعتباري، ومعناه : أنه حالٌ محلٌّ مرفوع، أو منصوب، أو مجرور .

٤٥ - لَكِنَّهُمْ أَسْهَمُوا الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ فِي مَا اخْتَصَّ بِالْإِسْمِ مِنْ إِعْرَابِهِ سَهْمًا
تقدم أن الأصل في الأفعال البناء .

ونصَّ في البيت على أن النحاة لما وجدوا الفعل المضارع تَعْتَرِي آخره حركات إعرابية مختلفة قالوا بإعرابه، حملاً له على الإسم ليس إلا .

٤٦ - فَأَلِاسْمُ بِالْخَفْضِ مُحْتَصٌّ، وَيَدْخُلُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ، وَمِنْهُ الْجَزْمُ قَدْ عُدِمَا

٤٧ - وَالْفِعْلُ بِالْجَزْمِ مُخْتَصٌّ، وَيَدْخُلُهُ

رَفْعٌ وَنَصْبٌ كَمَا فِي الْإِسْمِ قَدْ رُسِمَا

مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ الْإِسْمُ الْجَرَ، وَقَدْ يَعْتَرِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، لَكِنِ الْجَزْمُ لَا يَلْحَقُهُ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ - وَيُرِيدُ الْمُضَارِعَ - فَيَخْتَصُّ بِالْجَزْمِ، وَقَدْ يَأْتِي مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا .

وَيَتَلَخَّصُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَرَكَاتَ الْإِعْرَابِيَّةَ أَرْبَعَةٌ : الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَالْجَزْمُ .

فَأَمَّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَتَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَتَخْتَصُّ بِهِ الْأَسْمَاءُ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُوقَفُ عَلَى الْأَفْعَالِ .

أصناف العوامل :

٤٨ - وَالْقَوْلُ فِي حَصْرِ أَصْنَافِ الْعَوَامِلِ حُدُّ

فِيهِ، وَخُضُّ مِنْهُ فِي بَحْرِ قَدِ النَّطْمَا

العوامل : جمع عامل. وهو لغةٌ مشتقٌ من الفعل «عمل» بمعنى المهنة والفعل^(١) .

وفي اصطلاح النحاة : هو ما أُحْدِثَ نَوْعًا مِنَ الْإِعْرَابِ، أَوْ مَا عَمِلَ عَمَلًا مَا، فَرَفَعَ، أَوْ نَصَبَ، أَوْ جَزَمَ، أَوْ جَرَّ^(٢) .

فالأول، نحو : حَضَرَ زَيْدٌ، والثاني مثل : رَأَيْتُ زَيْدًا، والثالث نحو : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

(١) انظر (عمل) في مقاييس اللغة: ٤/١٤٥، والصحاح: ٥/١٧٧٥، والمصباح: ٢/٨١.

(٢) راجع شرح العوامل المائة للجرجاني: ١٤٢. تحقيق: د. البدرأوي زهران. ط/دار المعارف.

ط٤ وقارن بالمصباح في علم النحو للمطرزي ٦١، تحقيق: د/عبد الحميد السيد طلب. ط/ مكتبة الشباب. ط١.

واعلم أن اللفظ لا يخلو من أحد ثلاثة أمور :

١ - أن يؤثر فيما بعده، فيرفعه، أو ينصبه، أو يجره، أو يجزمه، كالفعل مثلاً: فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول، نحو : سَافَرَ عَلِيٌّ، وَأُكْرِمْتُ عَلِيًّا، وكحرف الجرّ، فهو يجر ما بعده، نحو قولهم : «رُبَّ ضَارَّةٍ نَافِعَةٌ» وكالجازم، فهو يجزم ما بعده، نحو قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص : ٣] فاللفظ في مثل هذا التأثير يُسَمَّى : عَامِلًا .

٢ - أن يتأثر بما قبله، فيرتفع، أو يَنْتَصِبُ، أو يَنْجَرُ، أو يَنْجِزُ، كالفاعل، والمفعول، والاسم المجرور، والمضارع المجزوم. فهذه كلها تقبل آثاراً غيرها فيها، فيسمى الواحد منها : مَعْمُولًا .

٣ - أن لا يؤثر ولا يتأثر، كبعض الحروف الهوامل، مثل : هَلْ، وَقَدْ، وَهَلَّا وما ينشأ عن فعل المؤثر وأنفعال المتأثر - أعني العامل والمعمول - وهو الأثر الحاصل من نسبة الأول للثاني - فيسمى : عَمَلًا .

واعلم أن العوامل قَدْ حُصِرَتْ في مائة. وسيأتي الكلام عليها .

٤٩ - وَعَامِلُ الرَّفْعِ قَدَّمَهُ، وَمِنْهُ إِلَى

عَوَامِلِ النَّصْبِ وَالْحَفْضِ انْقِلَبَ الْقَدَمَا

٥٠ - وَرَافِعُ الْإِسْمِ إِنْ حَقَّقْتَ أَضْرِبَهُ

لِمَعْنَوِيٍّ، وَلَفْظِيٍّ قَدْ انْقَسَمَا

٥١ - فَأَلْمَعْنَوِيُّ ابْتِدَاءً لَا وَجُودَ لَهُ

إِلَّا إِذَا أَصْبَحَ الْفُظِيُّ مُنْعَدِمًا

يشير في الأبيات إلى أن عامل الرفع أولى بالتقديم من عاملي النصب والجرّ، لأنه أقوى منهما .

وقد نصّ كذلك على أن العامل في الاسم الرفع قسمان : لفظي، ومعنوي.

وقد عرف الشيخ خالد الأزهري العوامل اللفظية بأنها تعرف بالجنان - أي

القلب - وتُتَلَفَّظُ باللسان، كَمَنْ، وإلى في قولك : «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»

فإنَّ : «مِنْ» و«إِلَى» عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويُتَلَفَّظان باللسان .
 أما العوامل المعنوية، فهي ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان، مثلاً
 كعامل المبتدأ والخبر - يعني التجريد من العوامل اللفظية - فإن ذلك التجريد
 عامل معنوي يُعرف بالجنان، ولا يُتَلَفَّظ باللسان .
 والحصرُ في كونه مائة عامل : لفظية ومعنوية حصرٌ عقلي، أي دائرٌ بينَ
 النَّفْيِ والإثبات، لأن تلك العوامل إما أن تُتَلَفَّظ باللسان وتعرف بالجنان، فهي
 لفظية، أو لا تُتَلَفَّظ باللسان، بل تعرف بالجنان - فهي معنوية، أو حصرٌ
 استقرائي، لأن أهل هذا الفن لما تَتَبَّعُوا تلك العوامل وَجَدُوا بَعْضَهَا لفظية،
 وبعضها معنوية (١) اهـ .

ولقد أشار الناظم رحمه الله إلى أن رافع الاسم ضربان : لفظي ومعنوي
 وبيَّان ذلك أن بعض رافعات الأسماء ظاهرة جليَّة، كالفعل مثلاً، فهو يعمل
 الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، وبعض عوامل الرفع معنوية كالابتداء
 في المبتدأ والرفع في المضارع على المشهور من مذهب البصريين .
 واعلم أن الناظم لما قَدَّمَ أن عامل الرفع قسمان : لفظي ومعنوي نصَّ في
 البيت الأخير على أن العامل المعنوي هو الابتداء، وهو لا وجود له إلا إذا انعدم
 العامل اللفظي .

رافعات الأسماء :

٥٢ - وَرَافِعُ اللَّفْظِ فِعْلٌ أَوْ مُشَابِهُهُ
 وَمَا غَدَا مَعَهُ فِي الْحُكْمِ مُسْتَهَمًا

(١) شرح العوامل المائة. ص ١٥٢ (بتصرف يسير). وعندهم أن العوامل اللفظية قياسية وسماعية.
 انظر: تفصيل القول في ذلك في: العوامل المائة للجرجاني: ١١٨-١٢٤، وقارن بالمصباح في
 علم النحو للمطرزي: ٦١-١١٩.

بعد أن فَرَعَّ من ذكر العامل المعنوي انتقل إلى العامل اللفظي، فذكر الفعل، وما أشبهه في حكمه .

وَقَهَمَ من قوله : «فِعْلٌ» الإطلاق، إذ هو يعمل لازماً ومتعدياً، فمثال الأول: حَضَرَ زَيْدٌ»، والثاني نحو : «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» .
وقول الناظم : «ورافع اللفظ» مُشْكِلٌ مِنْ جِهَتَيْنِ :

١ — النَّسْبَةُ ، إذ الأصل الرافع اللفظي، والمراد به العامل اللفظي .
٢ — قوله «اللفظ» جِنْسٌ يشمل الإسم والفعل والحرف. والذي يناسب المقام هو الإسم، لأنه هو الذي يرتفع. ولو قال : «ورافع الاسم» لكان التعبير أدق، والوزنُ غَيْرَ مُخْتَلٍ.

وما أشبه الفعل في حكمه، وَعَمَلَ عَمَلَهُ، فسيأتي الكلام عليه .
قال الشيخ خالد الأزهرى^(١) : فَإِنْ قِيلَ : لِمَ قُدِّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ مَعَ أَنْ الْمَصْدَرُ أَصْلُ وَالْفِعْلُ فَرَعٌ؟ قِيلَ : إِنْ الْفِعْلُ أَصْلٌ فِي الْعَمَلِ، وَالْمَصْدَرُ فَرَعٌ لَهُ فِيهِ، فَقُدِّمَ الْفِعْلُ .

٥٣ - مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ أَوْ مِثْلٍ

فِي كُلِّ مَا عَمِلْتَ لَيْسَتْ بِدُونِهِمَا

المراد باسم الفاعل ما دلَّ على حَدَثٍ وفاعله جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال^(٢) . واسم المفعول هو ما اشتقَّ من فعل لمن وقع عليه كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ^(٣) .

أما اسم الفاعل فيعمل عمل فعله اللازم فيرفع فاعلاً، نحو : «أَحَاضِرٌ زَيْدٌ»؟
وأما اسم المفعول فيعمل عمل فعله المبني للمجهول، نحو : «أَمَضْرُوبٌ

الزَّيْدَانِ» ؟

(١) العوامل المائة: ٣٠٩ .

(٢) شرح المكودي: ١١١. ط/ الببائي الحلبي. ط٣.

(٣) شرح الشذور: ٣٩٦، وأوضح المسالك: ٢٥٩/٢. ط/ مطبعة السعادة ط٤.

٥٤ - وَمِنْ صِفَاتٍ تُسَاوِيهَا إِذَا رَفَعَتْ

حُكْمًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي النَّصْبِ مِثْلَهُمَا

يريد أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وتساوي اسم الفاعل واسم المفعول في حكمهما : الصِّفَاتُ، وأشهرها : صَيَغُ المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل.

وقد عُرِفَتْ صيغة المبالغة بأنها ما حُوِّلَتْ للمبالغة من فاعل إلى فَعَالٍ أو مفعول أو فعول بكثرة، أو فعيل، أو فَعَلٍ بِقَلَّةٍ. وهو مُؤَدَّى قول ابن مالك في كافيته :

وَقَدْ يَصِرُ فَاعِلٌ فَعَّالًا

تَكْثِيرًا أَوْ فَعُولًا أَوْ مِفْعَالًا

أما الصفة المشبهة، فقد حُدِّثَ بأنها ما اسْتُحْسِنَ فيها أن تضافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ «حَسَنِ الْوَجْهِ» و«تَقِيَّ النَّعْرِ» و«طَاهِرِ الْعَرِضِ»^(١). وتختص الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور^(٢).

أحدها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، كـ «حسن» و«جميل» وهو يصاغ منهما، كـ «قائم» و«حاضر».

الثاني : أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المتقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، كـ «ظاهر القلب» و «ضامر البطن» ، «مستقيم الرأي» و«معتدل القامة»، وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، كـ «حسن» و«جميل»، و«ضخم» و«ملآن» ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له .

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: أَبُو هِشَامٍ: ٢٦٨/٢.

(٢) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٦٩/٢-٢٧٠.

الرابع : أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثمَّ صَحَّ في نحو : «زَيْدٌ أَنَا ضَارِيُهُ» وامتنع في نحو : «زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ» .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سببياً، أي مُتَّصِلاً بضمير موصوفها، إما لفظياً، نحو : «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»، وإما معنىً نحو : «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» اهـ .

وأما اسم التفضيل فقد حُدَّ بأنه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة^(١) .
والغالب أن يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً. وقد يرفع ظاهراً إذا صلح لوقوع فعل بمعناه مَوْقَعَهُ وتقدّمه نفي أو شبهه، نحو : «مَا رَأَيْتُ شَهْرًا أَفْضَلَ فِيهِ الصَّوْمُ مِنْهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ» .

والى هذا أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرُ وَمَتَى
عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا نَبَاتًا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

واعلم أن في قول الناظم : «وإن لم تكن في النصب مثلهما» إشارة إلى أن هذه الصفات المتحدّث عنها قاصرة في عملها عن اسم الفاعل واسم المفعول من حيث إن الأخيرين يعملان فيما بعدهما من الأسماء نصباً كما سيوضح ذلك في مبحث ناصبات الأسماء .

٥٥ - وَمَصْدَرٍ وَأَسْمٍ فِعْلٍ بَيْنَ مُرْتَجَلٍ
وَذِي اشْتِقَاقٍ غَدَا يَنْقَاسُ أَوْ عَقِمَا

المصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال^(٢) .

قال ابن يعيش^(٣) : وإنما سُمِّيَ - اصطلاحاً - مصدرًا لأن الأفعال صدرت

(١) الجامع الصغير في النحو: ابن هشام. ص ١٦٣. تحقيق: أحمد محمود الهرميل. ط / الخانجي.

(٢) اللسان (صدر).

(٣) شرح المفصل: ٤٣/٦.

عنه، أي : أخذت منه كمصدر الإبل الذي ترده ثم تصدر عنه .. إ. ه .
أقول : وهذا على مذهب البصريين الذين يرون أن المصدر أصل الاشتقاق.

وهو ما قرره الحريري - وهو بصري - في مُلَحَّتِهِ إذ قال :

وَالْمَصْنُودُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ

وَمِنْهُ يَأْصِحُ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ

وأما الكوفيون فقد اعتبروا الفعل أصل المشتقات (١) .

وقد حدَّ المصدر بأنه «الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل،

كالضرب والإكرام (٢) وهو يعمل عمل فعله تعدياً ولزوماً» .

فإن كان فعله لازماً احتاج إلى فاعل فقط، نحو : «يَرُوقِنِي صَبْرُ الْعَامِلِ» .

ف «صَبْرٌ» مصدر لفعل لازم، هو «صبر» وفاعله هو «العامل» وهو مجرور
لَفْظًا، مرفوع حُكْمًا .

واعلم أن المصدر يعمل عمل فعله مضافاً، أو مجرداً من أل والإضافة، أو

معرفةً بآل، ولقد أُلْمَعَ صاحب الخلاصة إلى هذه المواضع الثلاثة بقوله :

بِفِعْلِهِ الْمَصْنُودُ الْأَحِيقُ فِي الْعَمَلِ

مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلٍ

وأما اسم الفعل، فقد حدَّ بأنه لفظ قام مقام الفعل في الدلالة على معناه

وفي عمله (٣) .

وهو - مِنْ حَيْثُ زَمْنُهُ - ثلاثة أقسام :

١ - ما أفاد الماضي، ك : «هَيْهَاتَ»، بمعنى «بَعْدَ»، نحو قول جرير:

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

وَهَيْهَاتَ خِيْلٌ بِالْعَقِيْقِ نُوَاصِرُهُ

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٣٥-٢٤٥.

(٢) شرح القطر: ٢٩٢.

(٣) ابن عقيل: ٣/٣٠٢.

٢ - ما سُمِّيَ به المضارع، كـ «وَيَ» بمعنى «أَعْجَبُ»، نحو قوله تعالى :
﴿وَيُكَانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص : ٨٢] والتقدير : أعجب لعدم
فلاح الكافرين .

٣ - ما سُمِّيَ به الأمر، كـ «صَهْ» بمعنى اسْكُتْ .
ثم إن اسم الفعل لا يخلو إمَّا أن يكون مُرْتَجَلًا، أو منقولًا، أو مَعْدُولًا .
فأما الأول فهو ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل، كـ «هَيْهَاتَ» و«أَفَّ»
و«أَمِين» .

وأما الثاني فهو ما اسْتَعْمَلَ في غير اسم الفعل، ثم نُقِلَ إليه، وهو أقسام:
١ - ما نُقِلَ من جار ومجرور، مثل : «عَلَيْكَ» بمعنى «تَمَسَّكَ»، أو «الزَّمَّ»،
ومنه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ
ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة : ١٠٥]، وقول الشاعر :

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمِلْ فَضَائِلَهَا
فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانُ

٢ - ما نُقِلَ عن ظرف مكان، نحو : «أَمَامَكَ»، بمعنى تَقَدَّمَ، «وَمَكَانَكَ» بمعنى
أَثْبَتَ، ومنه قول عمرو بن الإطنابة^(١) .
وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ

مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

٣ - ما نُقِلَ من مصدر له فعل مستعمل من لفظه، مثل «رُوَيْدًا»، نحو قول
المعطل الهذلي^(٢) :

(١) البيت من شواهد ابن يعيش: ٧٤/٤، وابن هشام في شرح القطر: ٢٩٠، وشرح الشذون:
٤٠٩، وأوضح المسالك: ١٨٠/٣، وقد غلطَ ابنُ هشام أبا عبيدة الذي نسبه لقطري بن
القعاء. انظر: شرح الشذون: ٤٠٩، والبيت كذلك في أمالي القالي ضمن أبيات ٢٥٨/١
(ط/دار الآفاق الجديدة)، وفيه: «رُوَيْدًا» بدل «مَكَانِكَ»، ولا مجال للاستشهاد به على هذه
الرواية.

(٢) ديوان الهذليين: ٤٦/٣، وجدَّ قُطِعَ، ومتممين: كذوب. يقال: كَذَبَ وَمَانَ. والمين: الكذب يقول: =

رُوِيَ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدِي أَمَّهُمْ
إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَّيْنٌ

ثم إن اسم الفعل إما قياسي أو سماعي .

فأما اسم فعل الأمر - وهو الأكثر استعمالاً - فيأتي قياسياً مُطَرِّدًا - على الأصح - إذا كان على وزن «فَعَالٍ» شريطة أن يكون له فعل ثلاثي، متصرف، تام، كقول الشاعر :

حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ جَشَعٍ فَإِنِّي
رَأَيْتُ النَّاسَ أَجْشَعُهَا اللَّئِيمُ

وأما السماعي فكثير، وهو في اسم الفعل المضارع، نحو: «أَوْه» بمعنى : «أَتَأَلَّمُ» و«أَفُّ» بمعنى «أَتَضَجَّرُ»، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفًّا﴾ [الإسراء : ٢٣]، واسم الفعل الماضي كذلك سماعي، وإن كان قليلاً، ومنه: «هِيَهَاتَ» وقد تقدّم معناه، و«شَتَّانَ» بمعنى «افْتَرَقَ» كقول الشاعر :

الْفِكْرُ قَبْلَ الْقَوْلِ يُؤْمَنُ زَيْفُهُ
شَتَّانَ بَيْنَ رُوِيَّةٍ وَبَيْدِيهِ

ومما ورد في اسم الفعل الأمر سماعياً : «هَيَّا» بمعنى «أَسْرِعْ»، و«مَهْ» بمعنى «انْكَفِفْ» (١) .

وإلى كون اسم الفعل مرتجلاً ومنقولاً ومعدولاً، مقيساً وغير مقيس أشار حازم رحمه الله بقوله :

= يكونون بانقطاع لين، وذلك أن يصيب الضرع شيء فينقطع، وهو يدعو عليهم. وهذا مثل ا ه .

(١) قال السيوطي في الهمع: ١٠٥/٢: «وَمَهْ وإيها» وكلاهما بمعنى انْكَفِفْ خلاف قول كثيرين أن «مَهْ» بمعنى: «كِفْفُ»، لأن «اكفف» متعد، و«مَهْ» لا يتعدى. ا ه . ولقد اختار الأستاذ عباس حسن هذا القول واعتبره الأولى. انظر النحو الوافي: ٤/١٤٤، هامش: ٤.

..... وَأَسْمِ فِعْلٍ بَيْنَ مُرْتَجَلٍ

وَذِي اشْتِقَاقٍ غَدَا يَنْقَاسُ أَوْ عَقِمَا

واعلم ان اسم الفعل يعمل عمله لزوماً وتعدياً، فالأول نحو قول

القطامي :

عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أَنْتَ فَاعِلُهُ

إِنَّ التَّخْلُفَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

فقوله «عليك» اسم فعل لازم بمعنى «تَمَسَّكَ»، وقد اكتفى برفع الفاعل،

وهو ضمير مستتر تقديره : أنتَ أما اسم الفعل المتعدي فسيأتي التمثيل له في

مبحث ناصبات الأسماء .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا:

٥٦ - وَمِنْ حُرُوفٍ لَهُ أَضْحَتْ مُشَابِهَةً

كَمِثْلِ إِنَّ، وَمَا فِي سِلْكِهَا نُظْمًا

٥٧ - مِنْ كُلِّ رَافِعٍ مَا أَضْحَى لَهُ خَبْرًا

وَنَاصِبٍ اسْمٍ إِذَا لَمْ يَكْفِ بِمَا

٥٨ - فَإِنَّ أَنْ لَهَا أُخْتُ مُذِ ارْتَضَعَا

تُدِي التَّشْبِيهُ بِالْأَفْعَالِ مَا فُطِمَا

٥٩ - وَعُدَّ لَكِنَّ أُخْتًا، أَوْ كَأَنَّ لَهَا

وَلَيْتَ ثُمَّ لَعَلَّ الْمُرْتَجَى بِهِمَا

يريد أن من ناصبات الأسماء: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا. ونصَّ على أن عِلَّةَ إعمالها

كذلك كونها أشبهت الفعل. ثم ذهب إلى أنها ستة أحرف: إِنَّ - أَنْ - لَكِنَّ - كَأَنَّ

- لَيْتَ - لَعَلَّ .

والذي جرى عليه المتقدِّمون من النحاة أنها خمسة أحرف .

قال السيوطي^(١): من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، وعددتها خمسة كما صنع سيبويه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن مالك في التسهيل، لا ستة كما صنع آخرون، لأن: «إن وأن» واحدة، وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين، فالثانية فرع الأولى .. إ.هـ .

ولقد نص الناظم رحمه الله على أن هذه النواسخ تنصب الأسماء وترفع الأخبار مالم يُكفَّ عملها ب: «مأ». وبيان ذلك أن هذه الحروف إذا اتصلت بها «مأ» الزائدة، وتسمى أيضاً «الكافة» أبطلت عملها، وصار ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وما ذهب إليه الناظم من إطلاق القول بإبطال «مأ» الكافة عمل هذه النواسخ فيه نظر، إذا استثنيت منها «لَيْتَ»، فأجيز فيها الإعمال والإهمال، وقد رَوَّأ بالوجهين قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه، والأول على أنه بدل من المبتدأ «هذا»، و«لَيْتَ» - عندئذ - مُهْمَلَةٌ، والثاني على أنه بدل من اسم «لَيْتَ» وهي - حينئذ - عاملة .

وإلى هذا أشار صاحب الخلاصة بقوله:

وَوَصَلُ «مَأ» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ

إِعْمَالِهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

واعلم ان تقدم الخبر على هذه الأحرف ممتنع، وأما تقديمه على الاسم

ففيه تفصيل .

قال السيوطي^(٢): ولا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال لفرعيتها،

(١) الهمع: ١/١٣٢.

(٢) المطالع السعيدة: ١/٢٢١. تحقيق: د/ طاهر سليمان حمودة.

فلم يتصرفوا فيها. وأما تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز ما ذُكر، وإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز لتوسُّع فيهما، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا لَأَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٣]، و ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ، وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢ - ١٣]. إ. هـ .

وإلى امتناع تقدّم خبر هذه الأحرف عليها نَبّه الشيخ شرف بن عنين في معنى مُسْتَمَلِح، وأسلوب ظريف، فقال^(١):

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ وَلَمْ يُجِزْ
لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفٌ جَرٌّ مِنْ نَدَاكَ يَجْرُنِي
إِلَيْكَ، فَإِنِّي مِنْ وَصَالِكَ مُعْدِمًا

مَا وَلَاتَ وَلَا الْمَشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ:

٦٠ - وَمَا وَلَاتَ، وَلَا لِلِاسْمِ رَافِعَةٌ

وَمَا يَزَالُ اسْمٌ لَاتَ الدَّهْرَ مُكْتَبِمًا

من الأدوات التي تعمل في المبتدأ الرفع والخبر النصب الحروف المشبهات

بِلَيْسَ، وذكر منها الناظم ثلاثة: مَا ، وَلَاتَ، وَلَا .

فأما «لَا» و«مَا» فهما نافيتان في لغة أهل الحجاز، وأما «لَاتَ» ففي لغة

الجميع .

قال ابن هشام^(٢): ولا تعمل «لَاتَ» إلا في الحين بكثرة، أو الساعة أو

الأوان بقلّة وإعمال «مَا» أربعة شروط هي:

١ - أن يتقدم اسمها ويتأخر خبرها .

٢ - ألا يقترن اسمها بإن الزائدة .

(١) انظر البيتين في شرح الشذور لابن هشام: ٢٠٣.

(٢) شرح الشذور: ١٩٣.

٣ - ألا يقترن خبرها بإلاً .

٤ - ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم إلا أن يكون شبه جملة .

فإذا استوفت هذه الشروط، عملت عمل ليس، سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة .

فمثال الأول قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ف «أحد» اسمها، و«حاجزين» خبرها، وكلاهما نكرة. ومن الثاني قوله جل شأنه: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] ف «هن» اسمها، وهو ضمير معرفة، و«أمهات» معرف بالإضافة. ومثال الثالث قوله سبحانه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]. ف «هذا» اسم إشارة معرفة، و«بشراً» اسم نكرة. وأمّا «لا» فإنها تعمل عمل «ليس» إذا تحققت فيها الشروط السالفة الذكر، إلا شرطاً واحداً، وهو انتفاء اقتران «إن» بالاسم، فلا حاجة له، لأن «إن» لا تزداد بعد «لا».

وقد قيد عملها بأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، كقول الشاعر:

تَعَزَّزَ فَلَآ شَيْءٌ عَلَيَّ الْأَرْضِ بِأَقْبِيَا
وَلَا وَزُرَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَإِقْبِيَا

ولقد ورد - قليلاً - اسم «لا» معرفة، كقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بِأَغْيَا
سِوَاهَا، وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ الْمُتَنَبِّي (١):

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَدْيِ

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بِأَقْبِيَا

وأمّا لآت فإنها تعمل عمل «ليس»، وتنفرد عن الأداةين: «ما» و«لا» بشيئين:

١ - إنها لا تعمل إلا في ثلاثة ألفاظ، وهي الحين، والساعة، والأوان. واشتهر عملها في الأول، وقُلَّ في الثاني والثالث .

(١) سبق بيت المتنبي هنا للتمثيل فقط، لأنه غير مُحْتَجَّ بشعره.

٢ - أنه التزم أن لا يجتمع جزأها - أي المبتدأ والخبر - بل لا بد من حذف أحدهما، والأكثر كَوْنُ المحذوف الإِسْمَ، وقد يكون الخَبَرُ .

فالأول، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] .

والثاني، كقراءة بعضهم: «وَلَاتَ حِينَ» بالرفع، والتقدير: وليس حِينَ مَنَاصٍ حِينًا موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب^(١) .

قال ابن مالك^(٢): «وَأما «لَاتَ» فَإِنَّهُمْ رَفَعُوا بِهَا الْحِينَ اسْمًا، وَلَا يَكَادُونَ يَلْفِظُونَ بِهِ، بَلْ بِأَخْرَجَ مَنْصُوبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أَي وَلَيْسَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصٍ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَحذُوفَةِ مَعْرِفَةً، لِأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ كَوْنِ الْحِينَ الْحَاضِرِ حِينًا يَنْوَصُونَ فِيهِ: أَي يَهْرَبُونَ وَيَتَأَخَّرُونَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ جِنْسِ حِينَ الْمَنَاصِ. وَلِذَلِكَ كَانَ رَفْعُ الْحِينَ الْمَوْجُودِ شَادًّا، لِأَنَّهُ مُخَوِّجٌ إِلَى تَكْلُفٍ مَقْدَرٍ يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى. إ. هـ .

قلت: ولقد نبه ابن مالك أيضًا على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا في كافيته وخلاصته، فقال في الأولى:

وَقَدْ يُرَى الْمَحذُوفُ بَعْدَ خَبْرًا

وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى

وقال في الثانية:

وَمَالِ «لَاتَ» فِي سِوَى حِينَ عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَاءَ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ
واعلم أن قول الناظم: «وَمَا يَزَالُ اسْمُ لَاتَ الدَّهْرَ مُكْتَتِمًا» هو قول جمهرة

النحاة، ولذلك اقتصر عليه .

وتعمل «لَاتَ» في الساعة، كقول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَوَلَاتَ سَاعَةَ نَدَمٍ

وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخَيْمٌ

(١) كذا خرَجَ ابن هشام معنى الآية في شرح القطر: ١٦١، وشرح الشذوذ: ٢٠٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية: ١/٤٤٢-٤٤٣. تحقيق: د/عبد المنعم هريدي. ط/ دار المأمون.

وفي «الأوان» وهو قليل، كقول أبي زبيد الطائي:
 طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ
 فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

ناصبات الأسماء:

٦١ - وَنَاصِبُ الْأِسْمِ فِعْلٌ أَوْ مُشَابِهُهُ
 فَكُنْ لِمَعْرِفَةِ الْأَشْبَاهِ مِثْلَهُمَا

لما فرغ الناظم من ذكر رافعات الأسماء، شرع في بيان ناصباتها، فنص على أن ما يعمل في الاسم النصب: الفعل أو مشابهه مما له حكمه .

وقد مرَّ الحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل في مبحث «الرافعات» .

وليس يخفى أن شرط نصب الفعل، أو ماله حكمه أن يكون متعدياً، لأن

اللازم لا يتجاوز فاعله، أو يكون ناسخاً من ناصبات الأخبار، وسيأتي الكلام عليها .

وأما كون الفعل ناصباً فقد أحرَّ الناظم الحديث عليه .

وأما ماله حكمه، فلا يخلو إما أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو

صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة، أو مصدرًا، أو اسم فعل .

فأما اسم الفاعل، فيعمل عمل فعله المتعدي لواحد، ولاتنين .

فالأول نحو: «أضاربُ زيدَ عمراً؟»، والثاني، مثل «أمعطُ زيدَ عمراً درهماً؟»

وأما اسم المفعول، فيعمل عمل فعله المبني للمجهول فيرفع نائب فاعل إذا

كان فعله متعدياً لمفعول واحد، نحو: «أمضروبُ الزيدانِ» ؟ وإذا كان متعدياً

لمفعولين، رُفِعَ الأول على أنه نائب فاعله، وبقي الثاني على نصبه، مثل:

«المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي». فالمعطى: اسم مفعول، ونائب فاعله ضمير مستتر

تقديره هو. والمفعول الثاني هو «كفأفا» .

وأما صيغةُ المبالغة فهي ما حُوِّلت من فاعلٍ إلى فَعَالٍ، أو مفعالٍ، أو فعولٍ بكثرة، أو فعيلٍ، أو فَعَلٍ بقلّة (١).

وإلى أكثرها استعمالاً - وهي الثلاثة الأولى - أشار ابن مالك في كافيته فقال:

وَقَدْ يَصِيْرُ فَاعِلٌ فَعَّالًا
تَكْنِيْرًا أَوْ فَعُولًا أَوْ مَفْعَالًا

وتعمل هذه الصيغ الخمسة عمل أفعالها.

فَمِمَّا سُمِعَ مِنْ إِعْمَالِ صِيْغَةِ «فَعَالٍ» قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ» (٢)، وصيغة «مفعال» قولهم: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكْهَا» (٣)، وصيغة «فعول» قول أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم:

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقٌ سِمَانِهَا
إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

فنصب «سوق» بـ «ضروب»، واسم المبالغة هنا معتمد على مُخْبِرٍ عنه محذوف، تقديره: «هو ضروب».

ومن أمثلة إعمال «فَعَلٍ» قول الشاعر:

حَذِرٌ أَمْوَرًا لَا تُخَافُ وَأَمِينٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

فنصب «أمورًا» بـ «حذر» والمخبر عنه محذوف كذلك كما في البيت الذي

تقدمه. ومما جاء في إعمال «فَعِيلٍ» قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ
هِلَالًا، وَأَخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

(١) شرح الشذور: ٣٩٢.

(٢) الكتاب: ١١١/١، ط/هارون، والمكودي: ١١٣، والهمع: ٩٦/٢.

(٣) البوائك: جمع بانكة. وهي الناقة السمينة الحسنة، والشاهد في الكتاب: ١١٢/١، وابن عقيل.

١١٣/٣.

فنصب «هلالاً» بـ «شبيهة» .

وأما الصفة المشبهة، فتعمل - على المشهور - عمل فعلها اللازم، فترفع الفاعل، وإذا انتصب الاسم بعدها فعلى التشبيه بالمفعول به، ومرجع ذلك أنها مأخوذة من فعل قاصر، فليس لحدّثها من يقع عليه. غير أن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها إما تمييزاً، أو مشبهاً بالمفعول به في كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث .

وأما المصدر فهو يعمل في موضعين:

- ١ - أن يكون نائباً مناب الفعل، نحو: «ضرباً زيداً». فـ «زيداً» منصوب بـ «ضرباً» لنيابة الثاني مناب فعل أمر هو «اضرب». وفيه ضمير مستتر مرفوع .
- ٢ - أن يكون مقدراً بـ «أن والفعل»، أو بـ «ما والفعل»، أو «لَوْ» المصدرية والفعل .

وهو يعمل عمل فعله لزوماً وتعدياً .

فأما الأول فقد تقدم الكلام عليه في رافعات الأسماء .

وأما الثاني، فنحو قولك: «ألمني هجرُك أخاك». و «هجرُ» مصدر لفعل متعدُّ هو «هجرَ»، وقد نصب مفعولاً به، وهو «أخا» .

وهو يعمل ناصباً إما مضافاً، أو مجرداً من ألّ والاضافة، أو معرّفاً بآل .

فالأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:

٢٥١] و[الحج: ٤٠] والثاني كقوله جل شأنه: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] .

والثالث، كقول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ رَارِي رَاخِي الْأَجَلُ

وقد فات الناظم الإشارة إلى أن اسم المصدر أيضاً يعمل عمل فعله .

وقد عُرِّفَ بأنه مَاسَاوَى المصدرَ في الدلالة على الحدث، ولم يُسَاوِهِ في اشتماله على جميع أحرف فعله، مثل: تَوَضَّأَ وضوءاً، وتكَلَّمَ كلاماً .

قال ابن هشام^(١): واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ميمياً فكالصدر اتفاقاً - أي في إعماله - ، وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين .

قلت: فمن إعمالهم المصدر الميمي قول الشاعر^(٢):

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلاً
أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظَلُمُ

فنصب «رجلاً» بالمصدر الميمي: «مُصَابَ». والتقدير: إن إصَابَتَكُمْ رجلاً .
ومثال إعمال اسم المصدر قول القطامي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءَ الرَّتَّاعَا

وأما اسم الفعل، فيعمل عمل فعله لازماً ومتعدياً.

أما الأول، فقد تقدم التمثيل له، وأما الثاني، فنحو قول الشاعر:

حَذَارٍ - بُنْيٍ - الْبَغْيِ لَا تَقْرَبْنَهُ
حَذَارٍ فَإِنَّ الْبَغْيَ وَخَمُّ مَرَاتِعُهُ

وقد انتصب «البغي» باسم الفعل: «حذار» الأول، وهو بمعنى «احذر».

(١) أوضح المسالك: ٢/٢٤٢-٢٤٣.

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت. فعزاه الحريري في درة الغواص: ٩٦، وابن خلكان ١/٢٨٤ إلى العرجي. ونسبه البغدادي في الخزانة ١/٤٥٤. ط/ هارون إلى الحارث بن خالد المخزومي. ويروى: «أظْلِمُ» بدل «ظلوم» على أنه ترخيم «ظُلَيْمَة»، وهو اسم امرأة. ولهذا البيت قصة مشهورة عند أهل الأدب. انظرها في درة الغواص: ٩٦-٩٨ ومراتب النحويين: ١٢٧-١٢٩. ط/ دار الفكر العربي. ط ٢، وطبقات الزبيدي: ٨٧. ط ٢، وثمرات الأوراق لابن حجة الحموي: ٥-٤. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل. ط ٢.

اللازم والمتعدي:

- ٦٢ - وَالْفِعْلُ مِنْهُ مُعَدَّى جَارَ فَاعِلُهُ
لِنَصْبِ مَفْعُولِهِ، مِثْلُ: انْتَضَى وَرَمَى
٦٣ - وَمِنْهُ غَيْرٌ مُعَدَّى فِي كَلَامِ مِهِمَّ
كَمِثْلِ: سَأَلَ - إِذَا مَثَّلْتَهُ - وَهَمَى

نص في البيتين على أن الفعل قسمان: متعد ولازم. ومثّل للأول بقوله: انتضى، ورمى. فمثال الأول قولهم: انتضبت الثوب، أي أبليتّه، وانتضى السيف من غمده: سلّه منه. والفعل في الاستعمالين متعد كما هو ظاهر. ويمثّل لـ «رمى» بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، فقوله: رميت: فعل وفاعل، ومفعوله محذوف مقدّر بـ: كفاً من تراب على أحد قولين، أو بـ: «الرعب والفزع» على الثاني (١).

وأما الفعل اللازم - وهو الذي عناه بقوله: ومنه غير معدّى - فقد مثّل له بـ: «سأل» و«همى». فمثال الأول قول العرب (٢): «سأل بهم السيل وجاش بنا البحر»: أي وقعوا في أمر شديد ووقعنا نحن في أشد منه. وأما «همى» فيقال فيه: همت عينه إذا سال دمعها، وهمى الشيء إذا سقط، وهمت الناقة همياً: ذهبت على وجهها في الأرض لرعي ولغيره مهملة بلا راع ولا حافظ (٣).

وقال طرفة:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسِدِهَا
صَوَّبُ الرِّبِيْعِ وَدِيْمَةً تَهْمِي

(١) اللسان (رمى). وقارن بتفسير القرطبي ٣٨٥/٧.

(٢) اللسان (سيل).

(٣) انظر (همى) في مقاييس اللغة: ٦٣/٦، والصحاح: ٢٥٣٦/٦، واللسان.

واعلم أن الفعل اللازم قد يصير متعدياً، ولا تخلو الأسباب - حينئذ - من أحد ثلاثة أشياء^(١):

١ - الهمزة، نحو قولك: حَضَرَ زَيْدٌ وَأَحْضَرْتُهُ .

٢ - التضعيف، مثل: حَسَنَ الشَّيْءَ وَحَسَّنْتُهُ .

٣ - الباء، كقولك: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ .

والفعل قد يكون متعدياً مرةً بواسطة ومرةً بغير واسطة، نحو شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لَهُ ولك أن تُنَزَلَ تَمَثِيلَ الناظم بِـ «رَمَى» هذه المنزلة، إذ هو متعدٍ بغير واسطة كما تقدّم، وبواسطة، كقولهم: رَمَيْتَ بِالْحَصَى، وَرَمَى اللَّهُ لِفُلَانٍ: أَي نَصَرَهُ، وَرَمَى عَلَيْهَا: إِذَا رَمَى عَنْهَا، وَأَنشَدُوا قَوْلَ الرَّاجِزِ:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ

وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعٍ^(٢)

أقسام المتعدي:

٦٤ - فَذُو التَّعْدِي إِذَا أَحْبَبْتَ قِسْمَتَهُ

وَجَدْتَهُ فِي لِسَانِ الْعُرْبِ مُنْقَسِمًا

٦٥ - لِتَأْصِيبِ وَاحِدًا، أَوْ ضِعْفَ ذَلِكَ أَوْ

ثَلَاثَةً: بَعْضُهَا بَعْضًا قَدْ التَزَمَا

لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى قِسْمَةِ الْفِعْلِ تَعْدِيَةً وَلِزُومًا، شَرَعَ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْمُتَعْدِي، فَنَصَّ عَلَى أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ: مَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمَا يَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَمَا يَنْصِبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلٍ. وَأَشَارَ إِلَى النَّوْعِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ:

(١) المقتصد على هذا المبحث في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ٥٩٢/١. تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان. ط/ دار الرشيد ونزهة الطرف للميداني: ٧٧. ط/ دار الآفاق الجديدة. والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ٤١٦-٤١٧. تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيني. ط/ دار الغرب الإسلامي.

(٢) اللسان (رمي) ودرة الغواص: ٢٣٠، والاختصاب شرح أدب الكتاب: ٢/٢٧٠.

٦٦ - فَالْناصِباتُ لِمَفْعُولٍ عَلى حِدَّةِ

كثيرةً، كَوَشَى، أَوْخَاطَ أَوْ رَقَمًا

يُريدُ أن ما يتعدى من الأفعال إلى مفعول واحد كثير، ومثَّلَ له بِ: «وَشَى» و«خَاطَ» و«رَقَمَ». فمن استعمال الأول: وَشَى الثَّوبَ: أي حَسَنَهُ، وَوَشَى الكَذِبَ والحَدِيثَ: رَقَمَهُ وَصَوَّرَهُ، والنَّمَامُ يَشِي الكَذِبَ: أي يُؤلفه ويلوِّنه وَيُزَيِّنُهُ^(١). ومن أمثلة «خاطَ» قولك: خَاطَ الثَّوبَ. و«رَقَمَ» قولهم: رَقَمَ الكِتَابَ: أَعجمَهُ وَبَيَّنَّهُ. وقد ورد متعدياً بحرف الجر في قول أوس بن حجر^(٢).

سَأرَقُمُ فِي المَاءِ القَرَّاحِ إِلَيْكُمُ

عَلى بُعْدِكُمُ، إِنْ كانَ لِلْماءِ راقِمُ

ما ينصبُ مفعولين:

٦٧ - وَالْناصِباتُ لِمَفْعُولَيْنِ فِي نَسَقٍ

كَمِثْلِ ظَنَّ وَأَعْطَى، بِأَبْها انْقَسَمَا:

لما فرغ من الكلام على الفعل المتعدي لمفعول واحد، شرع في بيان ما ينصب مفعولين، ومثَّلَ لهذا القسم بـ «ظَنَّ» و«أعطى» فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يا فِرْعَوْنَ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقد نَصَبَ فِعْلُ «ظَنَّ» مفعولين هما: «الكاف» و«مَثْبُورًا». ومثال الثاني قولك: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فإِنَّ نَصَبَ بـ «أعطى» مفعولان، هما: «زَيْدًا» و«دِرْهَمًا». وَفَهْمَ من قول الناظم: * بابه انقسما * أن هذه الأفعال قسمان:

(١) انظر (وشى) في مقاييس اللغة: ١١٤/٦، واللسان.

(٢) فصل المقال للبكري: ٣٠٧. تحقيق: د/ إحسان عباس ورفيقه. ط/ دار العلم للملايين. وهو

كذلك بلا عزو في الأساس (رقم) ومعجم مقاييس اللغة (رقم). ٥٢٥/٢ تحقيق عبد السلام

هارون.

١ - ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وتسمى أفعال القلوب، وهي نوعان:

(أ) أفعال يقين، وأشهرها سبعة، وهي: عِلِمَ - رَأَى - وَجَدَ - دَرَى - أَلْفَى - جَعَلَ - تَعَلَّمَ بِمَعْنَى: اَعْلَمَ .

(ب) أفعال رجحان، وأشهرها سبعة، وهي: ظَنَّ - خَالَ - حَسِبَ - زَعَمَ - عَدَّ - حَجَا - هَبَّ

٢ - أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، وأشهرها سبعة، وهي: صَيَّرَ جَعَلَ - اتَّخَذَ - تَخَذَ - تَرَكَ - رَدَّ - وَهَبَ .
وإلى هذا القسم أشار الناظم - مُمَثَّلًا - بقوله:

٦٨ - فَبَابُ «أَعْطَى» كَسَا مِنْهُ، وَسَقَى

كَمَا تَقُولُ: سَقَاكَ اللهُ صَوْبَ سَمَا

٦٩ - وَمِنْهُ أَوْلَى، وَأَتَى مِثْلُ قَوْلِهِمْ

«أَوْلَاكَ رَبِّي نَعِيمَ الْعَيْشِ وَالنَّعْمَا»

٧٠ - كَمَا تَقُولُ لِمَنْ تَهْوَى النَّعِيمَ لَهُ:

«أَنَاكَ الْوَهَّابُ وَالنَّعْمَا»

عَدَّ الناظم رحمه الله بعض الأفعال التي تندرج في باب «أعطى»، فَمَثَّلَ بِـ «كَسَا» و«سَقَى»، وَ «أَوْلَى» وَ «أَتَى» وَ «أَنَاكَ». فالأول نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً»، والثاني، مثل له بقوله: «سَقَاكَ اللهُ صَوْبَ سَمَا» وقصر الأخير لضرورة الوزن، والثالث، نحو قوله: «أَوْلَاكَ رَبِّي نَعِيمَ الْعَيْشِ»، والرابع، مثل: «أَتَى اللهُ مُوسَى سُؤْلَهُ»، والخامس، كقوله: «أَنَاكَ الْوَهَّابُ النَّعْمَ» .

ثم انتقل للكلام عَمَّا يندرج في باب «ظن» فقال:

٧١ - وَبَابُ «ظَنَّ» رَأَى مِنْهُ، وَخَالَ، وَإِنْ

تَصِلُ بِهَا عَلِمَ اذْكَرُ بَعْدَهَا زَعَمَا

٧٢ - وَصِلْ حَسِبْتَ بِهَا وَاعْدُدْ وَجَدْتَ، وَكُنْ

لذِكْرِ أَلْفَيْتِ، فِي ذَا الْبَابِ مُلْتَهُمَا

٧٣ - مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ وَجِدَانًا وَمَوْجِدَةً

وَلَا التَّقَاتَا وَعِرْفَانًا، وَلَا تَهُمَا

أُحْصِيَ النَّاظِمُ مِنْ أُخْوَاتِ «ظَنَّ» سَبْعَةَ أَفْعَالٍ، وَهِيَ: رَأَى - خَالَ - عَلِمَ - زَعَمَ - حَسِبَ، وَجَدَ، أَلْفَى فَأَمَّا «رَأَى» فَتَنْصِبُ مَفْعُولِينَ سِوَاءَ أَفَادَتِ الْيَقِينِ بِأَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ وَتَيَقَّنَ، أَوْ الظَّنَّ .

وَقَدْ اجْتَمَعَ الْمَعْنَيَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٧] .

وَالْمَعْنَى: إِنَّهُمْ يَظُنُّونَ الْبُعْثَ مُمْتَنِعًا، وَنَعْتَقِدُهُ وَاقِعًا. فَالْفِعْلُ الْأَوَّلُ أَفَادَ الظَّنَّ، وَالثَّانِي الْإِعْتِقَادَ، وَكِلَاهُمَا نَصَبُ مَفْعُولِينَ .

وَلَمَّا كَانَتْ «رَأَى» تَأْتِي لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَقَدْ ذَهَبَ النَّحَاةُ إِلَى أَنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ إِذَا كَانَتْ حَلْمِيَّةً (١) ، لِأَنَّهَا مِثْلُ الَّتِي تَفِيدُ الْيَقِينَ مِنْ حَيْثُ الْإِدْرَاكُ بِالْحِسِّ الْبَاطِنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] . فَتَنْصِبُ بِـ «رَأَى» مَفْعُولَانِ، هُمَا: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَجُمْلَةُ «أَعْصِرُ». وَالتَّقْدِيرُ: إِنِّي أَرَانِي عَاصِرًا خَمْرًا .

(١) ذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ إِلَى أَنَّ «رَأَى» الْحَلْمِيَّةُ تَفَارِقُ الْبَصْرِيَّةَ فِي الْمَصْدَرِيَّةِ، إِذْ مَصْدَرُ الْأُولَى «رُؤْيَا»، وَالثَّانِيَّةُ «رُؤْيَةٌ». وَلَمْ يَرْتَضِ ابْنُ هِشَامٍ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي عَزَاهُ لِابْنِ مَالِكٍ وَالْحَرِيرِيِّ، وَذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «الرُّؤْيَا» لَا تَخْتَصُّ بِمَصْدَرِ الْحَلْمِيَّةِ، بَلْ تَقَعُ مَصْدَرًا لِلْبَصْرِيَّةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ» [الإسراء: ٦٠] . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ. أ. هـ . أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٣١١/١ .

وَمَا يَشْهَدُ لَصِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ، قَوْلُ الرَّاعِي - وَهُوَ مُحْتَجٌّ بِشَعْرِهِ - يَصِفُ صَيِّدًا رَأَى صَيِّدًا:

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُوَادَهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا أ. هـ .

وَانظُرِ الْاِقْتِضَابَ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكِتَابِ لِلْبَطْلِيِّوسِي: ١٤٩/٢، تَحْقِيقُ: مِصْطَفَى السَّقَا وَد/ حَامِدُ عَبْدِ الْمَجِيدِ. ط/ الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ.

وأما إذا كانت «رأى» بصرية، فلا يجوز أن تنصب إلا مفعولاً واحداً، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا﴾ [الأنعام: ٧٧]، وقوله سبحانه: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] .

قال العكبري^(١): «ساجدين» حال، لأن الرؤية من رؤية العين أ.هـ .
ومن الأفعال الدالة على الرجحان - من باب ظن - خَالَ، وقد تستعمل لليقين. فمثال الأول قولك: «خَلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، والثاني كقول النمر بن تولب:
دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهَنِّ، وَخَلْتَنِي
لِي اسْمٌ، فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُّ
والشاهد فيه قوله: «وخلنتني لي اسم» فإنه «خَالَ» فيه تفيد اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن، لأنه لا يظن أن له اسماً، بل هو على يقين من ذلك. وقد نَصَبَ بِ «خَالَ» مفعولين هما: ياء المتكلم، وجملة: «لي اسم». والتقدير: وَخَلْتَنِي صَاحِبَ اسْمٍ .

واعلم أن القياس في همزة «أخال» الفتح، والأفصح فيها الكسر، وشاهده قول زهير:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالَ أَدْرِي
أَقْوَمُ أَلْ حِصْنُ أُمِّ نِسَاءِ

وقول الآخر:

إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى
يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
وأما «عَلِمَ» فتأتي بمعنى: اعتقد، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ مَنَانًا، فَلَسْتُ بِأَمِلٍ
نَدَاكَ أَوْ لَوْ ظَمَّانًا، غَرَّتَانًا، عَارِيَا

(١) التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٧٢٢/٢. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط / دار الجيل. ط ٢.

وقد نصبت «علم» الأولى مفعولين هما: «هُنَّ» و«مؤمنات» ونصبت الثانية مفعولين كذلك، وهما: «الكاف» و«منانا» .

ومما ينصب مفعولين: «رَعَمَ»، والغالب أن تستعمل فيما يُشك فيه، أو يعتقد فيه الكذب، ولذلك شاع عن العرب قولهم: «رَعَمُوا مَطِيَّةَ الكُذِبِ»^(١) .
وقد تستعمل في القول الحق، كقول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:

وَدَعَوْتَنِي وَرَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ
وَلَقَدْ صَدَقْتَ، وَكُنْتَ تَمَّ أَمِينَا

ومن شواهد استعمالها ناصبةً مفعولين قول أبي أمية الحنفي:

رَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا

وقد نُصِبَ بها مفعولان، وهما: «ياء المتكلم» و«شيخا» .

والمشهور في «رَعَمَ» أنها تتعدى إلى مفعوليهما بالمصدر المؤول من أن والفعل، أو من أن وأسمها وخبرها. فالأول كقوله تعالى: ﴿رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧]، والثاني، كقول كُثَيْبِ عَزَّة:

وَقَدْ رَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا
وَمَنْ ذَا يَأْزُلُ لَا يَتَغَيَّرُ؟

والشاهد في المثالين تعدي «رَعَمَ» الأولى إلى مفعوليهما بأن والفعل، والثانية بأن وأسمها وخبرها .

واعلم أن للنحاة في تحديد مفعولي «رَعَمَ» مذهبين:

الأول: أن المصدر المؤول يسد مسدَّ المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف يُقَدَّرُ بِـ «ثابتًا» أو ما أشبهه. وعلى هذا القول يكون تقدير المفعولين

(١) كذا على المشهور وفي الخزانة: ١٣٤/٩. (ط/هارون): الزعم زاملَةُ الكُذِبِ وقد عناه البغدادي إلى بعض المفسرين.

في الآية الكريمة المتقدمة:

«زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعُهُمْ غَيْرَ نَابِتٍ». ولك أن تقدّر مفعولي «زعم» في بيت
كثير فتقول: «زَعَمْتَ تَغْيِيرِي نَابِتًا أَوْ حَاصِلًا بَعْدَهَا» .

الثاني: أن المصدر المؤول في هذا الباب يَسُدُّ مَسَدَ المفعولين. وإلى هذا
القول جَنَحَ الأستاذ عباس حسن^(١) من المعاصرين .

وتنصب «حَسِبَ» مفعولين، سواء أفادت الظن، أو اليقين، فالأول كقولك:
حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكِ»، والثاني كقول لبيد:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ

رِيَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

ومثال «وَجَدَ» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف:

١٠٢] ومثال «أَلْفَى» قولك: «أَلْفَيْتُ رَأْيَكَ شَدِيدًا»، وقول الشاعر:

قَدِ جَرَّبَوهُ فَأَلْفُوهُ الْمُغِيثَ إِذَا

مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلْوِي عَلَى أَحَدٍ

فإذا كانت بمعنى: أصاب الشيء، أو ظفر به لم تنصب إلا مفعولاً واحداً،

نحو: أَلْفَيْتُ الْكِتَابَ، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيْتَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

واحترز الناظم من القول بإعمال هذه الأفعال مطلقاً بقوله:

مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ وَجِدَانًا وَمَوْجِدَةً

وَلَا التَّنْفَاتَا وَعِرْفَانًا وَلَا تَهُمَا .

ومعناه: أن «وَجَدَ» إذا لم تفد العلم الاعتقادي، بأن كانت بمعنى: حَقَّدَ عليه

وغضب، كقولك: «وَجَدْتُ عليه»، أو كانت بمعنى «أَصَابَ» كقولك: «وجدتُ

الكتابَ» بمعنى أصبته وظفرتُ به، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً .

واحترز بقوله «عرفاناً» من إعمال «عَلِمَ» ناصبةً مفعولين إذا كانت بمعنى

«عَرَفَ»، وقوله: «ولأتهما» قيدٌ خرج به «ظَنَّ» التي بمعنى: اتهم، فإنها لا تنصب

(١) انظر النحو الوافي: ١٢-١١/٢ (الهامش). ط / دار المعارف. ط ٥.

إلا مفعولاً واحداً. فالأول كقوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُم مِّن بَطُونٍ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، أي: لا تعرفون شيئاً .

ومثال «ظَنَّ» بمعنى: اتهم، قولك: «ظَنَّ القَاضِي فلانًا، أي اتهمه.

ما ينصب ثلاثة مفاعيل:

٧٤ - وَالنَّاصِبَاتُ لِمَجْمُوعِ التَّلَاثَةِ لَمْ
يَكْتُرْنَ، فَاصْرَفَ إِلَى إِحْصَائِهَا أَلْهَمًا

٧٥ - أَرَى الَّذِي نَقَلْتَهُ مِنْ «رَأَى» أَلْفٌ
وَمِثْلُهَا «أَعْلَمَ» الْمَنْقُولُ مِنْ «عَلِمَا»

٧٦ - وَمِثْلُ «حَدَّثَ» أَوْ «أَنْبَأَ» وَ«أَخْبَرَ» أَوْ
مَاقِيسَ مِنْ «أَوْهَمَ» الْمُسْتَقَّ مِنْ «وَهَمًا»

لَمَّا فَرَعَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْأَفْعَالِ النَّاصِبَةِ لِمَفْعُولَيْنِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا
يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ. وَقَدْ أَحْصَى مِنْهَا سِتَّةَ، وَهِيَ: أَرَى - أَعْلَمَ - حَدَّثَ -
أَنْبَأَ - أَخْبَرَ - أَوْهَمَ .

وَقَاتَهُ فَعْلَانِ، وَهَمَا: نَبَأٌ - وَخَبَّرَ .

والمشهور أنها سبعة أفعال، وقد جمعها صاحب الخلاصة فقال:

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا
عَدَّوًا، إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا
وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأًا، أَخْبَرَ
حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَلِكَ خَبَّرَا

وَنَصَّ النَّازِمُ عَلَى أَنَّ الهمزة في «أرى» و«أعلم» همزة نقل، إذ أصلهما
«رأى» و«علم» .

ولما كان الأصل فيهما التعدية إلى مفعولين، فقد صار بالهمزة متعديين إلى
ثلاثة مفاعيل، فمثال «أرى» «أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ»، و«أعلم»: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا

عَمْرًا مُنْطَلِقًا»، و«حَدَّثَ» «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا» و«أَنْبَأَ» قول الأَعشى:
 وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ
 كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 والمفاعيل الثلاثة هي: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، و«قَيْسًا» و«خَيْرَ» .
 ومثال «أَخْبَرَ» قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبِرْتَنِي دَنِفًا
 وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِينِي؟!
 فانتصب بـ «أخبر» ثلاثة مفاعيل: «ياء» المخاطبة الواقعة نائب فاعل،
 و«دَنِفًا» المتكلم، و«خَيْرَ» كقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير في
 امرأة كان يعشقها:

وَأَخْبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا
 وقد نصب بـ «خبر» ثلاثة مفاعيل: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل،
 و«سوداء» و«مريضة». وألحق الناظم بهذه الأفعال «أَوْهَمَ» المنقول من «وهم»،
 فاحترز بذلك مما تكون همزته أصلية، فقد صحَّ في بعض استعمالات «أَوْهَمَ»
 كونه غير منقول، كقولهم: أَوْهَمَ الْمُسْلِمُ فِي صَلَاتِهِ، و«أَوْهَمَ مِنَ الْحِسَابِ» أي:
 أَسْقَطَ. وقال ابن الأعرابي: أَوْهَمَ وَوَهَمَ وَوَهَمَ سِوَاهُ (١) .

ومما ورد من استعمال «أَوْهَمَ» ناصبًا مَفْعُولًا وَاحِدًا قول عدي (٢):
 فَإِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ أَوْهَمْتُ أَمْرًا
 فَقَدْ يَهُمُّ الْمُصَافِي بِالْحَبِيبِ
 وأما ما ذهب إليه الناظم، فَلَكَ أَنْ تَتَلَمَّسَ لَهُ شَاهِدًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «أَوْهَمْتُ
 زَيْدًا عَمْرًا حَاضِرًا» وتكون قد عملت «أَوْهَمَ» - على غير المشهور - ناصبًا ثلاثة

(١) الأساس واللسان (وهم). وانظر في تعدية «وَهَمَ» إلى «أَوْهَمَ» بهمزة النقل: الكتاب: ٦٢/٤.

(٢) كذا في الأساس (وهم): وهو في اللسان بلا عزو.

مفاعيل، وهي: «زيداً» و«عمراً» و«حاضرًا».

٧٧ - وَقَاسَ بِالْهَمْزَةِ النَّقْلَ ابْنُ مَسْعَدَةَ

فِي بَابِ «ظَنَّ» وَفِيهِ خَالَفَ الْقَدَمَاءَ

يريد أن سعيد بن مسعدة - وهو الأخفش الأوسط^(١) - قَاسَ النّقل بالهمزة في باب «ظن»، وأجازَ ذلك طَرْدًا للباب، فيقال - على مذهبه -: أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، و«أَحْسَبْتُ» و«أَخَلْتُ» وهكذا سائر أفعال القلوب. وقوله ضعيف لأنه غير مقيس، وقد خالف بهذا الرأي القدماء. وعَلَّلَ ابنُ مالكِ المنعَ في هذا الباب بقوله^(٢): «لأن المعدي بالهمزة فرغ المعدي بالتجرّد، وليس في الأفعال مُتَعَدٌّ إلى ثلاثة فَيُحْمَلُ عليه مُتَعَدٌّ بالهمزة، فكان مقتضى هذا ألا يُنْقَلَ» «عَلِمَ»، و«رَأَى» إلى ثلاثة. لكن ورد السماع بنقلهما فقبل. ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو سَاعَ القياس على «أَعْلَمَ» و«أَرَى» لجاز أن يقال: «أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا تَوْبًا». وهذا لا يجوز بإجماع» اهـ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا:

٧٨ - وَالنَّاصِبَاتُ لِأَخْبَارٍ قَدِ ارْفَعَتْ

أَسْمَاؤُهَا، كُلُّ فِعْلٍ نَاقِصٍ عِلْمًا

(١) الأخفش في اللغة: الصغير العينين مع سوء بصرهما.

وقد درجته كتب النحو المتقدمة على اعتبار سعيد بن مسعدة الأخفش الصغير، كصنيع ابن السراج في أصوله: ٩٧/١، والزبيدي في طبقاته: ٧٢، وتابعهما في ذلك الأستاذ الكعك. ديوان حازم: (هامش: ١٢٧)، والذي درج عليه المتأخرون أن الأخفش الصغير هو علي بن سليمان. أما مترجمنا - سعيد بن مسعدة - فهو الأخفش الأوسط. وهناك ثالث جرى عليه هذا اللقب وهو الأخفش الكبير: عبد الحميد بن عبد المجيد. وقد أوصل السيوطي الأخافشة إلى أحد عشر، انظر المزهرة: ٤٥٣/٢. تحقيق: أبي الفضل ورفيقه. ط/ دار الفكر، وقارن بالبغية: ٣٨٩/٢. وإذا ذُكِرَ الأخفشُ دون وصف أريد به الأوسط.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٥٧٢/٢-٥٧٣.

- ٧٩ - كَمِثْلٍ كَانَ وَأَضْحَى ثُمَّ أَصْبَحَ أَوْ
 أَمْسَى، كَقَوْلِكَ: «أَضْحَى الزَّهْرُ مُبْتَسِمًا»
- ٨٠ - وَبَاتَ أَوْ صَارَ أَوْ ظَلَّ التَّلَاثَةَ صِلِ
 بِهَا، كَقَوْلِكَ: «ظَلَّ الْغَيْمُ مُرْتَكِمًا»
- ٨١ - وَكَيْسَ مَعْنَاهُ: حَالُ وَالْبِنَاءُ لِمَا
 مَضَى، لِذَلِكَ عَنِ التَّصْرِيفِ قَدْ جَاءَ مَا
- ٨٢ - وَعُودًا مَادَامَ مِنْهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «لَا
 أَسِيرُ مَادَامَ حَرُّ الْقَيْظِ مُحْتَدِمًا»
- ٨٣ - وَكُلُّ فِعْلٍ غَدَا إِجَابُهُ سَلْبًا
 وَالنَّفْيُ فِيهِ وَجُوبٌ بَعْدَ لَيْسَ وَمَا
- ٨٤ - تَقُولُ: «مَازَلْتُ مِفْضَالًا، وَمَابَرِحْتُ
 مِنْكَ السَّجَايَا تَوَالِي الْجُودِ وَالْكَرَمَا»
- ٨٥ - وَ«لَسْتَ تَنْفَكُ مُحْسِنًا، وَمَا فَتِنْتُ
 يُمْنًاكَ أَسِيَّةً بِالْجُودِ مَنْ كُئِلِمَا»

بعد أن فرغ الناظم من الحديث عن الأفعال، شرع في بيان الأفعال الناقصة وأحكامها. ولما كانت هذه النواسخ ناصبات للأخبار، فقد ألحقها بالأفعال المتعدية بحكم شبهها لها في العمل .

وقد نصَّ على أنها ترفع الأسماء، وتنصب الأخبار، وهي ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها، وهي: كَانَ - أَضْحَى - أَصْبَحَ - أَمْسَى - بَاتَ - صَارَ - ظَلَّ - لَيْسَ .

وأربعة شرطها أن يتقدمها نفي أو شبهه، وهو النهي والدعاء، وهي: انْفَكَّ - بَرِحَ - فَتِيَءَ - وَزَالَ التي مضارعها يَزَالُ، احترازًا من التباسها بِزَالَ التي مضارعها يزول، ومعناها الذهاب والانتقال، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] .

وواحدة شرطها أن تَقَعَ صَلَّةٌ لـ «مَا» المصدرية الظرفية، وهي يُراد بها
وَبِصَلَّتْهَا التوقيت، وهي «دَامَ» .

واعلم أن في قول الناظم بأعمال «كَانَ» رافعةً للاسم، وناصبَةً للخبر
عموماً، ولا يمكن أن يُصْرَفَ إلا إلى «كان» الناقصة، نحو: «كان زيدٌ قائماً»،
وهو في القرآن الكريم كثير، كقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة:
٢١٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨] وقد
تكون:

١ - تامة، نحو قولك: «كَانَ الأمرُ»، أي: حَدَثَ وَوَقَعَ، وقوله تعالى: ﴿كُنْ
فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، [آل عمران: ٤٧، ٥٩]، و[الأنعام: ٧٣]، وقوله
سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وَمِمَّا
يُسْتَظْهَرُ بِهِ قَوْلُ أَبِي تَمَامٍ يَرِثِي ابْنَهُ:

كَانَ الَّذِي خِفْتُ أَنْ يَكُونَا

إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

٢ - زائدة، لا عمل لها في اسم ولا خبر، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ
فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] قال ابن عيش^(١): «إن "كَانَ" في الآية -
وهو يؤيد قول الأئمة - زائدة وليست ناقصة، إذ لو كانت الناقصة
لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك
معجزة، لأن الناس كلهم في ذلك سواء. فلو كانت الزائدة تفيد معنى
الزمان لكانت كالناقصة، ولم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة» اهـ .

وقد تَرَدَّدَ «كان» زائدة كأن تقع بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ والخبر،
نحو: زيدٌ كان قائماً، والفعل ومرفوعه مثل: «لم يوجدَ كان مثلك»، والصلة
والموصول، نحو: «جاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمُهُ»، والصفة والموصوف، مثل: «مَرَرْتُ

برجل كَانَ قَائِمٌ»، وقد ثبتت زيادتها قياساً بين «ما» التعجبية وفعلها، كقول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا
بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرًا
والتقدير: وما كان أصبرها .

وإلى هذه الحالة أشار صاحب الخلاصة بقوله:

وَقَدْ تُزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوِ كَ «مَا»
كَانَ أَصْحَحَ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

وقد مثل الناظم لـ: «أضحى» بقوله: «أضحى الزهر مُبْتَسِمًا»، ولـ: «ما زال» بقوله: «مَا زِلْتَ مِفْضَالًا»، ولـ: «مَادَامَ» بقوله: «لَا أُسِيرُ مَادَامَ حَرَّ الْقَيْظِ مُحْتَدِمًا»، ولـ: «ظَلَّ» بقوله: «ظَلَّ الْغَيْمُ مُرْتَكِمًا» ولـ: «بَرِحَ» بقوله: «مَا بَرِحَتْ مِنْكَ السَّجَايَا تُوَالِي الْجُودَ وَالْكَرَمَ»، ولـ: «انْفَكَ» بقوله: «لَسْتَ تَنْفُكُ مِحْسَانًا» ولـ: «فتىء» بقوله: «مَا فَتَيْتُ يُمْنًاكَ أَسِيَّةً بِالْجُودِ مِنْ كَلِمٍ» .

واعلم أن لأخبار هذه النواسخ مواضع يتعين فيها تقديمها على الاسم، أو تأخيرها عنه، أو جواز توسطها بين الناسخ والاسم. فالأول، نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا»، فيمتنع هنا تقديم الاسم على الخبر، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظياً وَرْتَبَةً . والثاني كقولك: «كَانَ أَخِي رَفِيقِي»، فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم لما فيه من لبس، والثالث، نحو: «كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ»، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] .

واختلف في جواز تقديم خبر «لَيْسَ» على اسمها، والمشهور جوازه كقول السموأل:

سَلِي - إِنْ جَهَلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ
فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ

وفيه تقديم الخبر: «سواء» على الاسم. والتقدير: «فَلَيْسَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ سَوَاءً» .

وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ مَعْطٍ الْقَوْلُ بِمَنْعِ تَقْدِيمِ خَيْرِ «دَامَ» عَلَى اسْمِهَا، فَلَا يَصِحُّ -
 عَلَى مَذْهَبِهِ - أَنْ يُقَالَ: «لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ»، وَرَدَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
 لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ
 لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
 فَقَدِمَ الْخَبَرَ «مَنْغَصَّةً» عَلَى الْاسْمِ: «لذاتُ» وَالتَّقْدِيرُ: مَا دَامَتْ لَذَّاتُهُ
 مُنْغَصَّةً.».

ويجوز توسط الخبر بين «مادام» واسمها، كقول الشاعر:

مَادَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ
 فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

وقد يتقدم الخبر عن الناسخ واسمه، إلا خبر «دَامَ» و«لَيْسَ»، كقولك
 «عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ»، وكقوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]،
 فَقَدِمَ فِيهِ «إِيَّاكُمْ» وَهُوَ مَفْعُولٌ يَعْبُدُونَ، وَهُوَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا
 فَأُخْرِى الْخَبَرَ نَفْسَهُ، وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:
 ١٧٧].

وأما خبر «دَامَ»، و«لَيْسَ» فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْمَشْهُورِ (١).
 وَتَحْذَفُ «كَانَ» مَعَ اسْمِهَا، وَيَبْقَى خَبَرُهَا كَثِيرًا بَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ».

فالأول، نحو قول النعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا
 فَمَا اعْتَبِرْكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ؟
 وَالتَّقْدِيرُ: «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صِدْقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَذِبًا».

والثاني: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» (٢).

(١) انظر اقوال النحاة في جواز أو منع تقديم خبر «لَيْسَ» و«دَامَ» ابن عقيل: ٢٧٧-٢٧٨،
 والأشْمُونِي: ٢٤٤/١، وأوضح المسالك ١٧٢-١٧٣.

(٢) أخرجه البخاري في النكاح، باب تزويج المعسر: ٧/٦-٧، ومسلم في النكاح، باب الصداق =

والى جواز حذف «كان» مع اسمها وبقاء خبرها أشار صاحب الخلاصة بقوله:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقَوْنَ الْخَبْرُ
وبعد «إن» و«لو» كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ
٨٦ - وَالنَّصْبُ فِي الْخَبْرِ الْمُنْفِيِّ يُوجِبُهُ
ذَوُو الْفَصَاحَةِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ بِمَا
٨٧ - وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ الْمُنْفِيَّ «لَاتَ» وَ«لَا»
وَالْحَيْنُ فِي «لَاتَ» فِي الْأَخْبَارِ قَدْ لَزِمَا

تقدم أن الحروف المشبهات بـ «لَيْسَ» ، وهي: «مَا، وَلَا، وَلَاتَ» تعمل عمل «كان»، فترفع الاسم وتنصب الخبر. وقد نصَّ على أن إعمال «مَا»، كَذَلِكَ مَذْهَبُ أهل الحجاز. أمَّا بنو تميم فقد اشتهر عنهم إهمالها، ولو استوفت شروط الإعمال. وقد قرئ على لغتهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] بالرفع .

ولمَّا كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ لِلنَّازِمِ التَّنْصِيصُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفُ تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ، فَقَدْ نَبَّهَ هُنَا إِلَى أَنَّهَا تَنْصَبُ الْأَخْبَارَ .

واعلم أن المراد من قول الناظم: «والحين» اسمُ الزَّمنِ لَا لَفْظُهُ، وبذلك فهو يشمل «الساعة» و«الأوان» ومثله وقع لابن مالك حيث قال:

«وَمَا لِي "لَاتَ" فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ»

وقال الزَّجَاجِي^(١): وإنما تكون «لَاتَ» مع الأخبار وتعمل فيها، فإذا

= ١٠٤٠/٢، وهو في الموطأ: (نكاح)، باب ما جاء في الصداق والحياء: ٥٢٦/٢ (ط/محمد فؤاد عبد الباقي) ويروى: «انظر» بدل «التمس».

وفي سنن الدارمي، كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يكون مهرًا ١٤٢/٢، وفيه: أعطها «عوض» «التمس».

(١) حروف المعاني: ٧٠.

جاوزتها فليس لها عمل. وقال بعض البغداديين: التاء تزداد في أول «حين»، وفي أول «أوان» وفي أول «الآن»، والدليل أنهم يقولون: تَحِينُ، من غير تقدم «لأ» واحتجَّ بقول أبي وجزة السعدي:

الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمٍ (١)
٨٨ - وَالنَّاصِبَاتُ لِأَسْمَاءٍ قَدْ ارْتَفَعَتْ

أَخْبَارُهَا، أَحْرَفُ قَدْ عَادَهَا الْعُلَمَاءُ
٨٩ - وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي بَابِ إِنْ فَلَا
مَعْنَى لِكْرٍ حُرُوفٍ تُورِثُ السَّأَمًا

يريد أن الأسماء تَنْتَصِبُ، والأخبار تَرْتَفِعُ بِ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا
ولما كان قد تناول هذه الحروف في مبحث خاص تَقَدَّمَ، تَجَنَّبَ تَكَرَّارَ القول
فيها ثانية .

عمل «لا» النافية للجنس:

٩٠ - وَأَنْصِبُ بِ «لَا» الْإِسْمَ وَأَرْفَعُ مَا عَادَا خَبْرًا
وَلَتَجْعَلَ الْإِسْمَ بِالتَّنْكِيرِ مُتَّسِمًا

ذكر الناظم أن من النواسخ التي تعمل عمل «إِنَّ»: «لا»، وأراد بها النافية

للجنس .

وتعمل «لا» عمل «إِنَّ» بشروط:

١ - أن تكون نافية للجنس .

٢ - أن يكون معمولها نَكْرَتَيْنِ .

(١) للبيت روايات مختلفة لا تؤثر في موطن الشاهد، ذكرها محقق حروف المعاني وأحال على مصادرها. انظر: ص ٧٠، هامش: ٣.

٣ - أن يكون اسمها مُقَدِّمًا وخبرها مُؤَخَّرًا .

وعلى هذه الثلاثة اقتصر ابن هشام (١) .

وزاد غيره (٢) شرطاً رابعاً، وهو أن لا يُفصلَ بينها وبين اسمها، فإن فصلَ بينهما أُلغيت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عُوقٌ﴾ [الصفات: ٤٧] .

وقول الناظم: * ولتجعل الاسم بالتنكير متسماً * ليس بجيد، فهو يوهم أن التنكير يلزم الاسم وحده. والصحيح أنه لازم للاسم والخبر كليهما. وقد جوزوا دخولها على معرفة في قولهم: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا» بتأويلين:

١ - أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها. و«مثل» كلمة موعلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .

٢ - جعلُ عبارة: «أبا حسن» اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصَل لها. ومن شواهد هذا التأويل قول عبد الله بن الزبير الأسدي:

أَرَى الْحَاجَّاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِيدُنْ، وَلَا أَمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ

والتقدير: ولا مثل أمية .

واسم «لأ» النافية للجنس لا يخلو أن يكون مفرداً، أو مضافاً، أو مشبهاً بالمضاف .

فأما المفرد، فضابطه أن لا يكون عاملاً فيما يليه، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] .

وحكم هذا القسم البناء على ما يُنصَبُ به، من فتحة، أو ياء، أو كسرة. فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بُنيَ على الفتح، نحو: «لَا رَجُلٌ» و«لَا رِجَالٌ». وإن

(١) هذا اختياره في القطر: ١٨١. واقتصر في شرح الشذور على شرطين: ٢٠٩.

(٢) ابن عقيل: ٦/٢، وقد توسَّع فيها مُحَقِّقُهُ فجعلها ستّة.

كان مثنىً أو جمعٌ مذكرٍ سالمًا بُنيَ على الياء كما ينصب على الياء، مثل: «لَا رَجُلَيْنِ» و«مُسْلِمِينَ عِنْدِي». وإن كان جمعٌ مؤنثٌ سالمًا بُنيَ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح، نحو: «لَا مُسْلِمَاتٍ فِي الدَّارِ».

فمن شواهد بنائه على الكسر قول سلامة بن جندل السعدي:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ

ومثال احتماله الوجهين قول الشاعر:

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةٌ

تَقِي الْمُنُونِ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ (١)

وإذا كان اسم «لَا» مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فحكمه الإعراب والنصب،

نحو: «لَا رَجُلٌ سَوْءٍ عِنْدَنَا»، و«لَا مُهْمَلِي وَأَجِبَاتِهِمْ مَحْبُوبُونَ».

ولاسم «لَا» وخبرها أحكام يمكن إجمالها كالآتي:

١ - قد يُحذف اسمها نحو: «لَا عَلَيْكَ» والتقدير: «لا بأس عليك».

٢ - إذا عَلِمَ خَبَرُهَا فَالغالبُ حَذْفُهُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا

قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، أي: فلا فوت عليهم، وقوله سبحانه: ﴿لَا ضَيْرَ﴾

[الشعراء: ٥٠]، أي: لا ضير علينا وإلى هذا أشار ابن مالك في خلاصته

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ

إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

والسيوطي في فَرِيدَتِهِ:

وَاللِّدْلِيلُ شَاعَ حَذْفُ الْخَبَرِ

وَمَنْ يَجِزُهُ مُطْلَقًا لَا تَنْصُرِ

(١) السابغات: الدروع الواسعة، وجاءوا: الجيش العظيم، وبأسلة: متصفة بالشجاعة، والمنون: الموت والمعنى: لا منجى من الموت إذا استوفى الإنسان أجله.

وهذا على المشهور من مذهب الحجازيين. أما بنو تميم فيوجبون حذفه
أما إذا جُهِلَ الْخَبْرُ فَحَذْفُهُ مَمْتَنِعٌ اتِّفَاقًا، وذلك نحو قوله صلى الله عليه
وسلم «لَا أَحَدَ أَعْيَرُ مِنَ اللَّهِ» (١).

٣ - يأتي خبر: «لَا» مفردًا، نحو: «لَا فَقَرَّ أَشَدُّ مِنَ الْجَهْلِ»، وجملة فعلية
مثل: «لَا رَجُلَ سُوءٍ يُعَاشِرُ»، وشبه جملة، نحو قوله عليه السلام: «لَا
إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ» (٢).

نصب الإسم على النداء، والتخصيص، والمدح، والذم، والترحم:

٩١ - وَيُنْصَبُ الْإِسْمُ مِنْ نَادَى وَخَصَّ وَمَنْ

أَثْنَى وَعَظَّم، أَوْ مَنْ ذَمَّ، أَوْ رَجِمَا

يريد أن الاسم ينتصب على النداء، والاختصاص، والثناء والتعظيم، والذم،
والترحم أما المنادى فقد حُدَّ بِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُ مُسَمَّاهُ بِحَرْفِ نَابٍ عَنْ
«أَدْعُو» (٣).

وهو خمسة أقسام:

- ١ - مفرد معرفة، نحو: أَعْلِيُّ أَقْبَلُ .
- ٢ - نكرة مقصودة، مثل: يَاتِلْمِيذُ اجْتَهِدْ .
- ٣ - نكرة غير مقصودة، نحو: أَيَا غَافِلًا انْتَبِهْ .
- ٤ - مضاف، مثل: هِيََا حَارِسَ الْبَيْتِ كُنْ يَقِظًا .
- ٥ - شبيه بالمضاف، نحو: أَيُّ مُبْذِرًا مَالَهُ اقْتَصِدْ .

(١) أخرجه البخاري في التفسير: ٥٧/٦، ومواضع أخرى، ومسلم في التوبة باب غيرة الله تعالى

وتحريم الفواحش: ٢٠٠-٢٠١. (ط/ محمد فؤاد عبد الباقي).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٣٥/٣ و ١٥٤ و ٢١٠ و ٢٥١. (ط/ المكتب الإسلامي) ط ٢.

(٣) الجامع الصغير في النحو: ابن هشام: ص ٦٣.

أما حكمه فهو النِّصْبُ حَقِيقَةٌ أَوْ تَقْدِيرًا. فالأوَّل يشمل الأقسام الثلاثة الأخيرة، أما الثاني فَوَقَّفُ على الأول والثاني .

أما الاختصاص فهو أن يُذكَرَ اسم ظاهر بعد ضمير لبيان المقصود منه، نحو: نَحْنُ - الْجُنُودَ - نَحْمِي الْوَطْنَ. وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: أَحْصَ أَوْ أَعْنِي .

وللاسْمِ المختص ثلاث حالات:

- ١ - أن يكون مُعْرَفًا، نحو: «نَحْنُ - الْمُسْلِمِينَ - خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» .
- ٢ - أن يكون مضافاً إلى معرفة، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ» (١) .
- ٣ - أن يكون مُصَدَّرًا بِـ «أَيْهَا أَوْ أَيْتَهَا»، نحو: «إِنِّي - أَيُّهَا الْعَبْدُ - فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ رَبِّي» .

وجملة الاختصاص المشتملة على الاسم المختص وفعله المحذوف اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وإلى كون الاختصاص شبيهاً بالنداء أشار صاحب الخلاصة - مُمْتَلَأً للحالتين الأولى والثالثة - بقوله:

الإِخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ يَأِ
كَ: «أَيْهَا الْفَتَى» بِإِثْرٍ «ارْجُونِيَا»
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيِّ» تَلَوُ «أَل»
كَ: «نَحْنُ - الْعُرْبُ - أَسْحَى مَنْ بَذَلَ

(١) كَذَا وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي ابْنِ عَقِيلٍ: ٢/٢٩٨، وَفِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ: ٢/٤٦٣: «إِنَّا» بَدَلَ «نَحْنُ». وَبِالرَّوَايَتَيْنِ يَصْلِحُ الْحَدِيثُ شَاهِدًا.

وَفِي الْبُخَارِيِّ: ٥/٢٩٨، وَ٩/٩٩، وَمُسْلِمٌ: ٣/١٣٨٠، وَالمَسْنَدُ: ١/٤، وَ٦، وَالنَّسَائِيُّ: ٧/١٦٣ وَرَدَ الْحَدِيثُ هَكَذَا: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ»، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ. وَفِي «صَدَقَةٌ» لَفْتَانِ: الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ، وَهُوَ الْأَجُودُ وَالنِّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ. انظُرِ الْإِلْمَاعَ لِلْقَاضِي عِيَاضَ: ١٥١، وَشَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ لِابْنِ مَالِكٍ: ١٥٤. ط/عالم الكتب. ط٣.

وقول الناظم: * أثنى وعظم * أراد به انتصاب الاسم على التعظيم تأدباً مع الله عز وجل، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .
 وقوله: * أو ذم * أراد به المنصوب على الذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» .

وقوله: * أو رحم * أراد به الاسم المنصوب على الترحم، كقولك: «تصدقْتُ على مُحَمَّدٍ الْمُسْكِينِ» بنصب الأخير على تقدير فعل محذوف وجوباً يُقَدَّرُ بِ: «أَرْحَمُ»، كما يُقَدَّرُ فِي التَّعْظِيمِ بِ: «أَعْظَمُ» وَفِي «الذَّمِّ» بِ: «أَذْمُ» .
 واعلم أن النصب في التعظيم والذم والترحم جائز لا واجب إذا كان النعت مقطوعاً، ويجوز في هذه الأصناف الثلاثة الرفع على الابتداء .

وإلى جواز الوجهين أشار ابن مالك بقوله:

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصَبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا

مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

٩٢ - وَلِلنِّدَاءِ حُرُوفٌ، وَهِيَ: يَا وَأَيَّا

وَأَيُّ لِمَنْ قَدْ غَدَا مَدْعُوهُ أَمَّا

٩٣ - وَالْهَمْزَةُ انْتَضَمَتْ فِي سَلِكِهَا وَهِيَ

وَوَالنُّدْبَةُ مَنْ قَدْ بَادَ وَأَخْتُرِمَا

يُتَوَصَّلُ إِلَى النِّدَاءِ بِأَدْوَاتٍ ذَكَرَ مِنْهَا النَّازِمُ سِتَّةً، وَهِيَ: يَا - أَيَّا - أَيُّ -

الهمزة - هَيَّا - وَآ .

وَفَاتَتْهُ أَدَاتَانِ: أ الممدودة، وَأَيُّ ممدودة للبعيد، فصار مجموع هذه الأدوات

ثمانية.

وفي كلام الناظم على هذه الحروف عموم، فهو لم يفصل القول في

دلالاتها، إلا حرفاً واحداً، وهو: «أَيُّ» فذكر أنه يفيد القريب، وهو مفهوم قوله:

* وَأَيُّ لِمَنْ قَدْ غَدَا مَدْعُوهُ أَمَّا * وَالْأَمُّ: الْقُرْبُ .

والذي درج عليه النحاة أن حروف النداء أربعة أنواع:

١ - ما يفيد القريب، وهما الأداة: أي والهمزة .

فالأول، نحو قول كثير عزة:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنًا هَدِيدِرُ

والثاني، نحو قول امرئ القيس:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ويجوز في «ميم» فاطم وجهان: الرفع والنصب، لأنه منادى مرخم، ويسوغ الوجه الأول على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف، والثاني على لغة من ينتظره .

٢ - ما يُنَادَى به البعيد، وهي الحروف: أيا - هيا - آ - أي .

٣ - ما يستعمل للنداء مطلقًا، وهو الأداة: يا .

٤ - ما يتوصل به إلى نداء المندوب، وهو الحرف: «وآ» .

وإلى تخصيص الأداة الأخيرة بالندبة، وقصرها عليها أشار الناظم بقوله:

* وَوَالنُّدْبَةِ مَنْ قَدْ بَادَ وَاخْتَرِمَا *

والندبة هي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه .

فالأول، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

حُمَّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ
وَقُمَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

والثاني كقول أحدهم يرثي ابنه:

وَكَأَنَّ بِي يَأَعْلِي بَعْدَكَ لَوْ
كَانَتْ تَبْلُ الْعَالِيلَ وَكَأَنَّ بِي !

والمشهور أنه لا يُستعمل في الندبة من أحرف النداء إلا: «وآ» و«يا»،

والأولى أشهر وأخص فيه، ولا يُصار إلى الثانية إلا إذا أمن اللبس، نحو قول

جدير السابق، وقول الآخر:

يَأْقُرَّةَ الْعَيْنِ كُنْتُ لِي سَكْنًا
فِي طُورِ لَيْلِي - نَعَمْ - وَفِي قِصْرِهِ
شَرِبْتُ كَأْسًا أَبُوكَ شَارِبَهَا
لَأُبَدَّ يَوْمًا عَلَيَّ كِيبَرَهُ

وفي البيتين قرينتان أفادتتا أن المنادى مَيّت، وهما قوله: «كنت لي سَكْنًا» و«شَرِبْتُ كَأْسًا» والمراد بها هنا كأس الموت، فجاز بذلك استعمال «يَا» بدلَ «وَا» لِأَمْنِ اللَّبْسِ. وللمنادى المنذوب ثلاث حالاتٍ وثلاثة أوجه:

فَأَمَّا حَالَاتُهُ فَهِيَ:

١ - أن يكون معرفة، نحو: وَاعْلِي!

٢ - أن يكون مضافاً إلى معرفة، مثل: وَاحَارِسَ الْبَيْتِ!

٣ - أن يكون اسماً موصولاً مشهوراً بصلته، نحو: وَآمَنَ مَاتَ شَهِيدًا!

وَأَمَّا أَوْجُهُهُ فَهِيَ:

١ - أن يعامل معاملة المنادى، نحو: وَاسْعِيدُ!

٢ - أن يختم بألف زائدة تسمى ألف الندبة، مثل: وَاسْعِيدَا!

٣ - أن يختم بهاء السكت بعد ألف الندبة، وذلك في الوقف خاصة، نحو:

وَاسْعِيدَاهُ!

وإلى هذا ألمح صاحب الخلاصة رحمه الله بقوله:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا
نُكِّرَ لَكُمْ يُنْدَبُ، وَلَا مَا أَبْهَمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَ «بِئْرَ زَمْزَمَ» يَلِي «وَأَمَّنْ حَقْرَ»
وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكَّتْ، إِنْ تُرِدُ
وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ، وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ

- ٩٤ - وَنَصَبُ الْإِسْمِ بِإِلَّا وَاجِبٌ أَبَدًا
 فِي وَاجِبٍ، فَالْتَزِمَ فِي ذَاكَ مَا التُّزِمَا
 ٩٥ - وَأَنْصَبُ بِهَا الْإِسْمَ فِيَمَا قَدَّمُوهُ وَمَا
 قَدْ ظَلَّ مُنْقَطِعًا مِنْهُ وَمُنْصَرِمًا
 ٩٦ - وَسِمُهُ بِالنَّصْبِ، فِي مَا تَمَّ مِنْ سَلْبٍ
 مِنْ قَبْلُ إِلَّا إِذَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَسِمَا

لما فرغ الناظم من الكلام عن النداء وأدواته، شرع في بيان أحكام منصوب آخر، وهو المستثنى. وقد حُدَّ الاستثناء بأنه «إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك» (١).

وهو - على المشهور - ثلاثة أقسام: متصل، ومنقطع، ومُفَرَّغ .
 فأما الأول، فهو ما صُرِفَ فيه لفظ المستثنى منه من عمومته، بإخراج المستثنى من أن يتناوله ما حُكِمَ به على المستثنى منه، كقولك: «حَضَرَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» .

وأما الثاني - أعني المنقطع - فهو استثناء من غير الجنس، والأصح أن يسمى استدراكًا، ومثاله قولك: «عَادَ الْمَسَافِرُونَ إِلَّا أَمْتَعَتَهُمْ» فلفظ «الأمّعة» ليس من جنس المسافرين، وإنما حصل الاستثناء هنا استدراكًا حتى لا يُتَوَهَّم أن المسافرين كانوا يصحبون معهم أمتعتهم كما جرت بذلك العادة .

وأما الثالث - وهو المُفَرَّغ - فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ إِعْرَابٌ مَا بَعْدَ إِلَّا حَسَبَ مَوْقِعِهِ مِنَ الْكَلَامِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْأَدَاةُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، و«مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا عَلِيًّا» و«مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِمُحَمَّدٍ»، وإلى هذا القسم الأخير أشار صاحب الخلاصة بقوله:

(١) المقرب: ١/١٦٦.

وَأِنْ يُفْرَعُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا
بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إِلَّا» عُمِدًا

وللمستثنى بإلاً ثلاثة أحكام، وهي:

١ - وجوب النصب مطلقاً إذا كان الكلام تاماً موجباً، تقدم المستثنى منه أم تأخر، كان الاستثناء مُتَّصِلاً أو مُنْقَطِعاً، وهذا مفهوم قول الناظم: *
ونصب الاسم بإلا واجب أبداً * .. البيت .
وقد اعتبر الناظم «إلا» نفسها عاملةً في المستثنى، وبَيَّنَّ النحاة خلافَ في ذلك^(١).

٢ - إذا كان الاستثناء مُنْقَطِعاً، وتقدمه نفي أو شبهه، فالحجازيون يوجبون نصبه، والتميميون يُرَجِّحُونَهُ، وَيُجِيزُونَ فِيهَا الْإِتْبَاعَ، فتقول: «مَا عَادَ الْمُسَافِرُونَ إِلَّا أَمْتَعْتَهُمْ» فيتعينُ النصب عند جمهور العرب، ويجوز الإِتْبَاعَ على مذهب بني تميم، فتقول على اختيارهم: «مَا عَادَ الْمُسَافِرُونَ إِلَّا أَمْتَعْتَهُمْ» بالرفع. واختار الناظم مذهب الجمهور وهو مفهوم قوله: *
وانصب بها الاسم فيما قدموه وما * ... البيت .
أَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامَ تَامًا، وَالْإِسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلًا، وَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ جَازٍ فِي الْمُسْتَثْنَى وَجِهَان:

(أ) أَنْ يُجْعَلَ تَابِعًا لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَوْ عَطْفٍ نَسَقٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

(ب) أَنْ يُنْصَبَ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وَالْإِتْبَاعُ أَجُودٌ مِنْهُ، فتقول: «مَا حَضَرَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ أَوْ زَيْدًا» وهذا مراد الناظم من قوله: * وَسِمَهُ بِالنَّصْبِ فِيمَا تَمَّ مِنْ سَلْبٍ * ... البيت .

٣ - أَنْ يَنْفَرَّعَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» لِطَلْبِ مَا بَعْدَهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَحْذُوفًا، فَيَتَّعَيْنُ - حِينْتُنْذ - إِعْرَابُ مَا بَعْدَ «إِلَّا» حَسَبَ

(١) قف على هذا الخلاف في ابن عقيل: ٢/٢١١، والهمع: ١/٢٢٤، والمطلع السعيدة: ١/٣٣٨.

موقعه من الكلام، كقولك: «مَا الْفَخْرُ إِلَّا الْكِرَامُ» .

واعلم أن هذه القسمة الثلاثية قد درج عليها جمهور النحويين في اصطلاحهم .

وذهب الحريري^(١) إلى أن الكلام قَبْلَ أَنْ يَنْطِقَ الْمُتَكَلِّمُ بِإِلَّا لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ إِمَّا تَامًا أَوْ مَنْقُطًا، ويريد بالمنقطع الاستثناء المَفْرَغُ، لأن الانقطاع عنده هو عدم تمام الكلام، ويقابله التَّامُ، فجعل بذلك القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةً .

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي^(٢) من المعاصرين إلى القول بأن الاستثناء المَفْرَغُ ليس باستثناء، وإنما هو قَصْرٌ، والقصر توكيد، أداته التي يقوم عليها هي: النفي وإلَّا .

٩٧ - وَأَنْصِبُ كَذَاكَ بِحَاشَا أَوْ عَدَا أَوْ خَلَا

وَلَا تَكُونَنَّ فِي مَا قُلْتُ مَتَّهِمًا

٩٨ - وَالنَّصْبُ فِي مَا عَدَا أَوْ خَلَا أَقْضَى بِهِ

فَكُلُّهُمْ لَهُمَا بِالنَّصْبِ قَدْ جَزَمَا

٩٩ - وَلَا يَكُونُ وَلَيْسَ أَنْصِبُ مَعًا بِهِمَا

إِذَا غَدَا فِيهِمَا الْإِضْمَارُ مُكْتَسِمًا

الأدوات التي يُسْتثنى بها غير «إلَّا» ثلاثة أقسام: ما يخفض دائماً، وما

ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً و «غَيْرُ وَسْوَى»، وقد أغفل الناظم ذِكْرَهُمَا. وَحُكْمُ

المستثنى بهما الجرّ لإضافتهما إليه، وهو ما نصّ عليه صاحب الخلاصة بقوله:

وَاسْتَثْنَى مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبًا

بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسِبًا

(١) شرح الملحة: ١٤٨. تحقيق: د/ أحمد محمد قاسم. ط/ مطبعة عبير. ط ١.

(٢) انظر كتابه: في النحو العربي. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي. ص ٢٠٦. ط/ الحلبي. ط ١.

وَلَيْسِي سُوِيَّ سَوَاءٍ اجْعَلَا

عَلَى الْأَصْحَ مَا لَغَيْرِ جُعَلَا

أما ما ينصب فقط - وقد ذكرها الناظم - فأربع أدوات، وهي: مَاعَدَا - مَآخَلَا - لَيْسَ - لا يَكُونُ.

فينتصب المستثنى بـ: «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ» على أنه خبر لهما، وبـ «خَلَا وَعَدَا» على المفعولية .

فالأول، نحو: «حَضَرَ الْقَوْمُ لَيْسَ عَلِيًّا، وَلَا يَكُونُ عَلِيًّا» .

والثاني، مثل: «حَضَرَ الْقَوْمُ مَا عَدَا عَلِيًّا، وَمَا خَلَا عَلِيًّا» .

وفي كل أداة من الأربعة المذكورة ضمير مستتر عائد - على المشهور - على البعض المفهوم من القَوْم، خِلَافًا لما ذَهَبَ إليه الناظم من قَصْرِ الإضمار على «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ» . .

ولك أن تُقَدِّرَ ذلك بقولك: «لَيْسَ بَعْضُهُمْ عَلِيًّا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَلِيًّا» وفي

قولك: «خَلَا عَلِيًّا وَعَدَا عَلِيًّا»: خَلَا بَعْضُهُمْ عَلِيًّا وَعَدَا بَعْضُهُمْ عَلِيًّا» .

أما ما ينصب تارة ويخفض أخرى فتلاثة، وهي: خَلَا - عَدَا - حَاشَا، وذلك لأنها تكون أحيانًا حروف جرّ، وأخرى أفعالًا ماضية .

فإن قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا خَفَضَتْ بِهَا الْمُسْتَثْنَى، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أفعالًا نَصَبَتْ بِهَا

على المفعولية، وكان فيها العائد ضميرًا مُسْتَتِرًا في محل رفع فاعل .

فأما النَّصْبُ بِهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ التَّمثِيلُ لَهُ، وَأما الجُرُّ بِهَا فَنَحْوُ قول الشاعر:

خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا

أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكََا

وقول الآخر:

تَرَكْنَا فِي الْخَضِيضِ بَنَاتِ عُوجِ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ

أَبْحَنَّا حِيَّهْمَ قَاتِلًا وَأَسْرًا

عَدَا الشُّمَّطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

ومثال حاشا، قولك: «حَضَرَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» .

١٠٠ - وَالْقَوْلُ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُتَّسِعٌ

وَقَدْ تَخَالَفَ فِيهِ الْجِلَّةُ الزُّعَمَاءُ

يريد أن النحاة لم يَسْتَقِرَّ إجماعهم، ولا اتَّفَقَتْ آراؤهم في باب الاستثناء، بل ظلَّ الخلافُ بينهم قائماً .

وإليك أهمُّ المسائل التي اختلفوا فيها^(١):

١ - القول في العامل النصب في المستثنى .

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه الأداة «إلا». واحتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إن «إلا» تقوم مقام «أستثنى»، فإن قلت: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، كان المعنى فيه: أَسْتَثْنِي زَيْدًا. ولما وجبَ النصبُ بالفعل «أستثنى» لَزِمَ الحكمُ نفسه بما قام مقامه وهو الأداة: «إلا» .

وزاد الكوفيون بأن قالوا: إن الفعل الذي صُدِّرت به الجملة الوارد فيها الاستثناء لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب في المثال الذي تقدّم لأنه لازم، فَلَزِمَ بذلك أن تكون «إلا» هي العاملة في المستثنى النصب .

واعتمد الكوفيون دليلاً آخرَ للاحتجاج لمذهبهم، وهو قولهم بأن المستثنى قد يأتي منصوباً من غير أن تُصَدَّرَ الجملة بفعل، نحو: الْقَوْمُ إِخْوَانُكَ إِلَّا زَيْدًا، فَتَعَيَّنَ - على مذهبهم - أنَّ المستثنى إنما انتصبَ بيلاً .

وأما البصريون فذهبوا إلى القول بأن العامل في المستثنى النصب هو الفعل، وذلك لأنه، وإن كان لازماً في الأصل، فإنه يتعدى إلى المستثنى، كما يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر .

(١) انظر الإنصاف: ١/ ٢٦٠-٢٩٨، والتبيين على مذاهب النحويين للعكبري: ٣٩٩-٤٢٢. تحقيق:

د/ عبد الرحمن العثيمين. ط/ دار الغرب الإسلامي، وأثلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٧٤-١٧٩. تحقيق: د/ طارق الجنابي. ط/ عالم الكتب.

ولقد انتصر ابن الأنباري للبصريين، وردَّ على الكوفيين احتجاجهم
لذهبيهم بأدلة خمسة، أذكر منها اثنين، وهما أقواها فيما أعتقد .

١ - أنه لو كان العامل «إلا» بمعنى «أستثني» لوجب أن لا يجوز في المستثنى
إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر، نحو: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا
زَيْدٌ»، و«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ»، فدلَّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى:
«أستثني» .

٢ - إِنَّا نقول: لماذا قَدَّرتم «أستثني» فنصببتم؟ وهَلَّا قَدَّرتم: «امتنع»
«فرفعتُم» (١) .

٢ - هَلْ تَكُونُ «إِلَّا» بِمَعْنَى الْوَاوِ ؟

ذهب الكوفيون إلى أن «إلا» تَكُونُ بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها
لا تكون بمعنى الواو .

واحتج الفريق الأول بِأَن قَالَ: إِنَّمَا صَحَّ عِنْدَنَا ذَلِكَ لوروده كثيراً في
القرآن الكريم وكلام العرب، واستشهدوا بشواهد، منها قوله تعالى: ﴿لِيَلَّا
يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]. والمعنى: ولا الذين
ظلموا مِنْهُمْ لا يكون لهم أيضاً حجة، وقول الشاعر (٢):
وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ

لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

والمعنى: والفرقدان. والتقدير: كل أخ يفارقه أخوه والفرقدان أيضاً .

وذهب البصريون إلى القول بامتناع وقوع «إلا» بمعنى الواو، لأنها أداة
استثناء، وهو - كما تقدَّم تعريفه - إخراج ما بعد «إلا» من حكم ما قبلها، والواو

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٣/١.

(٢) قائله هو حضرمي بن عامر أو عمرو بن معد يكرب. انظر الكتاب: ٣٣٤/٢، والبيان والتبيين:

٢٢٨/١، والخزانة: ٤٢١/٣. ط/ هارون ومواضع أخرى.

للجمع، وهذا يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فيلزم - عند ذلك - تباين المعنيين .

٣ - هل تكون «سوى» اسماً وتلزم الظرفية ؟

ذهب الكوفيون إلى أن «سوى» تكون اسماً وتكون ظرفاً، وهو مختار ابن مالك في كافيته حيث قال:

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ
وَعَدَهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفُهُ مِمَّنْ عَدَّهُ
ظَرْفًا، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا
وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وذهب البصريون إلى أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية، وما ورد من ذلك في أساليب العرب فهو مؤول إن أمكن تأويله، أو شاذ لا يقاس عليه .
ورجح الرُّمَّانِي وأبو البقاء العكبري أن «سوى» تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية، وتستعمل غير ظرف، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف، وقد اختار ابن هشام هذا القول وقال: «وإلى هذا أذهب»^(١) .

١٠١ - وَقَدْ تَبَّلَّهُ قَوْمٌ فِيهِ لَأَسِيْمًا

مَنْ عَدَّبَلَهُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ وَلَا سِيْمًا

يشير الناظم رحمه الله إلى مذهب طائفة من النحاة في اعتبار «بله» و«لاسيما» أداتي استثناء .

قال أبو حيان^(٢): «وقد ذكر بعضهم في الأدوات: «بله» وهي توافق من

(١) أوضح المسالك: ٧٢/٢

(٢) تذكرة النحاة: ص ٥٠٠، تحقيق: د/عفيف عبد الرحمن. ط / مؤسسة الرسالة، ط ١. وقد ذكر السكاكي في مفتاح العلوم: ٤٦ أن القول بأن «بله» أداة استثناء هو قول الأخفش.

وجه وتخالف من وجه» .

فالوفاق إخراجها ما بعدها عن حكم ما قبلها بوجه من الإخراج، والخلاف له أن ما بعدها قد يجتمع مع ما قبلها في أصل المعنى، تقول: جاء القوم بَلَّةً زَيْدًا، فوافق معناها الاستثناء في الإخراج زيد عن الحاجة إلى الإخبار عنه بالمجيء لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَالتَّيَقُّنِ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَيْرٍ. وخالفت الاستثناء في أن زيدا قد دخل في أصل المجيء مع القوم، والاستثناء إخراج المستثنى من خبر المستثنى منه بكل وجه .

وقال ابن مالك^(١): «وجرت عادة النحويين أن يذكروا «لاسيما» مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها مُنْبَهٌ عَلَى أَوْلَوِيَّتِهِ بِمَا نُسِبَ إِلَى مَا قَبْلَهَا». ومذهب الناظم - كما يفيد ظاهر البيت - أن استعمالهما أداتي استثناء مُمْتَنِعٌ. واعلم أن «بَلَّةً» تأتي على ثلاثة أوجه^(٢):

١ - اسم فعل أمر، بمعنى: دَعُ، وإلى هذا أشار صاحب الخلاصة بقوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِهِ عَلَيْكَ
وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ
كَذَا رُوِيَ بِلَّةَ نَاصِبَيْنِ
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

ومنه - على أحد أوجه - قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا
بَلَّةُ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

٢ - مصدر بمعنى الترك، لا فعل له من لفظه، وما بعده مضاف إليه، من

إضافة المصدر إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤] .

(١) شرح الكافية الشافية: ٧٢٤/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب: ١٥٦. تحقيق: د/ مازن ورفيقه والجنى الداني: ٤٢٤-٤٢٦، وحروف

المعاني للزجاجي: ١٠.

٣ - اسم استفهام مرادف لـ: «كَيْفَ» في محل رفع خبر مقدم، وما بعده مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر .

أما «لاسيما» فهي كلمة مركبة من: «سي» بمعنى: مثل، ومن: «لَا» النافية للجنس، و«مَا»، وتستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها .

فإن قلت: «اجتهد التلاميذ ولاسيما سعيد» فقد رجحت اجتهاد «سعيد» على غيره. ولا يخلو الاسم الواقع بعدها إما أن يكون نكرة أو معرفة .

فإن كان نكرة جاز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنَّصْبُ على أنه تمييز، والجرّ على إضافة «سي» إليه، وهو أَرْجَحُهَا .

فمِمَّا احتَمَلَ الرفع والجر قول امرئ القيس:

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا

وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هُوَ يَوْمٌ، والجرّ على تقديره

مُضَافًا لـ: «سَيِّمًا» .

ومثال النصب قولك: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ يُحِبُّ، وَلَا سَيِّمًا تَلْمِيذًا مِثْلَكَ» .

وأما إذا كان الاسم الواقع بعد «لاسيما» معرفة فيجوز فيه الرفع والجرّ،

ويمتنع النصب، لأن التمييز لا يأتي إلا نكرة، فتقول: «فاز المجذون ولاسيما خالدٌ أو خالدٍ» .

وقد تَرِدُ «لاسيما» بمعنى: خُصُوصًا، فيؤتى بعدها بحال مفردة، أو جملة،

أو بأسلوب شرط واقع موقع الحال .

فالأول، نحو: أَحِبُّ الْمُطَالَعَةَ وَلَا سَيِّمًا مُنْفَرِدًا .

والثاني، مثل: أَحِبُّ الْمُطَالَعَةَ وَأَنَا مُنْفَرِدٌ .

والثالث، نحو: أَحِبُّ الْمُطَالَعَةَ وَلَا سَيِّمًا إِنْ كُنْتُ مُنْفَرِدًا .

حُرُوفُ الْجَرِّ:

١٠٢ - وَخَافِضُ الْإِسْمِ حَرْفٌ لِلِإِضَافَةِ أَوْ

إِضَافَةٌ دُونَ حَرْفٍ فَلْتَكُنْ فَهَمَّا

يشير إلى أن الإسم يعتره الجرّ إما بحرف جرّ تقدّمه، أو بالاضافة.

والجرّ في الأول حقيقي، وفي الثاني تقديرى .

وَأَغْفَلَ النَّازِمُ التَّنْصِيصَ عَلَى الْجَرِّ بِالتَّبَعِيَّةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِعَلِيِّ الْفَاضِلِ».

«فالفاضل» مجرور بالتبعية .

وَقَدْ يُجْرَى الْإِسْمُ بِالمَجَاوِرَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: «هَذَا جُرٌّ ضَبٌّ خَرَبٌ» فَالأَصْلُ

في «خرب» الرفع، لأنه خبر، وجرّ في المثال لمجاورته: «ضبٌّ». ومنه قول

امرئ القيس:

كَأَنَّ ثِيْبِيًّا فِي عَرَانِيْنَ وَيْلِهِ

كَبِيْرٌ أَتَسِ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

فَجْرٌ: «مزمّل» مع أنه وصف؛ «كبير» وحقّه الرفع .

١٠٣ - كَاللَّامِ، وَالْكَافِ تَشْبِيْهًا، وَمِنْ، وَإِلَى

وَعَنْ، وَي، وَعَلَى - لَيْسَ الْمُرَادُ سُمًّا^(١)

١٠٤ - وَالْبَاءِ، وَالْوَاوِ، وَالتَّاءِ الَّتِي أَبَدًا

تُحَالَفُ الْحَلْفَ بِاسْمِ اللَّهِ وَالْقَسَمَ

أحصى الناظم من حروف الجرّ سبعة عشر حرفًا، ذكر منها في البيتين

عشرة، وسيورد السبعة المتبقية في الأبيات اللاحقة .

والمشهور أنها عشرون حرفًا، كما نصّ عليها صاحب الخلاصة في قوله:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ، إِلَى

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، فَدَلَّ فِي، عَنْ، عَلَى

(١) سُمًّا: لغة في الإسم.

مُدُّ، مُنْدُ، رُبُّ، أَلَامٌ، كَيُّ، وَأَوْ، وَتَا
وَأَلْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلُّ، وَمَمْتَى

وقد أشار الناظم إلى أن الكاف تكون للتشبيه، وهو الأصل فيها، وتفيد معاني غير التشبيه، منها (١):

- ١ - التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].
- ٢ - معنى «على»، نحو: كُنْ كَمَا أَنْتَ. والتقدير: على ما أَنْتَ.
- ٣ - التوكيد، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].
والتقدير: «لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُهُ». وقوله: * وَعَلَى لَيْسَ الْمُرَادُ سُمًّا * قَيْدٌ أَخْرَجَ بِهِ «على» التي تكون اسماً بمعنى: «فوق»، إذا دخلت عليها «مِنْ»، كقول مزاحم العقيلي:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَاةٍ مَجْهَلٍ

ثم أشار إلى أن الباء والواو والتاء أحرف جر، ونصَّ على أن الأخيرة تلازم القسم، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

١٠٥ - وَرُبُّ تَخْفِضُ مَا نَكَّرْتَهُ أَبَدًا

لَأَمَّا تَمَيَّزَ بِالتَّعْرِيفِ وَأَتَسَمَّا

تختص «رُبُّ» بوجوب تصديرها، وتنكير مجرورها، وهي تردُّ للتكثير والتقليل، والقرينة هي التي تعين المقصود.

فمثال الأول، قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾

[الحجر: ٢].

والثاني كقول الشاعر (٢):

(١) انظر مغني اللبيب: ٢٣٣-٢٤٠، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٩-٤٠، ومعاني الحروف للرماني: ٤٧-٥٠ والجنى الداني: ٧٨-٩٥.

(٢) هو رجل من أزد السراة، كما في الكتاب: ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، والخزانة: ٢/٣٨١-٣٨٢. ويروي الأول: * عَجِبْتُ لَمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * . ولا شاهد فيه عندئذ.

الْأَرْبَ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
 وَذِي وَالدِّ وَلَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 وَذِي شَامَةِ غَرَاءَ فِي حُرٍّ وَجْهَهُ
 مُجْمَلًا لَيْلَةً لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ
 وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابَهُ
 وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَتَمَّانِ

وقد أراد بالمولود الذي ليس له أب: عيسى بن مريم عليه السلام، وبذي
 الولد الذي لم يلد له أبوان: آدم أبا البشرية عليه السلام، وبذي الشامة: القمر، إذ
 يكتمل شبابه في أربع عشرة ليلة فيصير بَدْرًا، وهو مفهوم قوله: «في خمس
 وتسع»، وأراد بهرمة ذهاب نوره ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين .
 وقوله: «يَلِدُهُ» بتسكين اللام تخفيفًا، ثم فُتِحَتِ الدال بعدها لالتقاء
 الساكنين.

واعلم أن الاسم يجز بعد «رُبَّ» لَفْظًا، ويرفع مَحَلًّا على أنه مبتدأ، نحو:
 رُبَّ غَنِيِّ الْيَوْمِ فَقِيرٌ غَدًا. وقد ينتصب ما بعدها على المفعولية، مثل: رُبَّ رَجُلٍ
 كَرِيمٍ أَكْرَمَتْ. وهي حرف جر شبهي بالزائد. وقد تدخل عليها «مَا» فتكفها
 غالبًا، وَيَقِلُّ عملها، وتعرب - حينئذ - حرف تقييل، كقول الشاعر:

نِعْمَةُ اللَّهِ لِاتَّعَابِ، وَلَكِنْ
 رِيْمًا اسْتَفْبِحَتْ عَلَى أَقْوَامِ

وقد تحذف «رُبَّ» فتعمل محذوفةً بعد الفاء، أو الواو، أو بَلْ .

فالأول كقول امرئ القيس:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعِ
 فَأَلْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلِ (١)

(١) وفي رواية: «مُعِيل».

والثاني كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

والثالث - وهو قليل - كقول رؤبة بن العجاج:

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ *

وإلى حذف «رُبَّ» ونيابة الثلاثة المذكورة منابها أشار ابن مالك في كافيته

بقوله:

وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»
وَ«أَلْفًا» وَبَعْدَ «الْوَاوِ» شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
١٠٦ - وَمُدُّ وَمُنْدٌ ابْتِدَاءً فِي الزَّمَانِ كَمَا
مِنْ فِي الْمَكَانِ وَقَدْ جَرُّوا بِهِمَا

من حروف الجر التي ساقها الناظم: «مُدُّ» و«مُنْدٌ». والمشهور أنهما حرف

واحد .

قال ابن هشام: وأصل «مُدُّ» «مُنْدٌ»، بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مذ» عند
ملاقة الساكن، نحو: «مُدُّ اليوم». ولولا أن الأصل الضمُّ لكسروا^(١) ا ه .
واشترط لإعمالهما جارّتين ألا يكون مجرورهما إلا اسم زمان، ولا يكون
ذلك الزمان إلا معيّنًا، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا، لا
مستقبلًا^(٢).

والمشهور إعمالهما جارّتين للحاضر. وقال أكثر العرب بترجيح جرّ: «مذ»
للماضي على رفعه، وترجيح رفع «مُدُّ» للماضي على جرّه، ومن الكثير في
«مذ» قول امرئ القيس:

(١) المغني: ٤٤٢.

(٢) شرح الشذور: ٣١٩.

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْقَانِ
وَرَيْعٍ عَفَتْ أَثَارُهُ مِنْذُ أَرْمَانِ

ومن الجر «بمذ» - وهو قليل - قول زهير^(١):

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُوَّةِ الحِجْرِ
أَقْوَيْنَ مِنْذُ حَجَجٍ وَمِنْذُ دَهْرِ

١٠٧ - وَمِثْلُ «حَاشَا» لُصِّتَتْ «عَدَا» و«خَلَا»

قَدِ اسْتَوَى حُكْمُهَا خَفْضًا وَحُكْمُهُمَا

من الأدوات التي تعمل في الأسماء الخفض: حَاشَا - عَدَا - خَلَا، وقد تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء .

فأما «حاشا» فقد ذهب البصريون إلى أنها حرف دائمٌ بمنزلة «إلّا»، لكنها تجرّ ما بعدها .

وذهب جمهرة من النحاة إلى أنها تُستعمل كثيراً حرفاً جارياً، كقول الجميع

الأسدي:

حَاشَا أَبِي ثُوْبَانَ إِنْ بِهِ
ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ^(٢)

وأما «خلا» و«عدا» فتعملان جارتين إذا لم تتقدّمهما «ما» على المشهور

وإلا تعيّنت فيهما الفعلية، كقول لبّيد:

(١) زعم أبو الفرج الأصبهاني أنّ حماداً الراوية أقرّ للمهدي بأنه هو الذي صنّع هذا البيت. انظر

الأغاني: ٩١/٦. ط / دار الكتب المصرية. ط ١.

(٢) كذا أنشده النحاة، وهو خطأ، لأنهم لَفَّقُوا بيتاً واحداً من بيتين، وهما كما في الفضلية: ١٠٩:

حَاشَى أَبَا ثُوْبَانَ إِنْ أَبَا ثُوْبَانَ لَيْسَ بِبِكَمَةٍ فَدُمُ
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنْ بِهِ ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ

الفضليات: ٣٦٧. تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون. ط / دار المعارف. ط ٤، وقارن

بالخزانة: ١٨٢/٤.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ
وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ
١٠٨ - وَالْجَرُّ عِنْدَ هُدَيْلٍ فِي «مَتَى» لُغَةٌ.

وَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا قَدِّمًا
يشير إلى أن إعمال «متى» جارة لُغَةٌ هُدَيْلٍ، فمن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى
كُمَّهُ»، والمعنى: «مِنْ كُمَّهُ»، وكقول أبي ذؤيب^(١):

شَرِبُ بْنُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٌ خُضِرٍ لَهْنٌ نَيْيَجٌ
والشاهد فيه قوله: «متى لجاج» حيث استعمل «متى» جارة على لغة قومه.

١٠٩ - وَلَيْسَ إِضْمَارُ حَرْفِ الْخَفْضِ مُطْرِدًا
فَلَا تَكُونَنَّ فِي الْإِضْمَارِ مُحْتَكِمًا
تقدّم أن إضمار «رُبَّ» وإنابة الواو، والفاء، وبَلْ مَنَابَهَا جَائِزٌ اتِّفَاقًا .
ويشير في البيت إلى أن الجرَّ بحرف الخفض مَحْذُوفًا ليس مُطْرِدًا، وفي
قوله عموم يلزم تخصيصه، إذ المشهور أن الجرَّ بغير «رُبَّ» مَحْذُوفًا على
قسمين: مُطْرِدٌ، وشاذ .

فالأول ، كقولك: «بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟» «فَدِرْهَمٍ» مجرورٍ بِ «مِنْ»
مَحْذُوفَةٍ. وهذا اختيار سيبويه والخليل .

والثاني، كقول الفرزدق يهجو جريراً:
إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟
أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

والتقدير: أشارت إلى كليب .

(١) ديوان الهذليين: ٥٢/١، واللجج: جمع لُجَّة، وهي معظم الماء. والنثيج: الصوت العالي المرتفع،
وفي البيت دعاء لامرأة تسمى أم عمرو بالسقيا بماء السحب التي شربت من ماء البحر،
وارتوت من لجاج خُضِرٍ، وَصَوْتُهَا - والحالة هذه - مرتفع عال.

١١٠ - فَلَمْ يُقَسَّ ذَاكَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَدْ
خَصَّتْ، وَمَنْ عَمَّ فِيهَا كَانَ مُجْتَنَزِمًا

١١١ - فَأَضْمِرِ الْحَرْفَ فِي اسْمِ اللَّهِ فِي قَسَمٍ
فَذَلِكَ قَدْ ظَلَّ لِلإِجَازِ مُغْتَنَمًا

تقدّم التنصيص على أن إعمال حرف الجر محذوفًا ليس على إطلاقه،
وإنما تقرّر جوازًا في مواضع .

ومذهب الناظم - رحمه الله - أن إعمال حرف القسم مضمّرًا جيّد لما فيه
من الإيجاز. وأطلق القول، فلم يشر إلى كون حرف القسم المحذوف بعوض
أولاً .

والمشهور أن في المسألة خلافًا بين الكوفيين والبصريين .

فقد ذهب الفريق الأول إلى جواز الخفض في القسَم بإضمار حرف الجر
من غير عوض، وَمَنَعَهُ البصريون إلا أن يكون بعوض (١) .

والمعتمد مذهب البصريين (٢) ، لأن إجماعهم انبنى على أن الأصل في
حروف الجر عدم عملها مع الحذف، وإنما تعمل معه قليلاً إذا كان لها عوض .

عامل الرفع في المضارع:

١١٢ - وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ ذِي مُضَارَعَةٍ
بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ سِرَّهُ اِكْتِنَمًا

إذا تجرّد الفعل المضارع من الناصب والجازم كان مرفوعاً. واختلف في
رافعه .

فذهب الكوفيون إلى أنه ارتفع لتعريفه من الناصب والجازم، وذهب

(١) انظر المسألة مفصلة في الإنصاف: ٣٩٣/١-٣٩٩، المسألة: ٥٧.

(٢) قف على جواب ابن الانباري على ما احتج به الكوفيون: ٣٩٦/١-٣٩٩.

البصريون إلى أن ارتفع لقيامه مقامَ الاسم، وهو مُختار الناظم في البيت .
وبيان مذهب البصريين من وجهين:

١ - أن قيام الفعل مقامَ الاسم عامل معنوي^(١)، فأشبهه الابتداء، والابتداء
يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه .

٢ - أنه بقيامه مقامَ الاسم قد وَقَعَ في أقوى أحواله، فوجب أن يُعطَى أقوى
الإعراب، وأقواه الرفع^(٢) .

والظاهر أن مذهب الكوفيين هو الذين تطمئن إليه النفس لُيسْرِهِ وسُهولته،
مِمَّا حَدَا بِأَبْنِ مَالِكٍ إِلَى اخْتِيَارِهِ فِي تَسْهِيلِهِ وَخِلَاصَتِهِ، فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: «يرفع
المضارع لِتَعْرِيبِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، لَا لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ، خِلَافًا
لِلْبَصْرِيِّينَ»^(٣)، وقال في ألفيته:

ارْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرِّدُ

مِنْ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ كَ: «تَسَعَّدُ»

وقد ارتضاه ابن هشام أيضاً، واعتبره أصحَّ الأقوال^(٤) .

نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ:

١١٣ - وَأَحْرَفُ النَّصْبِ أَحْصِيهَا عَلَى نَسَقٍ

فَلَا تُكُنْ مِنْ تَوَالِي ذِكْرِهَا بِرِمَا

١١٤ - أَنْ تُمَّ لَنْ حَتَّى بَعْدَهَا وَإِنَّ

وَمَنْ يُحْصِلُ مَعَانِيهَا فَقَدْ غَنِمَا

(١) تقدم أن العوامل ضربان: لفظية ومعنوية. وانظر الضرب الثاني في شرح العوامل المائة:
٣٤٠-٣٤١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٥٠-٥٥٥، المسألة: ٧٤.

(٣) التسهيل: ٢٢٨، تحقيق: د/ محمد كامل بركات. ط/ دار الكاتب المصري.

(٤) شرح القطر: ٥٤، وشرح الشذون: ٢١١.

١١٥ - وَاعْدُدْ لِكَيْلًا وَكَيْلًا ثُمَّ كَيْ وَكَيْ

وَلَيْسَ تَمْنَعُ مِنْ نَصْبِ زِيَادَةِ مَا

يتعين نصب المضارع إذا تقدمه حرف ناصب، وقد عدد منها في الأبيات

خمس، وهي: أن - لن - إذن - كي - حتى .

فأما «أن» فشرط النصب بها أمران:

١ - أن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسرة .

٢ - أن لا تقع بعد فعل يفيد اليقين والعلم الجازم .

فمثال ما تحقق فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي

خَطِيئَتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾

[النساء: ٢٧] .

ومن أمثلة عدم إعمالها ناصبة قولك: «كُتِبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ» إذا قصدتَ

بمعنى: «أن» «أي»، فتكون بذلك تفسيرية، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ

مَرَضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، فارتفع الفعل «يكون» لأنه وقع بعد فعل علم، وحال

بينه وبين الأداة حرف السين، وكقول جرير:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرِيعًا

أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةِ يَا مَرِيعُ

وينتصب المضارع بـ «لن»، وهي حرف يفيد النفي والاستقبال. وقد ذهب

الزمخشري إلى أنها تفيد النفي المؤبد^(١) والمؤكد^(٢)، ولم يسلم له .

قال ابن هشام: «بل قولك»: «لن أقوم» مُحْتَمَلٌ لَأَنْ تَرِيدَ بِذَلِكَ أَنْكَ لَا تَقُومُ

أبدًا، وأنت لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: «لا أقوم» في

عدم إفادة التأكيد^(٣) .

(١) الامتداد في النحو: ١٠٢ .

(٢) انظر الكشاف: ١٥٤/٢ .

(٣) شرح القطر: ٥٦ .

واعلم أن «لَنْ» تعمل النَّصْبَ في جميع حالاتها، بخلاف الثلاثة المذكورة معها، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله عز وجل: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] وأما «إِذَنْ» فحرف جواب وجزاء ونصب واستقبال، وهي تنصب المضارع بثلاثة شروط .

١ - أن تقع في صدر الكلام .

٢ - أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً. فإن أفاد الحاضر ارتفع .

٣ - أن لا يفصل بينها وبين فعلها إلا بقسم أو «لا» النافية .

فالأول، كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

يَشِيْبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ

والثاني، كقولك: «إِذَنْ لَا أَفْعَلُ» .

وأجاز بعض النحاة الفصلَ بين «إِذَنْ» وفعلها بالنداء، نحو: «إِذَنْ يَا سَعِيدُ

تَفُوْزَ» .

وَجَوْزَ ابْنِ عَصْفُورٍ^(١) الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، نحو: «إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَزُورَكَ»، «وَإِذَنْ فِي الدَّارِ أَتِيكَ». وهذا خلافاً لمذهب ابن هشام^(٢) الذي منع الفصل بينهما بالنداء، والظرف والمضاف والجار والمجرور وقد جمَعَ بعضهم شروط إعمالها والفواصل الجائزة في قوله:

أَعْمَلُ «إِذَنْ» إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْ لَا

وَسَقَّيْتِ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا

وَإِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلًا

إِلَّا بِحَرْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِإِلَّا

(١) المقرَّب: ١٦٢/١.

(٢) شرح القطر: ٥٩.

وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى

رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

وأما «كَيَّ» فحرف نصب ومصدر واستقبال. وشرط النصب بها أن تكون مصدرية لا تعليلية. ومن شرط إعمالها أن تسبقها لام الجر المفيدة للتعليل لفظاً أو تقديراً. وهو مفهوم قول الناظم: * تَمَّ كَيَّ وَلِكَيَّ *، فالأول، كقوله تعالى: ﴿لِكَيَّ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] والثاني، كقولك: «اجتهد كَيَّ تَنْجَحَ» .

وقد تتصل بها «مَا» الزائدة فلا تَمْنَعُهَا مِنَ النَّصْبِ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: * وَلَيْسَ تَمْنَعُ مِنْ نَصْبِ زِيَادَةَ مَا * .

ومثال ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَا

كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ

وأما «حَتَّى» فتنصب الفعل المضارع بنفسها على مذهب الكوفيين، أو بِأَنَّ

مضمرة بعدها على مذهب البصريين .

والذي ارتضاه الناظم هنا هو قول الكوفيين، إلا أن يكون في كلامه عموم.

واشترط لإضمار «أَنَّ» بعدها - على القول الثاني - أَنْ يَكُونَ الفعلُ

مُسْتَقْبَلًا بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلم أو لا .

فالأول كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾

[طه: ٩١] .

والثاني كقوله سبحانه: ﴿وَزَلِزْلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] .

قال ابن هشام: «ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر

إلى ما قبل حَتَّى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل.. وفي قراءة من

نَصَبَ «يَقُولُ» فإن قول الرسول والمسلمين مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا

بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعدما وقع (١) .

(١) شرح الشذور: ٢٩٥-٢٩٦ (بتصرف).

١١٦ - وَلَا مُ كَيِّ مِثْلُ لَامِ الْجَحْدِ نَاصِبَةٌ

مَا كَانَ فِي ذَاكَ قَانُونَ لِيَنْخَرِمَا

١١٧ - وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي غَيْرِ الْوُجُوبِ وَأَوْ

وَمَنْ يَحَقِّقُ مَعَانِيهَا فَقَدْ فَهِمَهَا

ينتصب الفعل المضارع كذلك بعد أدوات ذكر منها الناظم: لام التعليل - لام الجحود - فاء السببية - واو المعية. والخلاف بين المدرستين قائم في اعتبار هذه الأدوات ناصبة بنفسها أو بـ «أن» مضمرة كما تقدم بيانه. والمشهور قول البصريين .

فمثال النصب بعد لام التعليل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] .

أما لام الجحود: وهي التي تقع بعد كَوْنٍ منفي - فكقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ

اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]. وإضمار «أن» بعدها واجب .

وقد تكون اللام لام العاقبة، وتعرف أيضاً بلام الصيرورة، ولام المال،

وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] .

وأما أحرف العطف التي ذكرها الناظم، وهي: الفاء، والواو، وأو، فمنها

مالا يجوز معه الإظهار، وهو «أو»، وما يجب معه الإضمار تارة، ويجوز معه الإضمار والاظهار، وهو الفاء، والواو، إلى هذا القسم الأخير أشار الناظم

بقوله: * والفاء والواو في غير الوجوب * ... البيت .

وَأَغْفَلَ التَّنْصِيصَ عَلَىٰ مَا لَا يَجِبُ مَعَهُ الْإِضْمَارَ وَهُوَ: تُمَّ .

فأما «أو» فيتعين انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً إذا كانت

بمعنى: «إلى»، أو «إلا»، فالأول كقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

والثاني، كقول زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَةَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً

بشرطين:

١ - أن تكون الفاء للسببية، والواو للمعية .

٢ - أن يُسْبَقَا بنفي أو طلب .

ويشمل الطلب: الأمر، والنهي، والعرض، والتّحضيض، والتمني،

والاستفهام .

فأما النفي، فمثل: «ما تأتيني فأكرمك»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]. وأما الأمر، فكقول أبي النجم العجلي:

يَانَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

والشاهد فيه: قوله «فتستريحا»، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة

وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المستفاد من قوله: «سيري»

والألف فيه للإطلاق .

وأما النهي فكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٥١].

وأما الدعاء، فكقوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ

قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، وكقول الشاعر:

رَبِّ وَفَقَّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنٍ

وأما العرض، فنحو: «ألا تأتينا فتحدثنا»، وكقول الشاعر:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

وأما التخصيص، فنحو: «هَلَّا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ لَكَ» .
 والتمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] . والاستفهام، كقوله عز وجل: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٢] .

وأما النصب بعد واو المعية فهذه أشهر استعمالاته:

- ١ - النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [ال عمران: ١٤٢] .
- ٢ - الأمر، كقول الشاعر^(١):
 فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو، إِنْ أَنْدَى
 لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

- ٣ - النهي، كقول أبي الأسود الدؤلي^(٢):
 لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
 عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

- ٤ - التمني، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والشاهد في الآية انتصاب الفعلين: «نكذب» و«نكون» على قراءتي حمزة وحفص. وورد الفعلان مرفوعين في قراءة ورش^(٣) .

- ٥ - الاستفهام، كقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
 وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) اختلف في نسبه إلى قائل بعينه. انظر الكتاب: ٤٥/٣، وابن عقيل: ١٥/٤، والإنصاف: ٥٣١/٢، والمغني: ٥١٩.
 (٢) على المشهور ونسب لغيره. انظر فُرحة الأديب للغندجاني: ١٣٤-١٣٥، وقد عزاه للمتوكل الليثي، وعرض محققه لمختلف الأقوال في نسبه بما لا مزيد عليه.
 (٣) انظر الكشف لمكي بن أبي طالب: ١/٤٢٧-٤٢٩، والسبعة لابن مجاهد: ٢٥٥، وحجة القراءات لأبي زرعة: ٢٤٥.

وينصب المضارع جوازاً بعد: الفاء، والواو، وثُمَّ، وأو.

فالأول، كقول الشاعر:

لَوْلَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ
مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍ

والثاني، كقول ميسون بنت بحدل:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثالث، كقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقِلُهُ
كَالتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ
والرابع كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ
حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذَنِهِ﴾ [الشورى: ٥١].

جوازم المضارع:

١١٨ - وَأَحْرَفِ الْجَزْمِ أَحْصِيهَا عَلَى نَسَقٍ
فَلَا تَكُونَنَّ مِمَّنْ مَلَّ أَوْ سَأَمَا

١١٩ - «لَا» تَجَزِمُ الْفِعْلَ فِي نَهْيٍ وَأَدْعِيَةٍ
وَ «لَأَمْ» الْأَمْرِ تَرْيِيكَ الْفِعْلِ مُنْجَزِمًا

١٢٠ - وَفِي «أَلْمَا» وَ «لَمَّا» ثُمَّ «لَمْ» وَ «أَلَمْ»
بِجَزْمِ مَنْفِيَةِ الْأَفْعَالِ قَدْ جُزِمَا

لَمَّا فَرَعَّ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ جَوَازِمِهِ، وَهِيَ

قسمان:

الأول: ما يجزم فعلاً واحداً، وهي ستة: لَمْ - لَمَّا - أَلَمْ - أَلْمَا - لَأَمْ الأمر

والدعاء - لَا النَّاهِيَةَ .

فالأولى ، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، والثانية كقوله سبحانه: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، ولام الأمر، نحو قوله عز وجل: ﴿لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٨]، و«لا» الناهية كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تفيد الأخيرتان الدعاء، كقوله سبحانه: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٧٦].

واعلم أن «لَمْ وَلَمَّا» حرفاً نفي وجزم وقلب، وعرفاً كذلك لأنهما ينفيان المضارع ويجزمانه، ويقلبان زمانه من الحاضر أو المستقبل إلى الماضي.

ولا تخرج «لَمَّا» عن أن يراد بها أحد ثلاثة معان (١):

١ - أن تكون نافية جازمة، يليها من الأفعال المضارع اللفظ، ماضي المعنى، وهي التي تقدم الكلام عليها .

٢ - أن تكون حرفاً يدل على وجوب شيء لوجوب غيره، ولا يليها إلا فعل خالص للمضي: أي ماضٍ لفظاً ومعنى، كقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩].

٣ - أن تكون بمعنى «إلَّا» في قسم نحو: «عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا» (٢).

وقد تكون بمعنى «إلَّا» في قسم كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، على قراءة ابن عامر وعاصم .

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ١٦٤٣/٣، وقارن بحروف المعاني للزجاجي: ١١، والمغني: ٣٦٧-٣٧٣، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٢-١٣٣. تحقيق: د/ عبد الفتاح شلبي، والمطالع السعيدة: ٤٧١/١-٤٧٨.

(٢) القول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وَرَدَ إِلَيْهِ كِتَابُ أُولِهِ: «من أبو موسى الأشعري» فكتب عُمر لأبي موسى بضرِبِ الكَاتِبِ سَوْطًا. وهذا الكاتب هو أبو الحصين ابن أبي الحر العنبري كما في وفيات الأعيان ()، وكان أبو موسى قد اسْتَكْتَبَهُ بعد زياد.

تنبيهات:

- ١ - المنفي بَلَمْ لا يُرَجَى حصوله، وأما المنفي بـ «لَمَّا» فيَتَوَقَّعُ حدوثه. وبيان ذلك أنك إذا قلت: «غادرت وطني ولم أعد» كان المعنى نَفْيَ العودة مُطْلَقًا، وإن قلت: «ولمَّا أعد» أفاد قولك إمكان العودة .
 - ٢ - قد تَلِي «لَمْ» أداة شرط، نحو قولك: «من لَمْ يجتهد يرسُب في الامتحان» ويمتنع تقدُّمها على «لَمَّا» .
 - ٣ - يجوز حذف الفعل المجزوم بـ «لَمَّا»، نحو «تَاهَبْتُ لِلِسَفْرِ وَلَمَّا»، والتقدير: «ولمَّا أسَافِرُ» .
- وأما «لَمْ» فيمتنع حَذْفُ مَجْزُومِهَا إِلَّا شُدُودًا، كقول إبراهيم بن هرمة القرشي:

أَحْفَظُ وَدِدِعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا
يَوْمَ الْأَعَارِبِ، إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

والتقدير: وإن لم تصل

ومِمَّا يَنْجَزِمُ الفعل المضارع بعده: «أَلَمْ» و«أَلَمَّا»، وهما: «لَمْ وِلَمَّا» السابق بيان أحكامهما، وقد زِيدَتْ عليهما همزة التقرير، فالأول، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] والثاني، كقولك: «أَلَمَّا أَحْسِنَ إِلَيْكَ» ؟ وإلى هذا أشار الناظم بقوله: * وفي «أَلَمَّا» و«لَمَّا» * ... البيت .

الثاني: ما يجزم فعلين، وهي التي عددها في قوله:

١٢١ - وَإِنْ وَإِنَّمَا وَمَهْمَا تُمَّ مَنْ وَمَتَّى

وَمِثْلُ أُنَى وَأَيَّانَ وَأَيَّنَ وَمَا

١٢٢ - وَأَيْنَمَا كَيْفَمَا أَوْ حَيْثُ مَا أَتْلُ بِهَا

وَعُدَّ أَيَّا وَأَيَّامًا وَأَيَّتَمًا

وهي - على المشهور - إحدى عشرة أداة: إِنْ - إِذْمَا - مَنْ - مَا - مَهْمَا -

مَتَّى - أَيَّانَ لِلزَّمَانِ - أَيَّنَ - وَأُنَى - وَحَيْثُ مَا لِلْمَكَانِ - وَأَيُّ بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ

وزاد الناظم: كَيْفَمَا .. وإليك بيان معانيها:

إِنْ وَإِذْمًا وهما حرفان. أمّا «إِنْ» فبالإجماع، وأمّا «إِذْمًا» فهي حرف عند سيبويه والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم .

وقد وُضِعَتِ الأَدَاتَانِ لِمَجْرَدِ تَعْلِيْقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وكقول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْمًا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرُ

بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

مَنْ اسْمٌ مَبْهَمٌ لِلْعَاقِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾

[النساء: ١٢٣]

مَا: اسم مبهم لغير العاقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾

[البقرة: ١٩٧] .

مَهْمًا: اسم مبهم لغير العاقل، كقوله تعالى: ﴿مَهْمًا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ

لِتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] . وكقول زهير:

وَمَهْمًا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

مَتَى: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول طرفة:

وَأَسْتُ بِحَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةٍ

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

أَيَّانَ: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنْ أَلَمِ تَزَلْ حَذِرًا

أَيْنَ: اسم مكان تضمن معنى الشرط، وكثيراً ما تلحقها «مَا»، كقوله

تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] .

أُنَى: اسم ضمّن معنى الشرط، ووضِعَ للدلالة على المكان، كقول الشاعر:

خَلِيْلِيْ اُنِّيْ تَاتِيَانِيْ تَاتِيَا
اَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيْكُمْ لَا يُحَاوِلُ

حَيْثُ مَا: اسم مكان ضَمَّنَ الشرط، كقول الشاعر:

حَيْثُ مَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللهُ تَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

أي: اسم مبهم تَضَمَّنَ معنى الشرط، وهي معربة تَعْتَرِيهَا الحركات الإعرابية الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر. فالأول، نحو: «أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ»، والثاني كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، والثالث، كقولك: «بِأَيِّ أَسْلُوبٍ تُخَاطِبُنِي أَخَاطِبُكَ» .

كَيْفَمَا: وهي موضوعة أصلاً للدلالة على الحال، ثم ضُمَّنَتْ معنى الشرط فجزمت عند الكوفيين ولم يُعْمَلْهَا البصريون، ولم يُوجَدْ لها شاهدٌ من كلام العرب بعد طول تَتَبُّعٍ، وإنما ذكروا لها مثلاً بطريق القياس، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ» .

واعلم أن: «إِذْ» وَ «حَيْثُ» وَ «كَيْفَ» لَا تَجْزِمُ إِلَّا مَعَ «مَا»، وأما غيرها من

الجوازم فقسمان:

قسم يمتنع دخول «مَا» عليه، وهو: مَنْ - مَا - مَهْمَا

وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: أَي - مَتَى - أَيْنَ - وَأَيَّانَ

وقد ألحقوا بهذه الجوازم «إِذَا»، وهي موضوعة أصلاً للدلالة على الزمان

المستقبل، ثم ضُمَّنَتْ معنى الشرط فجزمت، وقُصِرَ جَزْمُهَا على الشعر دون النثر، وذلك كقول الشاعر^(١):

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَلْ

(١) هو عبد قيس بن خفاف، أو حارثة بن بدر انظر الخزانة: ٤/٢٤٣. ط / هارون، ويروى: «فتحمل» (بالحاء المهملة).

١٢٣ - وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ أَوْ مَا كَانَ نَحْوَهُمَا

جَزَمَ الْجَوَابَ عَلَيْهَا طَالَمَا اغْتُنِمَا

يريد أن المضارع إذا وقع جواباً بعد أمرٍ أو نهيٍ تَعَيَّنَ جَزْمُهُ (١) .

فالأول، كقوله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]،

والثاني، كقولك: «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ». وقول الناظم: * أو ما كان نحوهما *

يشمل الاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني، والترجي .

فالأول، نحو: «هَلْ تَعْمَلُ صَالِحًا تَفْزُ بِرِضَا اللَّهِ»، والثاني، مثل: «أَلَا تَعُودُ

الْمَرِيضَ تُخَفِّفُ عَنْهُ»، والثالث، نحو: «هَلَّا تُخْلِصُ فِي عَمَلِكَ يَرْتَحِ ضَمِيرُكَ»،

والرابع، مثل: «لَيْتَنِي اجْتَهَدْتُ أَكُنُ مَسْرُورًا»، والخامس، كقولك: «لَعَلَّكَ تُطِيعُ اللَّهَ

تَفْزُ بِالْجَنَّةِ» .

واعلم أن جزم الفعل بعد الطلب عموماً إنما هو على تقدير «إِنْ» المحذوفة

مع فعل الشرط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:

١٥١]، والتقدير: «تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُوا أَتْلُ» .

علامات الإعراب:

١٢٤ - وَالْقَوْلُ فِي ذِكْرِ مَا لِلْمُعْرَبَاتِ غَدَا

عَلَامَةٌ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ بِهَا رُشِيمًا

١٢٥ - فَالرَّفْعُ بِالضَّمِّ فِي الْفِذِّ الصَّحِيحِ وَمَا

لَأَنْوَنَ فِي جَمْعِهِ وَالْفِعْلُ قَدْ عَلِمَا

هذا شروع عند الناظم في ذكر علامات الإعراب .

وقد نصَّ على أن الضمة تكون علامة للرفع في أربعة مواضع:

(١) انظر الكتاب: ٣/٩٣-٩٩، والمقرب: ١/١٧٢، وابن يعيش: ٧/٤٧-٥٠، ونتائج الفكر: ١٤٨.

١ - الاسم المفرد الصحيح .

٢ - جمع التكسير .

٣ - جمع المؤنث السالم .

٤ - الفعل المضارع .

وقوله: * في الفذ الصحيح * أخرجَ به المعتلُّ بنوعيه: المقصور والمنقوص، إذ كل منهما يرفع بالضمة المقدرة، وإن كَانَ لَا وَجَهَ لِتَخْصِيصِهِ .
و * لانون في جمعه * أخرج به جمع المذكر السالم .
و * الفعل قد علما * أراد به المضارع، لأنه هو المعرب، أما الماضي والأمر فمبنيان كما تقدّم .

١٢٦ - وَالْوَاوُ فِي خَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ تَرْفَعُهَا

كَمِثْلِ مَا تَرْفَعُ الْجَمْعَ الَّذِي سَلِمًا

١٢٧ - تَقُولُ: «عَمْرُو أَبُوهُ أَوْ أَخُوهُ أَتَى

فَأَفْتَرَفُوهُ مِنَ السَّرَّاءِ وَأَبْتَسَمًا

١٢٨ - وَخَوْلَةٌ هَامٌ ذُو مَالٍ بِهَا وَصَبَا

وَجَدًّا، فَغَارَحَمُوهَا مِنْهُ وَاحْتَشَمًا»

نصّ في الأبيان على أن الأسماء الخمسة ترفع الواو، مثلما يرفع جمع المذكر السالم، ومثّل لذلك بقوله: «عمرُو أبوه أَوْ أخوه أتى». وهي جملة اسمية شملت مبتدأين مرفوعين، هما: «عمرُو» و«أبو». و«أخُو» معطوف على المبتدأ الثاني، وجملة «أتى» خبره. والجملة الإسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. وساق مثلاً ثانياً ضمّنه الاسم الثالث، وهو «فُو»، فقال: «فافترفُوهُ» ثم استكمل التمثيل للأسماء خمستها بقوله: «هَامٌ ذُو مَالٍ بِهَا» و«غَارَحَمُوهَا». وقد ارتفعت الثلاثة الأخيرة على الفاعلية .

ومنحَى الناظم في عدّها خمسةً أخذُ بالأشهر. والصحيح أنها ستّة، وجمهور النحاة يلحقون بها: «هَنُّ». وإليها مجتمعة أشار الحريري بقوله:

وَسِيَّتُهُ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ
 فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
 وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا
 وَذُو وَقُوكَ وَحَمُو عُمَامَنَا
 ثُمَّ هُنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ
 فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَاةِ

واعلم أن الفصيح في: «هَنْ» الإعراب بالحركات الظاهرة على النون. ومن استعماله مرفوعاً قول أحدهم: «مَنْ يَطُلُّ هَنْ أَبِيهِ يَنْتَطِقُ بِهِ»^(١)، ومجروراً، كقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُونُوا»^(٢).

والى إعراب «هَنْ» بالحركات أشار صاحب الخلاصة بقوله:

.... كَذَلِكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرُ أَحْسَنُ

وقد قيّد النحاة إعراب هذه الأسماء بالحروف^(٣) بشروط ثلاثة:

- ١ - أن تكون مفردة، كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، فإن تُنْيِتْ أو جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة .
- ٢ - أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، وإلا كانت معربة بحركات مقدّرة على آخرها. وإذا قطعت عن الإضافة أُعْرِبَتْ بحركات ظاهرة، نحو: هذا أبٌ صالح .
- ٣ - أن تكون مُكَبَّرَةً، فإن صُعِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة، نحو: هَذَا أَبِيٌّ سَعِيدٌ .

(١) والمعنى: من كثر إخوته اشتدّ بهم ظهره وقويّ بهم عزّه. انظر مجمع الأمثال: ٢/٣٠٠، نشرة محيي الدين عبد الحميد. ط/ مطبعة السنة المحمدية.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٣٦/٥ بخلاف في لفظه. وانظر المغرب للمطرزي (عزو) ٢/٦٠-٦١، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار. ط/ مكتبة اسامة، واللسان (عزا).

(٣) قفّ على تحليل طريق لإعرابها بالحروف في نتائج الفكر للسهيلي: ٩٩-١٠٠.

كما يشترط في «ذو» أن تكون بمعنى «صاحب»، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر .

١٢٩ - وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مَا كُنِّيَتْهُ أَلْفٌ

مَا اخْتَلَّ فِي ذَلِكَ قَائُونَ وَلَا انْخَرَمًا

لَمَّا كَانَ الْمَثْنَى مِمَّا يَعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، فَقَدْ أَحَقَّهُ النَّازِمُ بِالْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ. وَقَدْ حُدِّدَ بِأَنَّهُ «مَا وُضِعَ لِاثْنَيْنِ وَأُعْتِيَ عَنِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ»^(١)، نَحْوُ: الْمُحَمَّدَانِ، وَالْفَاطِمَتَانِ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا دَالٌ عَلَى اثْنَيْنِ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا: مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ، وَفَاطِمَةٌ وَفَاطِمَةٌ .

قال الشيخ خالد الأزهرى^(٢): ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها: الإفراد، فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد. الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني. وأما نحو: دَان، وتَان، واللذَان، واللَتَان، فَصِيغٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْمَثْنَى وَلَيْسَتْ مَثْنَاءَ حَقِيقَةً عَلَى الْأَصْحَحِّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ. الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى الْمُرْكَبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادًا. أما الْمُرْكَبُ تَرْكِيبًا إِضَافَةً مَعَ الْإِعْلَامِ فَيُسْتَعْنَى بِتَثْنِيَةِ الْمُضَافِ عَنِ تَثْنِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم بَاقِيًا عَلَى عِلْمِيَّتِهِ، بَلْ يَنْكُرُ ثُمَّ يُثْنَى. الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الْأَبْوَانِ لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ فَمِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ^(٣). السادس: اتفاق

(١) شرح التصريح: ٦٦/١، وقارن بابتن عليل: ٥٦-٥٧.

(٢) شرح التصريح: ٦٧/١.

(٣) قال الأستاذ عبد الله الصاوي في شرحه لقول ابن دريد:

إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ إِذَا مَا اسْتَوَلِيَا عَلَى جَدِيدِ أَدْنِيَاهُ لِلْبَلَى

الجديدان: الليل والنهار، وكذا الأجدان، والعصران واللوان والأسودان: التمر والماء. والأبيضان: اللبن والماء، والخبز والماء. قال الشاعر:

الْأَبْيَضَانِ أَبْرَدًا عِظَامِي الْمَاءُ وَالْخُبْزُ بِرَأْسِ إِدَامِ

والأصفران: الذهب والزعفران. والأحمران: اللحم والخمر. والأزهران: الشمس والقمر، والقمران كذلك: الشمس والقمر. والخافقان: المشرق والمغرب. والنقْلان: الإنس والجن. ومثل هذا كثير. ولابن جني كتاب اسمه: جنى الجنيتين في معرفة المثنيين. ومذهب العرب في هذا =

المعنى، فلا يثنى المشترك، و لا الحقيقة والمجاز. وأما قولهم: القلم أحد اللسانين فشاذا. السابع: أن لا يُسْتغْنَى بثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء، لأنهم استغنوا بثنية «سي» عن تثنيته، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان^(١)، وأن لا يستغنى بملحق المثنى عن تثنيته، فلا يثنى «أجمع» «وجمعاء» استغناءً بـ «كلاً» و«كِلْتَا». الثامن: أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس والقمر. وأما قولهم: القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز .. ا ه .

وقد نصَّ الناظم على أن الألف في المثنى حركة إعراب .

وأما قوله: * ما اختل في ذاك قانون ولا انخرما * فلعله يشير به إلي أن أشهرَ الأقوال وأقواها في إعراب المثنى رَفْعاً هي الألف النائبة عن الضمة، وليس مُعْرَباً بالحركات المقدرة على الألف إعرابَ المقصور على لغة من يلزم المثنى الألفَ في كل حالاته .

ومثال المثنى المرفوع قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾

عَلَيْهِمَا ﴿ [المائدة: ٢٣] .

١٣٠ - وَالنُّونُ فِي كُلِّ فِعْلٍ ذِيْلُوهُ بِهَا

مِنْ بَعْدِ مَنْ قَدْ غَدَتْ فِي رَفْعِهِ عَلَمًا

يريد أن الفعل المضارع إذا لحقته نون في آخره كانت علامة على رفعه.

وأراد بهذا الأفعال الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو

واو الجماعة، أو ياء المخاطبة .

= الضرب من الكلام إذا كان الشيطان يتوآخيان يُنْسَبُ الأَنْكَرُ منهُمَا إلى الأشهر، كقولهم:

العُمَرَانِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، فنسبوا أبا بكر إلى عُمَرَ لأنه أقام في الناس أكثر من أبي بكر.

وقال بعض النحويين: إنما يغلب الأخف على الأثقل، كقولهم: القمران للشمس والقمر، فغلبوا

القمر لأنه مذكر، والمذكر أخف من المؤنث» ا.هـ. شرح مقصورة ابن دريد: ٣١-٣٢

(بتصرف) ط/المغرب.

(١) قد ورد هذا الاستعمال شذوذاً في قول الشاعر:

فَيَارِبُ إِنَّ لَمْ تَجْعَلِ الْحُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءً أَيْنَ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا

وتسميتها بالأفعال الخمسة مستفادة من أوزانها، إذ هي خمسة أوزان:
يَفْعَلَانِ - تَفْعَلَانِ - يَفْعُلُونَ - تَفْعُلُونَ - تَفْعَلِينَ .

ومن شواهد استعمالها مرفوعة قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾
[الرحمن: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٢٥]، وفيهما
ارتفع المضارع بثبوت النون. وإلى هذا الحكم أشار صاحب الخلاصة بقوله:

وَأَجْعَلُ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا
رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ ، وَتَسْأَلُونَا
١٣١ - وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ فِي مَا لَيْسَ يَلْحَقُهُ
مَدٌّ وَنُونٌ مِنَ الصَّنْفَيْنِ قَدْ رُسِمَا

بعد ما فرغ الناظم من علامات الرفع شرع في علامات النصب، فأشار
في البيت إلى أن النصبَ بالفتحة يكون في ما ليس يلحقه حرف مدٍّ، وهو يشمل
«الألف، والواو، والياء»، والنون من الصنفين: أي من الاسم والفعل المضارع،
فأخرج بذلك المثني وجمع المذكر السالم، فَبَقِيَ الحِكم صَادِقًا عَلَى الاسم المفرد،
وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والاسماء الخمسة، والفعل المضارع الذي
لم يتصل بآخره شيء من أحرف العلة .

١٣٢ - وَالْحِقِّ الْأَلِفَ الْأَسْمَاءَ خَمْسَتَهَا
فِي النَّصْبِ تَجَلُّ مِنَ الْإِبْسِ كُلِّ عَمَى

تقدمت الإشارة إلى أن الأسماء الخمسة ترفع بالواو .

وفي البيت تنصيص على أنها تنصب بالألف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي
ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] وإلى هذا الحكم أشار الحريري في مُلْحَتِهِ بقوله:

* وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلْفِ *
١٣٣ - وَالنَّصْبُ بِالْكَسْرِ فِي تَاءِ الْجَمِيعِ فَكُنْ
لِكُلِّ مَا التَّرَمُّوا مِنْ ذَاكَ مُلْتَزِمًا

علامات الإعراب في الاسم نوعان: حركة وحرف .

أما المعرب بالحرف، فقد تقدّم الكلام عليه في الأسماء الخمسة والمثنى.
وأما ما يعرب بالحركة فتلاثة أصناف: الاسم وجمع التكسير، وجمع
المؤنث السالم، وهو المراد في البيت. وقد ذكر الناظم أنه ينصب بالكسرة
المقدرة على الفتحة، والخفض فيه نصباً لفظياً لا محلياً، كقوله تعالى: ﴿لَا
تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ
السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

١٣٤ - وَالْحَذْفُ لِلنُّونِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي رَدِفَتْ

يُرَى بِهَا الْفِعْلُ مَنْصُوبًا كَمَا انْجَزَمَا

يشير إلى أن النون التي هي علامة رفع في الأفعال الخمسة تحذف علامة
على نصب هذه الأفعال وجزمها. وقد اجتمعت الحالتان في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ
لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

ف: «لم تفعلوا» جازم ومجزوم، و«لن تفعلوا» ناصب ومنصوب، وعلامتا
الجزم والنصب فيهما معاً حذف النون.

١٣٥ - وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَالْإِثْنَانِ نَصْبُهُمَا

مَعًا وَخَفْضُهُمَا بِالْيَاءِ قَدْ رُسِمَا

يريد أن جمع المذكر السالم والمثنى ينصبان ويجران بالياء.
أما نصب وجر الأول، فكقوله تعالى: ﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
[الأعراف: ٢٩]، و﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠].
ومثال نصب وجر الثاني، قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾
[فصلت: ٢٩]، و﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾
[الزخرف: ٣١].

١٣٦ - وَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ فِي مَا لَمْ يَكُنْ وَلَمْ

يُجْمَعُ بِنُونٍ وَلَمْ يَثْقُلْ وَلَا سَقِمَا

يشير إلى أن الخفض يكون بالكسرة الظاهرة على الأصل في غير المثنى

وجمع المذكر السالم، وهو مفهوم قوله: * ما لم يثن ولم يجمع بنون *،
والاسم المنقوص كذلك، وهو ما عناه بقوله: * لم يثقل *، وغير المعتل، وهو ما
ألمع إليه بقوله: * ولا ما سَقِمَا * وإن كان المعتلُّ في حقيقة الأمر يشملهما معاً،
وبذلك يبقى الذي يجر بالكسرة هو الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير
المنصرف، وجمع المؤنث السالم. أما الأسماء الخمسة فَسَيُنَبِّهُ على حكمها بَعْدُ
إن لم تكن قد خرجت باسم المعتل، كما يُسْتَتَنَى الممنوع من الصرف لأنه يجر
بافتحة نيابة عن الكسرة .

١٣٧ - وَالْحَفْضُ فِي خَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ عِنْدَهُمْ

بِالْيَاءِ قَدْ صَحَّ هَذَا الْحُكْمُ وَارْتَسَمًا

يريد أن الأسماء الخمسة تجرّ بالياء، كقوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ﴾

[يوسف: ٨١] .

وإلى هذا الحكم أشار الحريري في مَلَحَتِهِ فقال:

* وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَأَعْرَفُ وَأَعْتَرِفُ *

١٣٨ - وَالْحَفْضُ بِالْفَتْحِ فِي مَا لَيْسَ مُنْصَرَفًا

وَمِنْهُ قَدْ أَصْبَحَ التَّنْوِينُ مُنْصَرَمًا

يوافق الاسم الممنوع من الصرف الإسم المنصرف في أمرين:

١ - أنه يرفع بالضمة .

٢ - أنه ينصب بالفتحة .

ويخالفه في شيئين:

١ - أنه لا يُنَوِّنُ .

٢ - أنه يجرّ بالفتح النائية عن الكسرة، كقوله تعالى: ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ

مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] . والعِللُ المانعة من الصرف تسعة يجمعها قول

الكرمانى:

فَمَعْرِفَةٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَنَعْتٌ

وَنُونٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ وَجَمْعٌ

وَعَجْمَةٌ، ثُمَّ تَرْكِيْبٌ، وَعَدْلٌ

وَوَزْنُ الْفِعْلِ فَالْأَسْبَابُ تَسْمَعُ

وتستثنى - على المشهور - حالتان يتعين فيهما الجرّ فيه على الأصل:

١ - أن تلحقه «أل»، كقولك: تَاهَ الْمَسَافِرُ فِي الصَّحْرَاءِ .

٢ - أن يضاف، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾

[التين: ٤] .

وإلى الحالتين الأخيرتين أشار الحريري في مُلَحَّتِهِ بقوله:

وَأَنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَا مٌ

فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامٌ

وَهَكَذَا تُصْرَفُ فِي الْإِضَافَةِ

نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَةِ

وذهب آخرون إلى اعتبار الضرورة الشعرية حالةً ثالثة .

إعراب المضارع :

١٣٩ - وَكُلُّ فِعْلٍ بِضَمٍّ أَنْتَ تَرْفَعُهُ

فَبِالسُّكُونِ لَدَى الْإِعْرَابِ قَدْ جُزِمَا

١٤٠ - وَكُلُّ مُعْتَلٍّ فِعْلٍ فَهُوَ مُنْجَزَمٌ

بِالْحَذْفِ، مَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا فَقَدْ وَهَمَا

لا يخلو المضارع إما أن يكون آخره صحيحاً أو معتلاً .

فإن كان صحيح الآخر تعين رفعه بالضمّة الظاهرة في آخره، وجرّمه

بسكون ظاهر في آخره كذلك، كقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾

[الإخلاص: ٣] .

فإن كان معتلاً الآخر، وسبقه جازم وجب حذف حرف العلة، وأوا كان أو

ألفاً أو ياءً .

فالأول، كقوله تعالى : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق : ١٧] .
والثاني، نحو قوله سبحانه : ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة : ١٨] ، وكقول

زهير :

مَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَائِيَا يَنْلِنَهُ
وَإِنْ يَرُقَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

والثالث، كقوله تعالى : ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس : ٢٣] .
والى كَوْنِ الواو، والألف، والياء أَحْرَفَ عِلَّةً، ووجوب حذفها في المضارع

المجزوم أشار السيوطي في فريده بقوله :

وَالْفِعْلُ إِنْ يُخْتَمَ بِوَاوٍ أَوْ أَلِفٍ
وَالْيَاءِ مُعْتَلٌّ فَفِي الْجَزْمِ حُذْفٌ

أحكام العوامل :

١٤١ - وَحُكْمُ بَابِ فَبَابٍ قَدْ عَزَمْتُ عَلَى
تَقْصِيْلِهِ، فَلْتَكُنْ لِلْفَهْمِ مُعْتَزِمًا

١٤٢ - وَالْقَوْلُ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الْعَوَامِلِ حُذْفٌ
فِيهِ، وَخُضُّ كُلِّ بَحْرِ لِلْكَلامِ طَمًا

١٤٣ - أَصْلُ الْكَلَامِ ابْتِدَاءً بَعْدَهُ خَبْرٌ
كِلَاهُمَا ظَلَّ فِيهِ الرَّفْعُ مُلْتَزِمًا

لَمَّا فَرَعَ النَّاطِمُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى أَنْوَاعِ الْمَعْرَبَاتِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ
العوامل، فنصَّ على أن المبتدأ أصل في الجملة الإسمية، والخبر فرع تابع له.
كما قرَّرَ أن الرفع لازم في المبتدأ والخبر كليهما .

١٤٤ - فَإِنْ أَتَى نَاسِخٌ لِلْإِبْتِدَاءِ غَدَاً
بِحُكْمِهِ غَيْرٌ مُبْتَقٍ ذَلِكَ الْحُكْمًا

خصَّص في البيت ما أطلق القول به من وجوب رفع المبتدأ والخبر، فقَيِّدهُ
بألا يتقدمه ناسخ يؤثر في رُكْنِي الجملة الاسمية رَفْعًا أو نَصْبًا، فيتغير به
الحكم الأصل الذي هو الرفع .

١٤٥ - وَالنَّاسِخَاتُ إِلَى أَفْعَالٍ أَفِيدَةٍ

وَفِعْلٌ نَقْصٌ، وَحَرْفٌ جَمَعُهَا قُسِمًا

١٤٦ - فَبَعْضُهَا يَنْصِبُ الْإِسْمِينَ فِي نَسَقٍ

كَمِثْلِ «ظَنَّ» وَمَا فِي سَلْكِهَا انْتِظَامًا

١٤٧ - وَبَعْضُهَا رَافِعٌ اسْمٍ نَاصِبٍ خَبْرًا

كَمِثْلِ «كَانَ» وَمَا فِي بَابِهَا ارْتِسَامًا

١٤٨ - وَبَعْضُهَا نَاصِبٌ اسْمٍ رَافِعٍ خَبْرًا

كَمِثْلِ «إِنَّ» وَمَا فِي شِعْبِهَا اقْتِحَامًا

الناسخات : جمع ناسخة، وأراد بها معنى الأداة، والنسخ لغة (١) بمعنى

الإزالة. واصطلاحًا : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أقسام :

١ - ما يدخل على المبتدأ والخبر، فينصبهما، فيكون الأولُ مفعوله الأول،
والثاني مفعوله الثاني، كقوله تعالى : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾
[الإسراء : ١٠٢]، والأصل : فرعون مَثْبُورٌ .

وهذا هو مراد الناظم بقوله : * فبعضها ينصب الاسمين * ... البيت

٢ - ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ
رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان : ٥٤]، والأصل : رَبُّكَ قَدِيرٌ .

٣ - ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إن وأخواتها، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ
السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ [طه : ١٥]، والأصل : الساعَةُ آتِيَةٌ، وقول أبي العتاهية :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا

فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشَيْبُ

(١) انظر مادة (نسخ) في اللسان، وتاج العروس ٣٥٥/٧-٣٥٦ (ط/ الكويت).

والأصل : الشباب يعود .

١٤٩ - وَالْحَقُّ فِي كُلِّ بَابٍ أَنْ يُبَيِّنَ مَا

يَحِقُّ أَنْ يُنْتَحَى فِيهِ وَيُلْتَزَمَ

١٥٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَيْدًا بِهِ وَبِمَا

يَكُونُ أَصْلًا، وَكُنْ بِالْفَرْعِ مُحْتَمًا

يُؤَلَّفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ جَمَلَةً مَفِيدَةً. ويفارق الأول الثاني في أنه

مُخَبَّرٌ عَنْهُ، أما الثاني فمُخَبَّرٌ بِهِ. ويسمى المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً.

والسرّ في كَوْنِ الْمَبْتَدَأِ أَصْلًا، وَالْخَبَرِ فَرْعًا أَنْ الْأَوَّلَ مُحْكومٌ عَلَيْهِ، فَحَقُّهُ

التقديم لِيَتَحَقَّقَ تَعَقُّلُهُ، فيكون حقّ الخبر التأخير لأنه محكوم به^(١).

والمعتمد أن بالمبتدأ والخبر كليهما تتم الفائدة، خلافاً لمن زعم أن تمام

الفائدة يحصل بالخبر وحده .

وقد ردّ على صاحب الخلاصة قوله :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُنْتِزِعُ مِنَ الْفَائِدَةِ

كَ «اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ»

لأنه يتسع ليشمل الفاعل الذي تتم به الإفادة أيضاً^(٢).

وأدق ما حدّ به الخبر أنه: «الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة»، لأنه في

قول المُعَرَّفِ: «مع المبتدأ» قيّداً يخرج به الفاعل الذي لا ينتظم منه جملة إلا مع

الفعل .

عامل الرفع في المبتدأ والخبر :

١٥١ - وَالْإِبْتِدَاءُ كِلَا الْإِسْمَيْنِ مُرْتَفِعٌ

بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي قَدْرٌ اخْتِصَامًا

(١) شرح التصريح: ١٧٠/١.

(٢) ابن عقيل: ١٦٠/١.

اختلف في العاملِ الرَّفَعِ في المبتدأ والخبر على أقوال :

- ١ - مذهب سيوييه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ .
- ٢ - أن الابتداء عامل فيهما معاً. وهو مذهب جماعة من النحاة .
- ٣ - أنهما يترافعان، وهو المشهور من مذهب الكوفيين، واختاره السيوطي^(١).
والراجح المذهب الأول :

وأما القول الثاني - وهو ما اختاره الناظم - فغير قوي، لأن الابتداء عامل معنوي، وهو ضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .

وقول الناظم : * وإن كان في الثاني قد اختلفا * مَحْمُولٌ على اختلاف البصريين والكوفيين في رافع الخبر، فذهب الفريق الأول إلى أنه مرتفع بالمبتدأ على الراجح، وذهب الكوفيون إلى القول بالترافع، ومعناه : أن الخبر يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر .

وقد صحح ابن مالك رأي البصريين في كافيته وخلصته، فقال في الأولى:

وَخَبْرًا بِمُبْتَدَأٍ، أَوْ بِأَبْتَدَأٍ
أَوْ بِهِمَا ارْفَعُ، وَالْمُقَدَّمُ اعْضُدَا
وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ : الْجُزْآنِ قَدْ
تَرَفَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَتَدُّ

وقال في الثانية :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَأِ
كَدَاكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

(١) الهمع: ٩٥/١، والمطالع السعيدة: ١٧٦/١.

النسبة بين المبتدأ والخبر :

- ١٥٢ - تُفِيدُ نِسْبَةً إِخْبَارٍ لِمَبْتَدَأٍ
مَعْنَى إِذَا ارْتَبَطَ اللَّفْظَانِ وَالْتَحَمَا
- ١٥٣ - تُفِيدُ نِسْبَةً مَجْهُولٍ لِمَعْرِفَةٍ
مَعْنَى، كَقَوْلِكَ : «زَيْدٌ مُكْرِمٌ حَكَمًا»
- ١٥٤ - وَنِسْبَةً بَيْنَ مَعْلُومَيْنِ قَدْ عَلِمْتَ
تُفِيدُ إِقْرَارَ مَنْ لَمْ تَدْرِ مَا كَتَمَا
- ١٥٥ - وَنِسْبَةً بَيْنَ مَعْلُومَيْنِ قَدْ عُرِفَا
عَلَى انْفِرَادٍ تُفِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا
- ١٥٦ - وَنِسْبَةً بَيْنَ مَجْهُولَيْنِ إِنْ عَدِمْتَ
إِحَاطَةً لَمْ تُفِيدُ فِكْرًا وَلَا فَهَمًا

حاصل ما في الآيات - والله أعلم - أن إسناده الخبر للمبتدأ ونسبته إليه يفيد معنى حسب هياتهما تعريفاً وتنكيراً^(١).

فإذا كان المبتدأ معرفة، والخبر نكرة أفادت نسبته إليه المعنى المستفاد منه، كقول الناظم : «زَيْدٌ مُكْرِمٌ حَكَمًا». فالمعنى المستفاد من هذه النسبة هو ثبوت الكرم لزيد. وهذا معنى قوله : تفيد نسبة مجهول لمعرفة .. البيت وإذا كانا معرفتين، فلا يخلو إما أن يكون المخاطب يعلم النسبة بينهما، أو يعلم كلاً على انفراد من غير نسبة. فالأول كمن يعلم «علياً» ويعلم أن له أخاً، ولكنه يجهل اسمه، فإذا أخبره مخبرٌ بقوله : «محمد أخو علي»، فالنسبة بينهما تفيد إقرار المتكلم بابتدائية الأول منهما، وإن لم يدرك ما كتّمه المتكلم وتوآه من ابتدائية الأول والثاني لصلاحيّة كلّ منهما أن يُخبرَ عنه ويُخبرَ به. والنسبة

(١) انظر هذا البحث في: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: ٣٠٨-٣٠٥. تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان. ط/ دار الرشيد. العراق.

المعلومة بينهما سابقًا عند المخاطب هي وجود الأُخُوَّةِ لِعَلِيٍّ.

وهذا مفهوم بيت الناظم: ونسبة بين معلومين قد علمت .. البيت .

وأما إذا كان المخاطب يَعْلَمُ كُلاًّ من المُعْرَفَيْنِ على انفراد، كمن يعلم «عَلِيًّا» ويعلم «مُحَمَّدًا»، ولكنه يجهل أنهما أَخَوَانِ. فإذا أخبره مُخْبِرٌ بقوله : «عَلِيٌّ أَخُو مُحَمَّدٍ» فالنسبة بينهما أفادت عند المخاطب الجَمْعَ بينهما، أي : أنهما أخوان .

وهذا معنى قوله : ونسبة بين معلومين قد عرفا ... البيت .

وَإِذَا كَانَا مَعًا نَكَرَتَيْنِ لَمْ تَحْصُلْ مِنَ النِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا فَائِدَةٌ، كَقَوْلِكَ : «رَجُلٌ ذَاهِبٌ»، لأن كل واحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من ذاهب. وهذا مراد الناظم بقوله : * ونسبة بين مجهولين * ... البيت. وقوله : * إن عدمت إحاطة * مفهومة أنه إذا وُجِدَ تَخْصِيصٌ جاز الإخبار بالنكرة عن النكرة، وحصلت بذلك الفائدة، كقولك : «رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَاضِرٌ فِي بَيْتِنَا» .

الترتيب بين المبتدأ والخبر :

١٥٧ - وَحَقُّ مَا ابْتَدَأُوا التَّقْدِيمُ عِنْدَهُمْ

وَرِيئًا قَدَّمَوْا الْأَخْبَارَ رِيئًا

الأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، وحق الأول أن يتقدم على الثاني لأن الخبر وَصَفٌ في المعنى، وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف. ويجوز مخالفة الأصل إذا أُمنِ اللَّبْسِ. وقد يعرض لكل منهما ما يجعل تقديمه واجبًا .

فيجب تقديم المبتدأ على الخبر في مواضع أشهرها :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، وليس هناك قرينة تُعَيِّنُ أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه، نحو : «أخوك عَلِيٌّ» إن أردت الإخبار عن الأخ، و«عَلِيٌّ أخوك» إن أردت الإخبار عن علي.

٢ - أن يكون الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، كقولك : «الطيورُ تهاجرُ طلباً للقوتِ والدَّفءِ» فالجملة الفعلية «تهاجر» خبر للمبتدأ : «الطيور»، فلو قدّمت الخبر لصار المبتدأ فاعلاً، وفيه من اللبسِ ما لا يخفى .

٣ - أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، كأن يقترنَ الخبرُ بإلاً لفظاً، كقوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران : ١٤٤]، أو معنىً، نحو قوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود : ١٢] .

٤ - أن يكون المبتدأ مقترناً بلام الابتداء، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

٥ - أن يكون المبتدأ اسماً مستحقاً للصدارة، كأسماء الشرط، نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣]، وأسماء الاستفهام، كقوله سبحانه : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه : ١٧] و«مَا» التعجبية، كقول أبي دلّامة :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا

وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

والى هذه المواضع التي يتعين فيها تقديم المبتدأ وجوباً أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤخَّرَا

وَجَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا

فَامْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْءَانِ

عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبْرَا

أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنَحَصْرًا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَاءً

أَوْ لَأَزِمِ الصِّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا؟

ويجب تقديم الخبر في أربعة مواضع :

١ - أن يكون تأخيرته يوقع في لبس ظاهر، كما إذا كان الخبر جملةً أو شبهها، والمبتدأ نكرة، لأن الجملة أو شبهها بعد النكرات صفات، نحو : «عندي درهم»، و«في الدار رجل» .

٢ - أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ، نحو : «مَا عِنْدِي إِلَّا دِرْهَمٌ»

٣ - أن يكون الخبر ممّا تجب له الصدارة، نحو : «أَيْنَ زَيْدٌ؟»

٤ - أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو : «في الدارِ صَاحِبُهَا»، وكقوله تعالى : ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد : ٢٤]، ومنه قول الشاعر^(١) :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ

عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فيجب تقديم الخبر في الأمثلة الثلاثة لما في تأخيرته من عود الضمير على

ما بعده لفظاً ورتبةً، وهو مُمتنعٌ إلا فيما استثنى في قول القائل :

وَعَوْدُ مُضْمَرٍ عَلَيَّ مَا بَعْدَهُ

لَفْظًا وَرُتْبَةً فَحَصَّصَ لِعَوْدِهِ

فِي مُضْمَرِ الشَّأْنِ، وَرُبَّ، وَالْبَدَلِ

نِعْمَ وَيئسَ وَتَنَازَعِ الْعَمَلِ

وإلى هذه المواضع أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرٌ

مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ

مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًّا يُخْبَرُ

(١) البيت في سمط الألقى: ٤٠١/١. تحقيق: عبد العزيز الميني. ط / لجنة التأليف، وقد عزاه البكري لنصيب، ويُعزى كذلك للمجنون.

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ

ك : «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيحًا» ؟

وَحَبْرَ الْمُحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا

ك : «مَالَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا»

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ، نحو : «قَائِمٌ زَيْدٌ» و«ذَاهِبٌ عَمْرُو»، وَمَنْعُهُ

الكوفيون. وإلى ما اشتهر من جواز تقديمه عند البصريين أشار الناظم بقوله :

* وربما قدموا الاخبار ريتما * .

الإخبار بمعنى المبتدأ أو ما تضمنه أو التزمه :

١٥٨ - وَالْمُبْتَدَأُ أَخْبَرُوا عَنْهُ بِمَا هُوَ هُوَ

وَمَا تَضَمَّنَهُ أَوْ مَا قَدَرِ التَّزَمًا

لا يخلو الخبر إما أن يكون مفردًا أو جملة .

فإن كان جملة، فلا بد من اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ، إلا إذا كانت

نفس المبتدأ في المعنى، كقوله صلى الله عليه وسلم : «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا

وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»^(١)، ونحو قولك : «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«اللهُ رَبُّنَا»،

لأن القائم هو «زيد» والرب هو «الله». وهذا هو مفهوم قول الناظم : * والمبتدأ

أخبروا عنه بما هو هو * .

وأما قوله : * وما تضمنه أو ما قد التزمنا *، فنحو قولك : «هو حَاتِمٌ

جُودًا»، أي كريم، و«هو فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، أي ظالم .

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ. كتاب القرآن: ٢١٥/١. حديث رقم: ٣٢، وكتاب الحج:

١/٤٢٢-٤٢٣ حديث رقم: ٢٤٦. ط/ محمد فؤاد عبد الباقي.

الإخبار بمشابهة المبتدأ أو معادلته :

١٥٩ - مِمَّا يُشَابِهُهُ أَوْ مَا يُعَادِلُهُ

سَيِّانٍ أَصْبَحَ فَرْدًا ذَاكَ أَوْ أُمَّمَا

يشير إلى أن المبتدأ قد يُخبر عنه بما أشبهه أو عادله، فالأول نحو قولهم: «أبو يوسف أبو حنيفة»، أي كأبي حنيفة، والثاني كقوله تعالى : ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب : ٦]، أي أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تعادل أمهات المؤمنين في الأحكام، ونحو قولك : «هو أُمَّة» أي يعادل أُمَّة .

الإخبار بالمسبب عن المبتدأ أو المضاف له :

١٦٠ - وَبِالْمُسَبَّبِ عَنْهُ وَالْمُضَافُ لَهُ

إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ مُنْقَمًا

معنى البيت - والله أعلم - أن الخبر قد يرد مسبباً عن المبتدأ، نحو قولك: «الَّذِي يَدْخُلُ الدَّارَ فَلَهُ مَكْفَأَةٌ»، فالخبر مُسَبَّبٌ عن دخول الدار، و«الذي» هاهنا مُشَبَّهٌ بالشرط .

ويُحتمل قول الناظم : «وبالمسبب عنه» الإشارة إلى تجرد الجملة الخبرية من الضمير، وهي التي حددها النحاة بقولهم :

«أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه»^(١)، كقول

ذي الرمة :

وَإِنْسَانَ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً

فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

ففي جملة «يبدو» ضمير عائد على «إنسان» المبتدأ، وهي معطوفة بالفاء على جملة «يحسر الماء» والله أعلم .

(١) انظر المغني: ٦٥١ ط/د. مازن المبارك ورفيقه. والهمع: ٩٨/١ ط/ دار المعرفة - بيروت.

وقول الناظم : * والمضاف له * قد يكون أراد به - والله أعلم - أن الخبر يجب تقديمه على المبتدأ إذا كان ظرفاً مضافاً لاستفهام، نحو : «صَبِحُ أَيَّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟» أو يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : «هُوَ عَدْلٌ»، أي : ذُو عَدْلٍ، لِأَنَّهُ لَا يُخْبِرُ بِالمصدر عن الذات، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مِنْ اتَّقَى﴾ [البقرة : ١٨٩]، قالوا: أَي بِرٌّ مَنْ اتَّقَى، فَحُذِفَ المضافُ، وَأَقِيمَ المضافُ إليه مقامه .

الإخبار عن المبتدأ بنقيضه :

١٦١ - وَبِالنَّقِيضِ الَّذِي مِنْهُ يُدَالُ كَمَا

قَالُوا : تَحِيَّتُهُ ضَرْبٌ بِهِ أَلْمَا

يريد أن الخبر قد يكون نقيض^(١) المبتدأ وعكسه، فالتحية خبرها السلام. أما أن يكون خبرها الضرب، فإنما ذلك على التمثيل، وإقامة الضرب مقام التحية على سبيل الطرافة والتخيل .

وقول الناظم : * تحيته ضرب به ألما * مأخوذ من قول عمرو بن معديكرب :

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ

تَحِيَّتُهُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيحٌ

فالضرب لا يكون تحية. والمعنى أنهم يُعْطُونَ بَدَلَ الإِنْصَافِ الظُّلْمَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ غَيْرَهُ، وَلِأَنَّ النِّصْفَةَ لَا تُصْلِحُهُمْ وَلَا تَوَافِقُهُمْ^(٢) .

(١) قال الجرجاني في تعريفاته: نقيض كل شيء رفع تلك القضية، فإذا قلنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، فنقيضها أنه ليس كذلك، ص ١٢٨. ط/ الدار التونسية للنشر.

(٢) انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٨١/٢. تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط/ لجنة التأليف، ط ١.

١٦٢ - وَمُسْنَدُ الْخَبْرِ اِقْسِمُهُ لِمُنْفَرِدٍ
لِجَامِدٍ وَلِمُشْتَقٍّ قَدْ اِنْقَسَمَا

تقدّم أن الخبر لا يخلو إما أن يكون مفرداً أو جملة .

فإن كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو مُنْزَلاً منزله، فالأول، نحو :

«زيد منطلق»، والثاني مثل : «أبو يوسف أبو حنيفة». فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، وإنما نُزِلَ منزلته في العلم .

واعلم أن الخبر المفرد ضربان : جامد ومشتق .

فأما الجامد، فهو ما ليس فيه معنى الوصف، نحو «هَذَا شَجَرٌ» .

وأما المشتق فهو ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، نحو : «ذُو الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ مَحْبُوبٌ» .

والوصف المشتق قَدْ يَكُونُ اسْمَ فاعِلٍ، أو اسم مفعول كما في المثال، أو صفة مشبهة، أو غَيْرَهَا وإذا كان الخبر جامداً فَرَعَّ من ضمير يعود على المبتدأ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ معنى المشتق، نحو : «زَيْدٌ أَسَدٌ»، أي: شجاع. وإن كان مشتقاً تَحَمَّلَ الضمير، مالم يرفع ظاهراً، نحو : «زَيْدٌ حَاضِرٌ» .

ومثال ما رفع ظاهراً، فامتنع عَوْدُ الضمير فيه على المبتدأ قولك : «زَيْدٌ

فَائِزٌ أَخْوَاهُ»، فـ «أخوَاهُ» فاعل مرفوع باسم الفاعل : «فائز» الذي عَمِلَ عَمَلَ فعله، والفاعل ظاهر، فامتنع بظهوره عَوْدُ الضمير على المبتدأ من الخبر.

والى هذا أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ

يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

وإذا تَعَيَّنَ تَحَمَّلَ الخبر ضَمِيرَ المبتدأ وجبت مطابقتُهُ له إفراداً، وتثنية،

وجمعاً وتذكيراً، وتأنياً، مثل : «زَيْدٌ حَاضِرٌ»، و«سَعَادٌ مَحْبُوبَةٌ»، و«الولدان

مجتهدان»، و«البنتان مؤدبتان»، وقوله تعالى : «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى

النِّسَاءِ ﴿النِّسَاءُ: ٣٤﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ» (١).

فإنَّ عَرِيَّ الخَبْرُ من ضمير يعود على المبتدأ جاز الوجهان: المطابقة وعدمها.

فالأول، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» (٢).

والثاني، مثل: «النَّاسُ قِسْمَانِ: عَالِمٌ وَمَتَّعَلِمٌ، وَلَا خَيْرَ فِيمَا بَيْنَهُمَا».

١٦٣ - وَجَمَلَةٌ نَاسَبَتْ مَا خَبَرُوا هِيَ أَوْ

مَا نَاسَبَتْهُ وَلَا التَّطَاطُتْ بِهِ رَحِمًا

يريد أن الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون مناسبة للمبتدأ، أو أجنبية عنه. فالأولى، نحو قول المتنبي:

ذُو الْعَقْلِ يَشْقَى فِي النَّعِيمِ بِعَقْلِهِ

وَأَخُو الْجَهَالَةِ فِي الشَّقَاوَةِ يَنْعَمُ

فجملة: «يشقى» ناسبت الأخبار عن المبتدأ «ذو»، وكذا جملة «ينعم» في إخبارها عن المبتدأ: «أخو» والثانية، مثل: «زَيْدٌ يُسَافِرُ عَمْرُو»، فجملة «يسافر عمرو» أجنبية عن المبتدأ، غير مناسبة له، إذ معنى الإخبار لا يتم بها، والجملة كلها مفككة لا تفيد معنى، لانقطاع الصلة بين أجزائها.

١٦٤ - وَالظَّرْفُ بِالْحَرْفِ أَوْ لَا حَرْفَ يَصْحَبُهُ

فِي الْوَقْتِ وَالْأَيْنِ مُحْتَصَاً وَمُنْبَهَمًا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض. باب ترك الحائض الصوم: ٦٤/١، وفي الزكاة باب الزكاة على الأقارب: ١١٩/٢، ومسلم في الإيمان باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات: ٨٧-٨٦/١ (ط/محمد فؤاد عبد الباقي)، وأبو داود في كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه: ٥٩/٥، والترمذي في الإيمان، باب استكمال الإيمان وزيادة والنقصان: ١٢٢/٤، وابن ماجه في الفتن باب فتنة النساء: ٤٨٣/٢.

(٢) أخرجه البخاري في اللباس. باب من جر إزاره من غير خيلاء: ١٤١/٧.

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر، وهو أن يقع شبه جملة من الظرف، أو الجار والمجرور .

وقول الناظم : * والظرف بالحرف * أراد به الجار والمجرور، و* لا حرف له * قصد به الظرف المشهور، وكلاهما في محل نصب على الظرفية. وإلى هذا أشار القائل بقوله :

وَمَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ
مَحَلُّهُ نَصْبٌ لَدَى الْجُمُهورِ

فمثال الخبر الواقع شبه جملة من الظرف والمضاف قول النبي صلى الله عليه وسلم : «الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأُمَّهَاتِ»^(١)، والجار والمجرور نحو قول الشاعر :

لِلْعِيدِ يَوْمٌ مِنَ الْأَيَّامِ مُنْتَظَرٌ
وَالنَّاسُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْكَ - فِي عِيدِ

ويشترط في الخبر الواقع شبه جملة أن يكون تاماً تحصل الفائدة بمجرد ذكره، ويكون هو نفسه الخبر على المشهور، وهو ما تقرّر في قول صاحب الخلاصة :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ
نَاوِيْنٍ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرُّ

والظرف نوعان : ظرف مكان، وظرف زمان، وهو ضربان :

١ - مختص، ك: «الآن»، نحو قوله تعالى : ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة : ٧١]، وقوله جلّ شأنه : ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف : ٥١]، وهي اسم زمان مختص بالحاضر .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤٢٩/٣، والنسائي في الجهاد. باب الرخصة في التخلف لمن له والدة: ١١/٦.

واعلم أن التخصيص يكون بأحد أربعة أشياء : أل، أو العلمية، أو العدد، أو الوصف .

٢ - مبهم، ك : «يَوْمَ» و«زَمَنَ» نحو قولك : «بَلْ زَيْدٌ الْيَوْمَ، وَعَمْرُو غَدًا»، جواباً على قول القائل : «عَمْرُو مُسَافِرٍ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ غَدًا» .

ولا يخلو الظرف مِنْ أَنْ يَقَعَ خَبْرًا عَنِ اسْمِ الْجُثَّةِ، أو اسم المعنى :
فالأول ما كان شخصاً مرثياً، والثاني ما كان حَدَثًا كالمصادر، مثل العلم، والقدرة...

فإذا كان المبتدأ جثة لم يجز الإخبار عنه إلا بظرف مكان، نحو قولك : «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«عَمْرُو خَلْفَكَ»، وإذا كان المبتدأ اسم معنى جازَ أَنْ يُخْبَرَ عنه بالمكان والزمان .

قال ابن يعيش : والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أُخْبِرَتْ باستقرارها في بعض الأماكن يثبت اختصاصها بذلك المكان، مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث - أي اسم المعنى - يقع في مكان دون مكان، مثال ذلك قولك : «زَيْدٌ خَلْفَكَ» فـ «خَلْفَكَ» خبر عن زيد، وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه «زيد»، بأن يكون أمامك، أو بيمينك، أو في جهة أخرى غيرهما. فإذا خصصت بـ «خلفك» استفاد المخاطب مالم يكن عنده، وكذلك : «الْقِتَالُ أَمَامَكَ» أن يقع في مكان غير ذلك .

وأما ظرف الزمان، فإذا أُخْبِرَتْ به عن الحدث أفادَ، لأنَّ الأَحْدَاثَ ليست أموراً ثابتة موجودة في الأحيان، بل هي أغراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت : «الْقِتَالُ الْيَوْمَ، أو الْخُرُوجُ بَعْدَ غَدٍ» استفاد المخاطب مالم يكن عنده لجواز أن يَخْلُوَ ذلك الوقت من ذلك الحدث. وأما الجُثَّةُ فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاصَ لظولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أُخْبِرَتْ وقلت : «زَيْدٌ الْيَوْمَ أو عمرو السَّاعَةَ» لم تفد المخاطبَ شيئاً ليس عنده، لأنَّ التقدير : زيد حال أو مستقر في اليوم،

وذلك معلوم، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد^(١) .. ا هـ .

وقد قيل في نحو : «الهِلَالُ اللَّيْلَةَ» أنه ضرب من الإخبار بالزمان عن الجثة على ظاهر اللفظ. ومنهم من يمنعه ويقول : هو على حَذْفٍ مضاف، والتقدير : طلوع الهلال الليلة، فيكون من قبيل الإخبار بالزمان عن اسم المعنى، وهو الطلوع .

وإلى هذا الحكم أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا
عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبَرًا

كَوْنُ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ ضَمِيرًا :

١٦٥ - وَكُلُّ مَا جَعَلُوا مِنْ جُمْلَةٍ خَبَرًا

فَالْمُضْمَرَاتُ غَدَتْ فِي رِبْطِهَا عَصَمًا

تقدّم أن الخبر حين يقع جملةً يشترط فيه أن يشتمل على رابط يربطه بالمبتدأ .

ونصّ الناظم في البيت على أن الرابط لازم، وهو أقسام، أصلها وأقواها :

الضمير الراجع إلى المبتدأ . ظاهراً كان أو مُقَدَّرًا أو مَحْدُوفًا

فالأول، نحو : «الظُّلْمُ مَرْتَعُهُ وَخَيْمٌ»، والثاني، مثل : «الْحَقُّ يَعْلُو»، والثالث،

نحو : «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ» والتقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ .

وما سوى الضمير نائبٌ منابه، وذلك كاسم الإشارة، والعموم، وتكرار

المبتدأ .

فالأول، نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف : ٢٦]،

(١) شرح المفصل : ٨٩/١ - ٩٠ .

والثاني، مثل : مُحَمَّدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ»، والثالث، نحو قوله سبحانه : ﴿الْحَاقَّةُ مَا
الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة : ١] .

ويجوز أن تخلو جملة الخبر من الضمير لوجوده في جملة بعدها معطوفة
عليها بالفاء، كقول ذي الرمة :

وَأَنْسَانَ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً
فَيَبِيدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرِقُ

أقسام الجملة الخبرية :

١٦٦ - فَجُمْلَةٌ الْإِبْتِدَاءِ اسْتُعْمِلَتْ خَبْرًا
تَقُولُ : «زَيْدٌ أَبُوهُ كَاسِبٌ خَدَمًا»

١٦٧ - وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ فِي الْأَخْبَارِ وَأَقْعَةٌ
تَقُولُ : «صَوَّبُ الْحَيَا مِنْ جُودِكَ احْتِشَمًا»

١٦٨ - وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ مِمَّا يُخْبِرُونَ بِهِ
تَقُولُ : «زَيْدٌ مَتَى مَا يَقْتَدِرُ رَحِمًا»

يشير إلى أن الخبر يقع جملة اسمية، وفعلية، وشرطية.

فالأولى، نحو قوله : «زَيْدٌ أَبُوهُ كَاسِبٌ خَدَمًا». «فزيد» مبتدأ أول، و«أبو»
مبتدأ ثان، و«كاسب» خبر المبتدأ الثاني، وخبر المبتدأ الأول الجملة الاسمية من
المبتدأ الثاني وخبره .

والثانية، مثل قوله : «صَوَّبُ الْحَيَا مِنْ جُودِكَ احْتِشَمًا». ف «صوب» مبتدأ
و«احتشم» جملة فعلية خبره وقد اجتمعت الحالتان في قول الشاعر :

الْبَغْيُ يَصْرَعُ أَهْلَهُ
وَالظُّلْمُ مَرْتَعُهُ وَخَيْمُ

والثالثة، نحو قوله : «زيد متى ما يقتدر رحيم». ف «زيد» مبتدأ. و«متى»

اسم شرط جازم، و«ما» زائدة، و«يقدر» فعل الشرط، و«رحم» جوابه، والجملة الشرطية، من اسم الشرط وفعله وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «زيد» .
واعلم أن للنحاة في الجملة الشرطية قولين^(١) :

١ - أنها فعلية إن كان صدرها حرف شرط وفعل، أو اسم شرط معمول لفعله، لأن المقصود بها هو جملة الشرط، وهي بعد الأداة، أو جملة اسمية إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله.

٢ - أنها جملة شرطية، نصَّ على ذلك الزمخشري^(٢)، ومثَّل لها بقوله: «بَكْرٌ
إِنْ تُعْطِه يَشْكُرْكَ» .

قال ابن يعيش^(٣) : فهذه الجملة - يريد الشرطية - وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو : «قَامَ زَيْدٌ»، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر. فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء .

اقتران الخبر بالفاء :

- ١٦٩ - وَالْفَاءُ فِي الْخَبْرِ الْمُضْحِي لَهُ سَبَبًا
وَصَلُّ وَوَصَفٌ لِمَنْكُورٍ قَدْ انْبَهَمَا
١٧٠ - يَجُوزُ إِلْحَاقُهَا، وَالْفَاءُ مَدْخَلُهَا
فِي غَيْرِ ذَاكَ مِنَ الْأَخْبَارِ قَدْ حَرُمَا

(١) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة. ص: ١٩١٨. ط / دار الآفاق الجديدة، ط ٣.

(٢) المفصل: ٢٤. ط / دار الجيل.

(٣) شرح المفصل: ٨٩/١.

يقول : إن الفاء الدالة على السببية يجوز إلحاقها بالخبر الذي أضحت صلة الموصول سبباً له، أو صار الوصف لمبتدأ نكرة مبهمة لدالاتها على العموم. وإليك بيان ذلك :

١ - أن يكون المبتدأ اسماً موصولاً، كـ «أل»، نحو قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور : ٢]، أو غير «أل» صلته : فعل، أو ظرف، أو جار ومجرور، شرط دلالة صلته على المستقبل .

فالأول، نحو : «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ مَكافَأَةٌ عِنْدِي» .

والثاني، مثل : «الَّذِي عِنْدَكَ فَهُوَ نَافِعٌ» .

والثالث، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل : ٥٣] .

٢ - أن يكون المبتدأ نكرة موصوفةً بفعل، أو ظرف، أو جار ومجرور، أو يكون لفظ «كل» مضافاً إلى اسم موصول، أو إلى نكرة موصوفة، أو يكون المبتدأ موصوفاً بالموصول المذكور .

فالأول، نحو : «رَجُلٌ يَعْمَلُ صَالِحًا فَهُوَ مَأْجُورٌ» .

والثاني، مثل : «دِرْهَمٌ عِنْدَكَ فَهُوَ نَافِعٌ» .

والثالث، نحو : «طَالِبٌ فِي الْجَامِعَةِ فَهُوَ مَوْفِقٌ» .

والرابع، مثل : «كُلُّ أَذِي يَأْتِينِي فَلَهُ مَكافَأَةٌ» .

والخامس، نحو : «كُلُّ رَجُلٍ يَعْمَلُ صَالِحًا فَهُوَ مَأْجُورٌ» .

والسادس، مثل : «الْعَمَلُ الَّذِي تَعْمَلُهُ فَهُوَ نَافِعٌ» .

وما اشترط في دلالة الصلة على المستقبل مشروط أيضاً في الصفة .

وفيما عدا هذين الموضعين يمتنع دخول الفاء على الخبر .

وأما دخولها بعد «أما» في نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾

[فصلت : ١٧]، فليس لذات المبتدأ كما تقدم في كونه موصولاً بصلة، أو

موصوفاً بصفة، بل لأجل «أما» المتضمنة معنى الشرط لنيابتها عن «مهما». قال

ابن مالك رحمه الله :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا
- تَلِّوْ تَلْوَهَا وَجُوبًا - أَلْفَا

فدخولها هنا واجب، وليس هو موضوع الكلام عند الناظم .
وبذلك يُعلم أنه لا اعْتِرَاضَ على قوله : ... والفا مدخلها في غير ذلك من
الأخبار قد حرّمًا .

١٧١ - وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ مَوْصُولٍ لَهُ خَبْرًا

لَمْ تُلْفِ فِيهِ لِحَرْفِ الْفَاءِ مُقْتَحَمًا

معنى البيت - والله أعلم - أن الاسم الموصول إذا جعل خبراً لأحد المتقدمين
المفهومين سابقاً، وهما : الموصول أو الموصوف امتنع اقترانه بالفاء.
فالأول، نحو: «الَّذِي يَتَّقِي اللَّهَ وَيُنْفِقُ مَالَهُ فِي سَبِيلِهِ الَّذِي يَفُوزُ بِالدَّرَجَاتِ
الْعُلَى»، والثاني مثل : «رَجُلٌ مَأْجُورٌ الَّذِي يَعْمَلُ صَالِحًا»، فَيَمْتَنِعُ أن يقال :
«فالذي يفوز» أو «فالذي يعمل صالحًا» .

تَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ لِتَعَدُّدِ الْمَبْتَدَأَاتِ :

١٧٢ - وَقَدْ تُفَصَّلُ أَخْبَارُ مُرْتَبَةً

مِنْ ابْتِدَاءِ أَتْهَهَا قَدْ قُوْبِلَتْ بِلِمَا

١٧٣ - تَقُولُ : «نُطْقِي وَفِكْرِي وَالْبَنَانُ تَلَا

وَصَاغَ وَأَخْتَطَّ فِي أَمْدَاحِكَ الْكَلِمَا

لَمَّا لَمَوْا : أخذ الشيء بأجمعه^(١) .

والمعنى : أن الجملة قد ترد فيها الأخبار مرتبة على المبتدآت، وهي - عند
تَعَدُّدِهَا - تؤخذ بأجمعه لتقابل المبتدآت بأجمعه .

(١) اللسان (١٤).

وقد مَثَّلَ الناظم لذلك بقوله : «نطقي وفكري والبنان تلا وصاغ واختط في أمداك الكلم» وتوزيع المبتدآت مقابلة للأخبار على النحو الآتي:

نطقي] المبتدآت	تلا] الأخبار
فكري		صاغ	
البنان		اختط	

وإن شئت صياغتها في جمل قلت :

- نُطْقِي تَلَا فِي أَمْدَاكِ الْكَلِمَ .
- فِكْرِي صَاغَ فِي أَمْدَاكِ الْكَلِمَ .
- الْبَنَانُ اخْتَطَّ فِي أَمْدَاكِ الْكَلِمَ .

تَعَدُّ الْخَبْرَ لَفْظًا لَا مَعْنَى :

١٧٤ - وَكَمْ وَكَمْ خَبْرٍ تُلْفِيهِ مُزْدَوِجًا

مِنْ مُوجِبِينَ وَمَنْفِيِينَ قَدْ لُئِمَا

١٧٥ - فَمِثْلُ قَوْلِكَ : «حَلْوٌ حَامِضٌ» هُوَ لَا

حُلُوٌّ وَلَا حَامِضٌ فِي دَوْقٍ مِنْ طَعِمَا

قوله : «كم وكم» أي كثير وكثير، إذ «كم» هنا خبرية، «خبر تلفيه مزدوجاً» أي تجده مُرَكَّبًا من لفظين مُوجِبِينَ لفظًا ومنفِيِينَ مَعْنَى «قد لئما» أي التأمًا، وأنضمَّ أحدهما للآخر، فهما بمعنى خبر واحد وإن كانا يعربان في الاصطلاح خبراً بعد خبر .

وقوله : «فمثل قولك : حلو حامض» مُخَبِّرٌ بهما عن مبتدأ، نحو قولك: «الرمان حلو حامض» و«الرجل طويل قصير»، و«الثوب أبيض أسود»، فالخبران في كل مثال من الأمثلة المتقدِّمة مُوجِبَانِ لَفْظًا ومنفِيَانِ مَعْنَى. فالرمان ليس حلواً ولا حامضاً، بل هو مُزٌّ، والرجل ليس طويلاً ولا قصيراً بل هو معتدل، والثوب ليس أبيض ولا أسود بل هو أبلق. وهذا معنى قول الناظم :

«هُوَ لَا حَلْوٌ وَلَا حَامِضٌ» أي : هو مُزٌّ «فِي ذَوْقٍ مِنْ طَعِمًا» أي فِي ذَوْقِ الَّذِي ذَاقَهُ. «فَمَنْ» مَوْصُولَةٌ، وَ«طَعِمًا» صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ : طَعِمَهُ .

وَقَدْ يَكُونُ النَّاطِمُ يَشِيرُ بِهَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى نُكْتَةٍ قَدْ تَخْفَى عَلَى مَنْ لَمْ يَمَعْنَ النَّظْرَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ أَنَّ قَوْلَكَ : «الرُّمَانُ حَلْوٌ حَامِضٌ»، وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا ظَاهِرُهُ مُخْبِرٌ فِيهِ عَنِ مَبْتَدَأِ بَخْبَرَيْنِ هُمَا فِي الْحَقِيقَةِ مَشْتَرِكَانِ فِي تَأْدِيَةِ مَعْنَى خَبْرٍ وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. فَهُمَا فِي الظَّاهِرِ مُوجِبَانِ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ أَدَاةِ نَفْيِ عَلَيْهِمَا، وَلَكِنَّهُمَا فِي الْمَعْنَى مَنْفِيَانِ عَنِ الْمَبْتَدَأِ، أَي لَيْسَ مَوْصُوفًا بِهِمَا، وَلَا بِأَحَدِهِمَا، بَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِحَالٍ مُتَوَسِّطَةٍ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ الْمَرَازَةُ. وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي اشْتَرَكَا اللَّفْظَانِ : «حَلْوٌ حَامِضٌ» فِي تَأْدِيَتِهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْاسْتِغْنَاءُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ مَا دَامَ الْقَصْدُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٦ - وَاحْذِفْ إِذَا اشْتَرَكَا الْإِسْمَانِ فِي خَبْرٍ

مِمَّا عَطَفْتَ فِذْوِ التَّسْهِيدِ مَنْ حَرَمًا

هَذَا الْبَيْتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - تَابِعْ لِمَا قَبْلَهُ، مُتِمِّمًا لِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَيْنِ الْمَشْتَرَكَيْنِ فِي تَأْدِيَةِ مَعْنَى خَبْرٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : * فِذْوِ التَّسْهِيدِ مِنْ حَرَمًا * مَفْهُومُهُ أَنَّ الرَّأْيَ السَّيِّدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَذْفُ الْعَاطِفِ .

حُكْمُ تَعَدُّدِ الْأَخْبَارِ الْمَشْتَرَكَةِ لِفِظًا وَمَعْنَى، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ :

١٧٧ - وَجِيءَ بِمُشْتَرَكِ الْأَخْبَارِ مُنْفَرِدًا

وَقُلْ : «عَلِيٌّ وَعَمْرٌو مُكْرِمٌ قُنْمًا»

١٧٨ - وَخُذْ بِمَا شِئْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ

«عُمَرُ وَصَالِحٌ صَالِحٌ، أَوْ صَالِحَانِ هُمَا»

لَمَّا قَدَّمَ النَّاظِمَ رَحِمَهُ اللهُ صُورَةَ مِنْ صُورٍ تَعَدَّدَ الخَبَرَ، وَهِيَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ العَطْفُ، أَشَارَ فِي البَيْتَيْنِ إِلَى صُورٍ أُخَرَ .

فَقَوْلُهُ : «وَجِيءَ بِمَشْتَرِكِ الأَخْبَارِ» أَي الأَخْبَارِ المَشْتَرِكَةِ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، وَهِيَ المِتْحَدَةُ فِي المَعْنَى دُونَ اللفظِ بِدَلِيلِ تَمثِيلِهِ بِ : «مَكْرَمٍ وَقَتْمٍ»، إِذْ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ. وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَجِيءَ بِهِ «مُنْفَرِدًا» أَي مَفْرُقًا لِعَدَمِ تَأْتِي تَنْثِيئِهِ أَوْ جَمْعِهِ، إِذْ شَرَطَ ذَلِكَ اتِحَادَ اللفظِ وَالمَعْنَى. وَ«قُلُّ» مُخْبِرًا بِخَبْرَيْنِ مِتْحَدَيْنِ مَعْنَى لَا لَفْظًا عَنْ مِبْتَدَأَيْنِ مُفْرَقَيْنِ بِعَطْفِ أَحَدُهُمَا عَلَى الأُخَرَ، نَحْوُ قَوْلِهِ : * عَلِيٌّ وَعَمْرٌو مُكْرَمٌ قُتْمًا * .

فَ«عَلِيٌّ» مِبْتَدَأٌ، وَ«الْوَاوُ» حَرْفُ عَطْفٍ، وَ«عَمْرٌو» مَعطُوفٌ عَلَى «عَلِيٍّ» وَ«مَكْرَمٌ» خَبَرٌ «عَمْرٌو» وَ«قُتْمًا» خَبَرٌ «عَلِيٍّ» وَأَصْلُهُ «قُتْمٌ»، فَفَتَحَتْ المِيمُ لِاسْتِغْثَالِ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ التَّائِيَةِ، وَالأَلْفُ فِيهِ لِلإِطْلَاقِ. وَالقُتْمُ : الرَّجُلُ الكَثِيرُ العَطَاءِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

مَاحَ البِيْرَالَادَ لَنَّا فِي أَوْلِيَّتِنَا
عَلَى حَشُودِ الأَعَادِي مَائِحٌ قُتْمٌ

وَأَمَّا إِذَا اتْحَدَ الخَبْرَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَلِكَ فِيهِمَا وَجْهَانِ :

الأول : أَنْ تَأْتِيَ بِالخَبْرِ مَفْرَدًا مُخْبِرًا بِهِ عَنِ الثَّانِي، مُكْتَفِيًا بِهِ عَنِ الخَبْرِ الأَوَّلِ .
الثاني : أَنْ تَجِيءَ بِهِ مُتْنَىً مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ وَإِلَى الوَجْهَيْنِ المَذْكُورَيْنِ أَشَارَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ :

* وَخَذَ بِمَا شِئْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ عَمْرٌ «... البَيْتِ .

فَقَوْلُهُ : «عَمْرٌو صَالِحٌ صَالِحٌ» مُمْتَلٌ بِهِ لِلأَوَّلِ. فَ«صَالِحٌ» خَبَرٌ «صَالِحٌ»،

وَأَمَّا خَبَرُ «عَلِيٍّ» فَمَحذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ .

وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُهُ : «عَمْرٌو صَالِحٌ صَالِحَانِ»، وَقَدْ اسْتغْنَى فِي هَذِهِ الحَالَةِ

بِتَنْثِيَةِ الخَبْرِ لِيطَابِقِ المُخْبَرِ عَنْهُمَا، وَهُمَا المِبْتَدَأَانِ «عَمْرٌو وَصَالِحٌ»، وَلَا إِشْكَالَ

(١) انظر البيت في الأساس واللسان (قتم)، وفيه: «حسود» بدل «حشود».

في هذا الوجه لأنه جَارٍ على الأصل من وجوب مطابقة الخبر المبتدأ في العددِ
وقد تطابقا هنا في التثنية .

مواضع جواز الابتداء بالنكرة :

١٧٩ - وَحَقُّ مَا ابْتَدِيَءَ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمْ

وَقَدْ يَكُونُ لَهُ التَّنْكِيرُ مُتَرَمَّا

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، إذ الحكم علي المجهول لا يفيد، لأن
نكره أول مرة يورث السامع حيرة، فتبعته إلى عدم الإصغاء إلى حكمه. ومن
أجل هذا تعين فيه التعريف حتى يكون معيناً .

ويجوز الابتداء بالنكرة بشرط أن تكون مفيدة، وتحصل الإفادة غالباً بإحد

أمر نص عليها الناظم في قوله :

١٨٠ - وَلِلْبِدَايَةِ بِالتَّنْكِيرِ أُمُكِنَةُ

مِنْهُنَّ فِي خَبَرٍ : «فِي الْعَدِّ عَدُّكُمْ»

١٨١ - وَفِي تَعَجُّبٍ أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ

بِذَلِكَ وَأَضِيعُ حُكْمُ اللَّفْظِ قَدْ حَكَمَا

١٨٢ - وَفِي جَوَابٍ، وَفِي نَفْيٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ

بِذَلِكَ وَأَضِيعُ حُكْمُ النُّطْقِ قَدْ حَتَمَا

١٨٣ - وَفِي مُفَاضَلَةِ الْأَنْوَاعِ قَدْ بَدَّوْا

بِهِ، وَمَا ظَلَّ بِالتَّفْصِيلِ مُنْقَسِمَا

١٨٤ - وَفِي مَظِنَّةٍ تَنْبِيهِ السَّمِيعِ عَلَى

مَا ظَلَّ مُسْتَشْعِرًا أَوْ كَانَ مُتَّهِمًا

١٨٥ - وَأَبْدَأُ بِمَا خَصَّصَتْ تَنْكِيرُهُ صِفَةً

فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ تَخْصِيصِ لِيُنْبَهِيَهُمَا

أَجْمَلُ النَّازِمِ مَوَاضِعَ جَوَازِ الْاِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ فِي الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ :

١ - أن يتقدّم الخبر، وهو ظرف أو مجرور نحو قوله تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقول الناظم: «في العدِّ عدكما». واقتصر في التمثيل على الثاني لكونه أشهر .

٢ - أن يقصد به تعجّب، نحو : «عَجِبَ لِزَيْدٍ»!

٣ - أن يكون شرطاً، نحو : «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» .

٤ - أن يكون استفهاماً، نحو : «هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟»

٥ - أن يكون جواباً، نحو : «دِرْهَمٌ» في جواب : «ما عندك؟». والتقدير : دِرْهَمٌ عِنْدِي .

٦ - أن يتقدّمه نفي، نحو : «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» .

٧ - أن يكون دعاء، نحو قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ [الصافات : ١٣٠]، وقوله سبحانه : ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : ١] .

٨ - أن يراد به التفضيل، نحو قول عمر رضي الله عنه : «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»، ونحو ما قدر سيبويه من قوله تعالى : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد : ٢١]، أي : طاعة أمثل .

٩ - أن يُقصد به تفصيل وتنويع، نحو قول النمر بن تولب :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا

وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ

وقول امرئ القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ

فَكُنْتُ وَبُ لَيْسَتُ، وَكُنْتُ وَبُ أَجْرُ

١٠ - أن تكون في معنى المحصور، نحو : «شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ»، والتقدير : «ما أهرَّ ذَانَابٍ إِلَّا شَرٌّ» .

١١ - أن يكون وصفاً، كقولهم : «ضَعِيفٌ عَاذًا بِقِرْمَلَةٍ»، أي : حيوان ضعيف. والقرملة شجرة ضعيفة .

تقديم ما في حكم المعرفة من الأخبار :

١٨٦ - وَأَبْدَأُ بِأَخْبَارِ مَا فِي حُكْمِ مَعْرِفَةٍ

وَأَسْمٍ، وَأَرْدِفُ بِغَيْرِ الْإِسْمِ مُخْتَمًا

معنى البيت - والله أعلم - أن الخبر يتقدم على المبتدأ إذا كان له صدر الكلام، مثل : «أَيْنَ زَيْدٌ؟» أو نحو قولك : «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ». فمدخولُ الهمزة مبتدأ، و«سواء» خبر مقدَّم، فتكون بدأت بالخبر - وهو هنا واجب التقديم - ، وأردفتَ بغير الاسم، وهو مدخول الهمزة، وهذا أحد الأقوال في مثل هذا التعبير .

الإخبار عن «سواء» و«سيان» بالجملة الفعلية بعدهما :

١٨٧ - وَإِنْ سَوَاءٌ وَسِيَانٌ ابْتَدَأْتُهُمَا

فَلتَجْعَلِ الْخَبَرَ الْفِعْلَيْنِ بَعْدَهُمَا

١٨٨ - تَقُولُ : «سِيَانٍ أَوْلَى أَوْ لَوَى زَمَنِي

فِي ظِلِّكُمْ، وَسَوَاءٌ ضَنَّ أَوْ كَرُمًا»

يريد أن الكلمتين : «سواء» و«سيان» إذا تصدَّرتا الكلام أعربتَا مبتدأين،

والجملة بعدهما خبر لهما .

وقد مثل بقوله : «سِيَانٍ أَوْلَى أَوْ لَوَى زَمَنِي فِي ظِلِّكُمْ» و«سواء ضَنَّ أَوْ

كُرْمًا» ف : «سيان» مبتدأ، والجملة الفعلية من «أولى» أو «لوى» خبره و«سواء»

مبتدأ كذلك، وخبره الجملة الفعلية من «ضَنَّ» أو «كُرْمًا» .

١٨٩ - أَيُّ : لَا أَبَالِي بِسُقْيَا جُودِكُمْ أَحَبًّا

دَهْرِي مَوَاهِبَهُ أَمْ لَمْ يَجِبْنِي وَحَمًا

السُقْيَا : الإسم من السَّقْي، و«حَبًّا» : أَعْطَى وَأَكْرَم، ومصدره : الْحِبَاءُ.

و«المواهب» : جمع مَوْهَبَةٍ، وهي الْعَطِيَّة، و«حَمًا» : مَنَعَ .

المعنى : هذا البيت شرح للشاهد الذي تقدّم. والظاهر - والله أعلم - أن المخاطب هنا هو الأمير أبو عبد الله المستنصر ممدوح الناظم. وقد حظي حازم في حضرته بالعتاء المغدق، والمواهب الجزيلة. فلا عجب أن يعلن أنه لا يكثرث للدهر أبْتَسَمَ له، أم أناخ عليه بكَكَلِهِ، وسواءً عنده أَعْطَاهُ أم منعه طالما أنه ينعم بالعيش في ظل الممدوح .

١٩٠ - وَإِنْ بِأَمْ أَلِفٍ اسْتَفْهَامٌ اقْتَرَنْتَ

فِي الْجُمْلَتَيْنِ فَذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمُهُمَا

يريد أن «سيان» و«سواء» تصلحان للابتداء كذلك إذا اقترنت جملتهما بهمزة الاستفهام مَثْلُوَّةٌ بـ : «أم». والهمزة هنا للتسوية .

وما ذهب الناظم رحمه الله إلى إطلاق جوازه فيه نظر، إذ المشهور أن في المسألة أقوالاً. وأكثر النحاة يوردون - تمثيلاً لهذه الحالة - قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ٦] .

وفي إعراب «سواء» أقوال^(١) وهي :

- ١ - أنها مبتدأ، وجملة «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» في موضع الفاعل سدّت مسدّ الخبر .
- ٢ - أنها خبر مقدّم، والجملة بعدها مبتدأ مؤخر .
- ٣ - أنها خبر «إنّ» وما بعدها معمول لها .
- ٤ - أن جملة : «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» معترضة بين الناسخ «إنّ» وخبره : «لا يؤمنون» .
- ٥ - أن «سواء» مبتدأ، والجملة بعدها خبر، وفي هذا الموضع لا يُحتاج إلى

(١) قِفْ على أقوال النحاة في وجوه إعراب هذه الآية في: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٧٦/١. تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن (ط/العراق)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: ١٤٤/١، والبحر المحيط: ٤٦/١-٤٧، ونتائج الفكر للسهيلي: ٤٢٨-٤٣٠. تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا. ط/ دار الاعتصام. ط ٢.

رابط، لأن الجملة الخبرية نفس المبتدأ في المعنى .
والظاهر - والله أعلم - أن بيتَ النَّاطِمِ يَنْتَزِلُ على هذه الحالة الأخيرة .

امتناع الإخبار بالمعرفة عن النكرة :

١٩١ - وَلَا تُعَرِّفْ لِمَا نَكَّرْتَهُ خَبْرًا

فَالْقَوْلُ مِنْهُ بِعَكْسِ الْوَضْعِ قَدْ عَصِمَا

يمتنع - على مذهب الجمهور - أن يُخْبَرَ بالمعرفة عن النكرة. فلو قلت :
«بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» تَعَيَّنَ أن يكون «زيد» هو المبتدأ، و«بحسبك» الخبر، جَرِيًّا على
الأصل في هذا الباب من وجوب كون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة.

قال الصيمري^(١) : «وإنما وجب ذلك، لأن الفائدة في الخبر، وإنما يُذكر
الاسم لتُسَنَدَ إليه الفائدة، ألا ترى أنك إذا قلت : «زيد قائم» فالمخاطب لم
يستفد بقولك «زيد» شيئاً، لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك «قائم»، لأنه
قد كان يجوز أن جهلَ قيامه، فإذا أخبرته به فقد أوصلت إليه فائدة .

ولو قلت : «رجل قائم» فجعلت المبتدأ نكرة، لم يُسْتَفَدَ منه شيء، لأنه لا
يُنْكَرُ أن يكون في الدنيا رجل قائم، فَلَا فائدة في مثل هذا، ولكن لو قَرَّبْتَهُ من
المعرفة فقلت : «رجل في الدار قائم، ورجل من بني تميم منطلق» لكانت فيه
فائدة؛ لأنك مَيَّرْتَهُ من رجل ليس في الدار، ومن رجل ليس من بني تميم» ا هـ .

جَرِيَانُ الْخَبَرِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ :

١٩٢ - وَإِنْ تَسُقَ غَيْرَ وَصْفِ الشَّيْءِ عَنْ خَبَرٍ

لَهُ فَأَبْرَزُ مِنَ الْإِضْمَارِ مَا اكْتَتَمَا

(١) التبصرة والتذكرة: ١/١٠١-١٠٢. تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين.

١٩٣ - تَقُولُ : «أَسْمَاءُ عَبْدِ اللَّهِ مُظْهِرَةٌ

هِيَ اعْتِنَاءٌ بِهِ أَنْ ضَمِيمَ وَاهْتِضَامًا»

إذا جرى الوصف على غير من هو له وَجَبَ إبراز الضمير، وقد مثَّلَ الناظم لذلك بقوله : «أسماء عبد الله مظهرة هي» .

فـ «أسماء» مبتدأ أول، و«عبد الله» مبتدأ ثان، و«مظهرة» خبر الثاني. والجملة الإسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «أسماء»، والرابط بينهما : «الهاء» في قوله : «به» وأما «هي» فهو الضمير الذي كان قد استتر، وهو الواجب إبرازه هنا، لجريان الخبرِ على غير من هو له .

وقوله «الإضمار» مصدر بمعنى المُضْمَر، من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، كقوله تعالى : ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان : ١١]، أي : مخلوقه. وقول الناظم : «اعتناء» مفعول به لاسم الفاعل «مُظْهِرَةٌ» .

وَلَعَلَّ التَّمثِيلَ بِـ «أَسْمَاءَ» و«عبد الله» للإشارة التاريخية لقصة أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما حينمَا صَلَّبَ ابْنُهَا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

وهذا الذي ارتضاه الناظم هو المشهور من قول البصريين، واختاره ابن مالك في خلاصته، فقال :

وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا

مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصًى

وأما الكوفيون فيوجبون إبرازَهُ عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فقط، ويجيزونه في غيره، وقد وردَ السماع بمذهبهم .

قال الشاعر :

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْتُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

والتقدير : بَأْتُوهَا هُمْ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس

وقد صحح ابن مالك مذهبهم في كافيته فقال :
 وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا
 بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا
 فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرَطُ ذَلِكَ أَنْ
 لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ

حَذْفُ مَا يُعْلَمُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ جَوَازًا :

١٩٤ - وَأَضْمِرِ الْمُبْتَدَأَ لِلِاخْتِصَارِ إِذَا

مَا شِئْتَ وَأَحْنِفْ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا عَلِمَا

يجوز حذف المبتدأ إن دل عليه دليل، كقولك : «هَذَا مُحَمَّدٌ»، فيجاب عنه :
 «بَلْ عَلِيٌّ»، والتقدير : «بَلْ هَذَا عَلِيٌّ»، ومنه قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا
 فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت : ٤٦] والتقدير : «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَعَمَلُهُ
 لِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا» .

ويجوز كذلك حذف الخبر للعلم به، نحو قوله تعالى : ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ
 وَظَلُّهَا﴾ [الرعد : ٣٥]، والتقدير : «وَوَظَلُّهَا كَذَلِكَ»، وكقول قيس بن الخطيم:
 نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا
 عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
 والتقدير : نحن بما عندنا راضون .

١٩٥ - وَلِتَجْعَلَ الْحَذْفَ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ عَلَى

سُؤَالِ مُسْتَفْتِهِمْ مُسْتَخْبِرٍ لَغِيْمَا

تقدم أن حذف المبتدأ والخبر جائز إذا دلَّ عليهما دليل .
 وينص في البيت على جواز ذلك أيضاً في جواب الاستفهام. واللغيم :
 المستخبر عن الشيء لا يستيقنه.

فمثال حذف المبتدأ قولك : «أديبٌ نحويٌّ»، جواباً على من سأل : كَيْفَ حَازِمٌ؟. والتقدير : هُوَ أديبٌ نحويٌّ .

ومثال حذف الخبر قولك : «عَلِيٌّ» جواباً على من سأل : «مَنْ بِالْدَّارِ؟» والتقدير : «عَلِيٌّ بِالْدَّارِ» وإلى الحالتين أشار صاحب الخلاصة بقوله :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا

تَقُولُ : «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمْ» ؟

وَفِي جَوَابِ : «كَيْفَ زَيْدٌ»؟ قُلْ دَنِفٌ

فَ «زَيْدٌ» اسْتَفْنِي عَنْهُ إِذْ عَرِفُ

وقد قيل بجواز حذف المبتدأ والخبر كليهما، واحتجَّ لذلك بقوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق : ٤] والتقدير: «وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ». وإنما جاز حذفهما لدلالة ما قبلهما عليهما .

حَذْفُ الْخَبْرِ بَعْدَ «لَوْلَا» :

١٩٦ - وَبَعْدَ «لَوْلَا» احْذَفِ الْأَخْبَارَ مُكْتَفِيَا

بِالْفَهْمِ فِيهَا وَلِلْإِجَازِ مُغْتَنِمَا

يشير الناظم إلى أن الخبر يُحذف بعد «لَوْلَا» استغناءً عنه بما يدل عليه

سياق الكلام .

واعلم أن بين النحاة خلافاً في هذه المسألة، وأشهر أقوالهم فيها ثلاثة :

١ - أن الحذف واجبٌ إلا قليلاً، وهو طريقة لبعض النحويين. وعلى هذه حمل

ابن عقيل^(١) قول صاحب الخلاصة :

(١) ولم يُسَلِّمْ له، وانظر اعتراض محققه عليه في: ٢٥٠/١، هامش (١).

وَبَعْدَ لَوْلَا غَلِبَا حَذْفُ الْخَبَرِ

حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرُ

وخرج بقوله : «غالباً» ما ورد من ذلك قليلاً - لا شذوذاً - نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوْ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبْنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمِ»^(١) .

٢ - إن الحذف واجب دائماً، وما ورد من ذلك من غير حذف في الظاهر فمؤول أو شاذ. وهذا مذهب الجمهور .

ومن شواهدة قول أبي عطاء السندي :

لَوْلَا أَبُووكَ وَكَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ

أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْمَقَالِيْدِ

على جعل «قبله» ظرفاً متعلقاً بحال محذوف، والخبر محذوف .

وكقول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَكَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطَتْهَا

كَخَبَطَةَ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْكُمْ

ومما ورد شاذاً - على مذهب الجمهور - قول أبي العلاء المعري :

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وموطن الشذوذ ذكر الخبر : «يمسكُهُ»، وعندهم أن هذا البيت لحن .

٣ - أن الخبر إما أن يكون كوناً عاماً، أو خاصاً .

فإن كان كوناً عاماً وجب حذفه، نحو : «لَوْلَا الْعِلْمُ لَسَادَ الْجَهْلُ»،

والتقدير : لولا العلم موجود. وإن كان كوناً خاصاً؛ فإما أن يدلَّ عليه

دليل، أو لا .

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم. باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر: ٣٣/١، وانظر شواهد التوضيح: ٦٥-٦٦.

فَإِنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوُ : «لَوْلَا عَلَيَّ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ»
 وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ : ذِكْرُهُ وَحَذْفُهُ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : «هَلْ عَلَيَّ
 مُحْسِنٌ إِلَيْكَ»؟ فَتَقُولُ : «لَوْلَا عَلَيَّ لَهَلَكْتُ». وَالتَّقْدِيرُ : «لَوْلَا عَلَيَّ مُحْسِنٌ إِلَيَّ
 لَهَلَكْتُ» وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَصِحُّ التَّمْتِيلُ^(١) بِبَيْتِ أَبِي الْعَلَاءِ السَّابِقِ .

حَذْفُ الْخَبَرِ لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَّهُ :

١٩٧ - وَالْحَالُ عَنْ خَبَرٍ مِمَّا تَنْوِبُ إِذَا

إِضْمَارُ «إِذْ» وَ«إِذَا» مِنْ قَبْلِهَا لَزِمًا

١٩٨ - مَعَ الْمَصَادِرِ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا

تَقُولُ : «عَهْدِي بِعَبْدِ اللَّهِ مُبْتَسِمًا»

تَقَدَّمَ أَنْ لِلْخَبَرِ مَوَاضِعَ يَتَعَيَّنُ فِيهَا حَذْفُهُ وَجُوبًا عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ
 وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَصَدَّرًا عَامِلًا فِي صَاحِبِ الْحَالِ، وَبَعْدَهُ حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ
 الْخَبَرِ، وَهِيَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا .

وَقَدْ مَثَّلَ النَّازِمُ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ : «عَهْدِي بِعَبْدِ اللَّهِ مُبْتَسِمًا» .

فـ«عَهْدِي» مَبْتَدَأٌ، وَ«مُبْتَسِمًا» حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا .
 وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ : * إِضْمَارُ «إِذْ» وَ «إِذَا» مِنْ قَبْلِهَا لَزِمًا * أَنْ الْخَبَرَ
 الْمَحْذُوفَ يَتَقَدَّرُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَلِكَ أَنْ تَخْرُجَ شَاهِدَ النَّازِمِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ
 الْآتِيَيْنِ :

- «عَهْدِي بِعَبْدِ اللَّهِ إِذْ كَانَ مُبْتَسِمًا» إِنْ أَرَدْتَ الْمُضِيَّ

أَوْ «عَهْدِي بِعَبْدِ اللَّهِ إِذَا كَانَ مُبْتَسِمًا» إِنْ أَرَدْتَ الْإِسْتِقْبَالَ

وَ«كَانَ» فِي التَّخْرِيجِينَ تَامَّةً، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْعَبْدِ.

وَ«مُبْتَسِمًا» حَالٌ. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ .

(١) أَقُولُ التَّمْتِيلَ لَا الْإِسْتِشْهَادَ، لِأَنَّ أَبَا الْعَلَاءِ غَيْرَ مُحْتَجِّ بِشَعْرِهِ.

حذف الخبر جوازاً بعد «إذا» الفجائية :

١٩٩ - وَالْعُرْبُ قَدْ تَحَذِفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ «إِذَا»

إِذَا عَنَتُ فَجَاءَ الْأَمْرَ الَّذِي دَهَمَا

يريد أن حذف الخبر بعد «إذا» الفجائية جائز في كلام العرب، ومنه قولهم: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّيِّعُ»، والتقدير: فإذا السبع حَاضِرٌ .

وهذا الذي ذهب إليه الناظم هو أحد الأقوال في «إذا» ولذلك احترز عليه

بقوله: * والعرب قد تحذف الأخبار .. *

واعلم أن بين النحاة خلافاً في «إذا» الفجائية، أي حرف أم ظرف ؟

قال السيوطي^(١): «وَتَرِدُ «إِذَا» للمفاجأة فلا تحتاج لجواب، ولا تقع في

الابتداء، ومعناه الحال لا الاستقبال، وذكر ابن مالك أنها - حينئذ - تختص

بالجمل الاسمية، نحو «فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى» [طه: ٢٠] ، «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ

بالباب»، وهي - حينئذ - حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك،

وظرف مكان عن المبرد والفارسي وابن جنّي وأبي بكر بن الخياط، واختاره ابن

عصفور، وظرف زمان عند الرياشي والزجاجي، واختاره الزمخشري وابن

طاهر وابن خَرُوف والشلوبين» اهـ .

وقد انبنى على هذا الخلاف بين حرفيتها أو ظرفيتها اختلاف في إعرابها.

فمن عدّها ظرفاً جعلها خبراً مقدّماً، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرًا،

وعلى هذا الوجه تقول: «خَرَجْتُ فَفِي وَقْتِ خُرُوجِي الْأَسَدُ» إذا أَرَدْتَ الزَّمَانَ،

و«فَفِي مَكَانِ خُرُوجِي الْأَسَدُ». إذا أَرَدْتَ الْمَكَانَ وَلَا حَذَفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِشِقْيِهِ.

ومن عدّها حرفاً جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير

: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ مَوْجُودٌ أَوْ حَاضِرٌ» .

والظاهر أن بيت الناظم يتنزل على هذا الوجه .

(١) المطالع السعيدة: ٢٢٦/١ .

جواز الرفع والنصب بعد «إذا» الفجائية :

٢٠٠ - وَرِيْمًا نَصَبُوا بِالْحَالِ بَعْدَ «إِذَا»

وَرِيْمًا رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رِيْمًا

لما كانت «إذا» الفجائية مختصة بالجمل الاسمية، ومعناها الحال لا الاستقبال، فقد جاز في الاسم بعدها النَّصْبُ على الحالية، أو الرفع على الخبرية، نحو قولهم : «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا أَوْ جَالِسٌ». وعلى التقدير الأول يكون الخبر محذوفًا، أو هو «إذا» إذا أُريدَ بها المكان .

قال ابن هشام^(١) : ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحًا به، نحو:

﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه : ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء : ٩٧]،

﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس : ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف : ١٠٨]

﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات : ١٤] .

المسألة الزنبورية :

٢٠١ - فَإِنْ تَلَّاهَا ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا

وَجْهَ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمًا

٢٠٢ - لِذَلِكَ أُعِيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ

أَهْدَتْ إِلَى سِيَبَوِيهِ الْحَتْفِ وَالْغَمَمَا

٢٠٣ - قَدْ كَانَتْ الْعَقْرَبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسَبَهَا

قَدِمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقَعَ حُمَا

٢٠٤ - وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ «إِذَا هُوَ هِيَ»

أَوْ هَلْ «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا» قَدْ اخْتَصَمَا

(١) المغني: ١٢١. تحقيق: د/ مازن المبارك وزميله. ط/ دار الفكر. طه.

حَاصِلٌ مَا فِي الْآيَاتِ أَنْ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةُ إِنْ تَلَّاهَا ضَمِيرَانِ اِكْتَسَى إِعْرَبُهُمَا إِشْكَالًا وَالتَّبَاسًا. وَالْعَمَمُ : كِنَايَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ وَالْخَفَاءِ .

ومرجع الخلاف في المسألة قديم، فقد تنازع زعيما البصرة والكوفة : سيبويه والكسائي فيما اشتهر بالمسألة الزنبورية^(١) . وأطلقها قولهم: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ «فَإِذَا هُوَ هِيَ»، أو «فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا».

وتخريج المسألة على مذهب سيبويه أنه لم يجز إلا الرفع، لأنَّ «هو» مبتدأ، ولا بد له من خبر، وليس في المثال المتنازع فيه ما يصلح للإخبار به إلا ما وقع الخلاف فيه، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، فيكون الضمير الأول عائداً إلى الزنبور والثاني إلى العقرب لأنها مؤنثة .

وخرَجَ الكسائي جوازَ النصب في «إياها» على جعل «إذا» ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، ويعمل في الخبر عملَ «وَجَدْتُ»، و«إذا» في المسألة بمعناه .

٢٠٥ - وَخَطَّأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمَزَةَ فِي

مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بَشْرٍ، وَقَدْ ظَلَمًا

٢٠٦ - وَعَاطَظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ

يَأْلِيَتُهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا

(١) تنظر هذه المسألة في الإنصاف: ٧٠٦-٧٠٢/٢، المسألة: ٩٩، وأمالي الزجاجي: ٢٣٩-٢٤١، تحقيق: هارون. ط/ دار الجيل، ومجالس العلماء: ٩-١٠. ط/ هارون، والإنباه: ٣٥٨-٣٥٩، تحقيق: أبي الفضل، ط/ لبنان، ط٢، وطبقات الزبيدي: ٦٨-٧١، تحقيق: أبي الفضل، ط٢، ومعجم الأدباء: ١٦/١١٩-١٢١. ط/ دار المأمون، وتذكرة النحاة لأبي حيان: ١٢١-١٢٣. تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، ط/ مؤسسة الرسالة، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ٣/٨٥-٨٦. ط/ دار الكتب العلمية، والبقية: ٢/٢٣٠، ونفح الطيب للمقري: ٤/٧٩-٨٦. تحقيق: د/ إحسان عباس، وفيه فصل الأعلام الشنتمري القول في المسألة وخرَجَ المثال موضع الخلاف تخريجاً دقيقاً.

٢٠٧ - كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ
يَالْيَتِّتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكْمًا

٢٠٨ - وَفَجَّعَ ابْنُ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ
مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا

٢٠٩ - كَفَجَّعَةَ ابْنِ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ
مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا

قال ابن هشام^(١) : ابن زياد هو الفراء، واسمه يحيى، وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي، وأبو بشر : سيبويه، واسمه عمرو، وألف «ظلما» للتثنية إن بَنَيْتَهُ للفاعل، وللإطلاق إن بَنَيْتَهُ للمفعول، وعمرو وعلي الأولان : سيبويه والكسائي، والآخران : ابن العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما، و«حكما» الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دَفْعًا للإيطاء^(٢)، وزياد الأول : والد الفراء، والثاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابنُ مَرْجَانَةَ المُرسَل في قلته الحسين رضي الله عنه» اهـ.

وقال الدماميني^(٣) : المنتحب هو الذي يبكي أشد البكاء، وضمير «أهله» في البيت ما قبل الأخير - يعود على عمرو، والمراد به سيبويه، وفي البيت الأخير يعود على «علي» المراد به أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وإحدى قَافِيَتَي البيتين الأخيرين «دما» بكسر الدال المهملة، جمع دم، وقصره للضرورة، والأخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دَفْعًا للإيطاء بوجه بديعي وهو الجناس، ويقع في بعض النسخ إحدى تَيْنِكَ القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة، وهو

(١) المغني: ١٢٤. ط / د. مازن ورفيقه.

(٢) الإيطاء أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، كالرجل والرجل، فإن كان المعنيين لم يكن إيطاء، نحو «رجل» نكرة و«الرجل» معرفة، و«ذَهَبَ» بمعنى الفعل، و«ذَهَبَ» بمعنى الجوهره اهـ، الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، ص ٢٤٢. تحقيق: د/فخر الدين قباوة ورفيقه، ط/ دار الفكر، ط ٢.

(٣) حاشيته على المغني: ١/ ١٩٠-١٩٢.

مقصود الدماء بالمد، والمراد به بقية الروح، لكن المناسب أن يكون معه يُقيظ بياء مضمومة، وطاء معجمة من قولهم : «أَقْظَتْ نَفْسَهُ، أَي أَذْهَبَتْهَا» اهـ .

وحاصل ما في الأبيات قصّة المناظرة التي جرت في حضرة يحيى بن خالد البرمكي أو الرشيد، حيث ذُكِرَ أن خلف الأحمر أقبل على سيبويه قبل حضور الكسائي، فسأله عن مسألة، فأجابه سيبويه، فقال له خلف الأحمر: أخطأت، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له : أخطأت، ثم سأله عن ثالثة، فأجابه فيها، فقال له : أخطأت، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَّةً، ولكن ما تقول في من قال : «هُوَلَاءُ أَبُونِ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّن» كيف تقول على مثال ذلك من «وَأَيْتُ» و«أَوَيْتُ» فَقَدَّرَ فَأَخْطَأَ، فَقُلْتُ : أَعَدِ النَّظْرَ، فَقَدَّرَ فَأَخْطَأَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَجِيبُ وَلَا يَصِيبُ. فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ : لَا أَكَلِّمُكُمَا أَوْ يَحْضُرُ صَاحِبِكُمَا حَتَّى أَنْظِرَهُ، قَالَ : فَحَضَرَ الْكَسَائِي، فَأَقْبَلَ عَلَى سَيَّبِيوِيهِ فَقَالَ : تَسْأَلْنِي أَوْ أَسْأَلُكَ؟ فَقَالَ : بَلِ تَسْأَلْنِي أَنْتَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْكَسَائِي فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُ : «كَنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزَّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ، أَوْ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا»، فَقَالَ سَيَّبِيوِيهِ : فَإِذَا هُوَ هِيَ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ. فَقَالَ لَهُ الْكَسَائِي : لَحَنْتَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ مَسَائِلٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، نَحْوُ : «خَرَجْتَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ وَالْقَائِمُ» فَقَالَ سَيَّبِيوِيهِ فِي ذَلِكَ بِالرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ، فَقَالَ الْكَسَائِي : لَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْعَرَبُ تَرْفَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَتَنْصِبُهُ، فَدَفَعَ ذَلِكَ سَيَّبِيوِيهِ وَلَمْ يُجِزْ فِيهِ النَّصْبَ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ : قَدْ اخْتَلَفْتُمَا وَأَنْتُمَا رِئِيسَا بَلَدَيْكُمَا، فَمَنْ نَا يَحْكُمُ بَيْنَكُمَا؟ فَقَالَ لَهُ الْكَسَائِي : هَذِهِ الْعَرَبُ بِيَابِكُ قَدْ اجْتَمَعَتْ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ؛ وَوَفَدَتْ عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ صَقْعٍ، وَهِيَ فَصْحَاءُ النَّاسِ، وَقَدْ قَنَعَ بِهِمْ أَهْلُ الْمِصْرَيْنِ، وَسَمِعَ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةَ مِنْهُمْ؛ فَيُحْضِرُونَ وَيُسْأَلُونَ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى وَجَعْفَرُ : قَدْ أَنْصَفْتُ، وَأَمَرَ بِإِحْضَارِهِمْ، فَدَخَلُوا، فَسُئِلُوا عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ الْكَسَائِي وَسَيَّبِيوِيهِ، فَوَافَقُوا الْكَسَائِي، وَقَالُوا بِقَوْلِهِ، فَأَقْبَلَ يَحْيَى عَلَى

سيبويه فقال : قد تسمع وأقبل الكسائي على يحيى، وقال : أصلح الله الوزير! إِنَّهُ وَفَدَّ عَلَيْكَ مِنْ بَلَدِهِ مُؤَمَّلًا، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ لَا تَرُدَّهُ خَائِبًا، فَأَمْرٌ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَخَرَجَ وَتَوَجَّهَ نَحْوَ فَارِسَ، وَأَقَامَ هُنَاكَ، وَلَمْ يَعُدْ إِلَى الْبَصْرَةِ» (١) اهـ .
ولقد أجاب ابن هشام عن المسألتين، فالتمس لسيبويه العذر في الأولى، وانتصف له في الثانية .

قال ما نصه (٢) : «وأما سؤال الفراء فجوابه أن «أبون» جمع «أب»، وأبُّ فَعَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ، وَأَصْلُهُ «أَبُو» فَإِذَا بَنِينَا مِثْلَهُ مِنْ «أَوْى» أَوْ مِنْ «وَأى» قَلْنَا : «أَوْى» كَ هَوَى، أَوْ قَلْنَا : «وَأى» كَ هَوَى أَيْضًا، ثُمَّ تَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَتَحْذَفُ الْأَلْفُ كَمَا تَحْذَفُ أَلْفُ «مُصْطَفَى»، وَتَبْقَى الْفَتْحَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا فَتَقُولُ : «أَوْونَ»، أَوْ «وَأُونَنَ» رَفْعًا، وَ «أَوْينَ» أَوْ «وَأينَ» جَرًّا وَنَصْبًا، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ «عَصَا» وَ«قَفَا» اسْمَ رَجُلٍ : «عَصُونَنَ» وَ«قَفُونَنَ» وَ«عَصِينَنَ» وَ«قَفِينَنَ»، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى سَيْبَوِيهِ، وَلَا عَلَى أَصَاغِرِ الطَّلِبَةِ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ : دَخَلَتْ بَغْدَادَ فَأَلْقَيْتُ عَلَيَّ مَسَائِلَ فَكُنْتُ أُجِيبُ فِيهَا عَلَى مَذْهَبِي، وَيُخَطِّئُونَنِي عَلَى مَذَاهِبِهِمْ

وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله .

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «فإذا هو هي»، هذا وجه الكلام ...، وأما «فإذا هو إياها» إنْ نُكِبَتْ فَخَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصْحَاءِ، كَالْجَزْمِ بِلِنٍّ، وَالنَّصْبِ بِلِمٍّ، وَالْجَرِّ بِلَعَلٍّ، وَسَيْبَوِيهِ وَأَصْحَابِهِ لَا يَلْتَفِتُونَ لِمِثْلِ ذَلِكَ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بَعْضُ الْعَرَبِ بِهِ .

(١) المغني: ١٢١-١٢٢. ط / د. مازن المبارك ورفيقه، دار الفكر. طه.

(٢) المغني: ١٢٤.

حسرة الناظم على ما آلت إليه حال سيبويه بعد المحاكمة الجائرة :

٢١٠ - فَظَلَّ بِالْكَرْبِ مَكْظُومًا وَقَدْ كَرَبْتُ

بِالنَّفْسِ أَنْفَاسُهُ أَنْ تَبْلُغَ الْكَظْمَا

الكرب على وزن الضرب : الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس، وجمعه كروب، من قولهم : كربه الأمر يكربه كربا : اشتد عليه، فهو مكروب وكريب^(١). والكَظْمُ : مَخْرَجُ النَّفْسِ. ورجل كظيم : مكروب قد أخذ الغم بكظمه. وفي التنزيل : ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف : ١٧] .

والمعنى : أن سيبويه قد بلغ منه الحزن مبلغًا عظيمًا، وضاق صدره لما لقيه في هذه المناظرة من اشتداد مخالفيه عليه .

٢١١ - قَضَتْ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ طَائِفَةٌ

حَتَّى قَضَى هَدْرًا مَا بَيْنَهُمْ هَدَمًا

قَضَى : لفظ مشترك، وقد ورد في البيت مرتين، والأول بمعنى : حَكَمَ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٣٦] والثاني بمعنى مات وهلك، ومنه قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب : ٢٣] .

والهدر : ما يذهب باطلاً من دم أو غيره ليس فيه قود^(٢). وفي الحديث : «من اطلع في دار بغير إذن فقد هدرت عينه»^(٣)، أي إن فقوؤها ذهبت باطلة لا قصاص فيها ولا دية. والهدم بالتحريك : البناء المهدم : فَعَلٌ بمعنى مفعول، و«هدمًا» توكيد لـ «هدرا» .

(١) انظر (كرب) في الأساس واللسان.

(٢) اللسان (هدر).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان: ٧/٩. ط بولاق،

وهو في المسند: ٢٦٦/٢، وفي لفظه اختلاف يسير.

المعنى : أن سيبويه قد تُحومِلَ عليه، وهضم حقه. ولعل الناظم رحمه الله يُلَمِّحُ إلى ما روته بعض كتب التراجم من أن الأعرابَ قد أُعْطُوا جُعْلًا لينتصروا للكسائي. ولقد أجاد الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله حين وصف ذلك بقوله^(١) : «ويذكرون أن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقًا» مبلغ الظن أن الكوفيين افتعلوه؛ إذ لم يكن إخفاقًا علميًا، وإنما هو إخفاق مظاهره علمية ليس لها وجه من الحق، أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجهَ الحقِّ البصري» اهـ.

٢١٢ - مِنْ كُلِّ أَجَوْرٍ حُكْمًا مِنْ سَدُومٍ قَضَى

عَمَرُو بَنُ عَثْمَانَ مِمَّا قَدْ قَضَى سَدَمًا

الأجور : اسم تفضيل من جَارَ بمعنى ظلم. وقوله : «من سدوم» أي من قاضي سدوم، وهي قرية قوم لوط عليه السلام، يضرب بهذا القاضي المثل في الجور والسدَم : الندم والحزن .

المعنى : ان سيبويه امتلأت نفسه غمًا وحُزنًا، بسبب المحاكمة الجائرة التي دَبَّرَهَا خصومه، ولم يزل على تلك الحال حتى قضى نَحْبَهُ، والتحق بِرَبِّهِ .

٢١٣ - حَسَّازَةٌ فِي الْوَرَى عَمَّتْ

فَكُلُّهُمْ تُلْفِيهِهِ مُنْتَقِدًا لِلْقَوْلِ مُنْتَقِمًا

الورى : الناس. تLFيهِ : تجده. منتقداً للقول : مُفْتَشًّا عن معايبه ومناقشًا فيه .

المعنى : إن الحسَّادَ لم يَخُلْ منهم عصر أو مصر، وهُم كُثُرٌ في كل زمان ومكان، همُّهم الأكبر تَتَّبَعُ هَنَاتِ المبرزين وهفواتهم، وشغلهم الشاغل تقصِّي زلَّاتِ وعيوب ذوي الحُطُوة والمراتب العليا، رَغْبَةً في التشنيع والتشهير بهم، وحرصاً على الحطِّ من مكاناتهم والتشفيِّي فيهم .

(١) مقدمة الكتاب: ١٧/١، ط/ عالم الكتب، ط ٣.

٢١٤ - فَمَا النُّهَى زِمَمًا فِيهِمْ مَعَارِفُهَا

وَلَا الْمَعَارِفُ فِي أَهْلِ النُّهَى زِمَمًا

النُّهَى : العقل، يكون واحدًا وجمعًا. وفي التنزيل : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ [طه : ١٢٨] والنُّهَىة : العقل كذلك، لأنها تنهى عن القبيح. والذَّمم : جمع ذِمَّة، وهي العهد والميثاق .

المعنى : إن العقول ليست ذمماً في هؤلاء الحساد معارفها، وليست المعارف في أهل العقول منهم ذمماً. ورفَع «معارفها» بـ «ذمما» لتأوله «بمرعية» .

والبيت - وإن كان أعم - ينصرف معناه إلى الكسائي ومن والاه، ممن جمعهم بسببويه مجلسُ علم ومعرفة، وكان حرياً بهم - وهم ذُوو عقول - أن يراعوا المعرفة حقها، ويقدروها قدرها، لأن المعارف عُهودٌ وذِممٌ، غير أنهم لم يفعلوا، فخانوا بذلك ذِمَّة العلم، وعهد المعرفة .

وبيت الناظم مستفاد من قول المتنبي :

وَبَيِّنَّا لَوْ رَعَيْتُمْ ذَاكَ مَعْرِفَةً

إِنَّ الْمَعَارِفَ فِي أَهْلِ النُّهَى زِمَمٌ

٢١٥ - فَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ كَامِنَةً

فِي كُلِّ صَدْرٍ كَأَنَّ قَدْ كُظَّ أَوْ كُظِمَا

الأنفاس : جمع نَفَس، وكامنة : اسم فاعل من كَمَنَ بمعنى اختفي واستتر، وكُظَّه الأمر : كربه وجهده. وكُظِمَ : أخذ الغمُّ بكُظْمِهِ، وهو مَفْتَحٌ فَمِهِ، وكُظِمَ غَيْظُهُ : حَبَسَهُ. وفي التنزيل : ﴿وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران : ١٣٤] .

المعنى : إن الصدور قد ضاقت، والنفوس قد أَلِمَتِ أَلَمًا شديدًا لِمَا أَلَمَ بسببويه الذي هُضِمَ حقه في هذه المحاكمة الجائرة .

٢١٦ - وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ بَاكِئَةً

فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحٍّ وَأَنْسَجَمَا

الأنقاس (بالقاف) جمع نقس بكسر النون، وهو المداد. والطرّس :
الصحيفة، وهو الكاغد، وسَحَّ وانسجم : سأل .

المعنى : إن المنصفين من أهل العلم والمعرفة قد انتصفوا لسيبويه بعد
وفاته، فخلدوا فضله، وأحيوا ذكراه - شعراً ونثراً - بما دبّجته أقلامهم في
الإشادة بعلمه، وعلوّ كعبه في ميدان النحو .

ومما قيل في رثائه وإطراء كتابه - وهي أبيات كتبت على قبره - قول
سليمان بن يزيد العلوي^(١) .

ذَهَبَ الْأَحِبَّةُ بَعْدَ طُولِ تَزَاوُرِ
وَنَأَى الْمَرَارُ فَاسْلُمُوكَ وَأَقْشَعُوا
تَرَكَوْكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِقِفْرَةٍ
لَمْ يُؤْنِسُوكَ وَكُرْبَةٍ لَمْ يَدْفَعُوا
قُضِيَ الْقَضَاءُ وَصِرْتَ صَاحِبَ حُفْرَةٍ
عَنكَ الْأَحِبَّةُ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا

وقول الزمخشري^(٢) :

أَلَا صَلَّى اللَّهُ صَلَّى لَآءَ صِدْقِ
عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبِرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ
بُنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبِرٍ
٢١٧ - وَلَيْسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضْمٍ

لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أَضْمَا

الأضم : المضمّرُ حقداً لا يستطيع أن يمضيه، وأضم كغضب وزنا ومعنى،
والالف فيه للإطلاق.

(١) طبقات الزبيدي: ٧٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٦٨٩-٦٩٠، والبغية: ٢/٢٣٠.

يقول : إن الحسد من شيم النفوس المريضة، يحدثه التنافس على المصالح الدنيوية، بذلك قضت سنة الحياة، وليس بدعاً أن يتحامل الحاقدون على عالم مبرز مثل سيبويه، ويتربصوا به الدوائر ليزيحوه من طريقهم، فدووا الفضل - في كل عصر ومصر - لا يسلمون من الحساد، والله در القائل (١) :

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرٌ لِأَيِّهِمْ
 قِيلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حَسَدُوا
 قَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
 وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
 أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ
 لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

وقول الآخر :

إِنَّ الْعَرَانِينَ تَلْقَاهَا مُحَسَّدَةً
 وَلَئِنْ تَرَى لِلنَّاسِ حُسَّادَا
 ٢١٨ - فَكَمْ مُصِيبٍ عَزَا مَنْ لَمْ يُصِبْ خَطَأً
 لَهُ، وَكَمْ ظَالِمٍ تَلْقَاهُ مُظْلِمًا

عزا : نَسَبَ. ومظلم : اسم فاعل، من قولهم : اظلم وانظلم : احتمل الظلم بطيب خاطر وهو قادر على الامتناع منه (٢) .

(١) الأبيات في عيون الأخبار: ٢/١٠-١١، والمختار من شعر بشار: ٦٧، وحماسة المرزوقي: ٤٠٨-٤٠٥/١، وأمالي المرتضى: ١/٤١٤، وأدب الدنيا والدين للماوردي: ٢٧٩-٢٨٠ (نشرة محمد كريم رابع) وساقها اليوسي في زهر الأكم: ١/١٤٧، و٢/٢٧٣، ومحاضراته: ١/٢١٩ (نشرة د. محمد حجي ورفيقه)، والأول والثاني في درة الغواص للحريري: ١٩٠، واختلف في نسبتها إلى قائل بعينه، فقليل هي للكُميت الأسيدي، وقليل لأبي تمام، وفي البيت الأخير خلاف في بعض الفاظه.

(٢) انظر (ظلم) في الأساس واللسان.

والمعنى : كَمْ مَخْطِيءٍ يَنْسُبُ إِلَى الْمَصِيبِ خَطَأً، وَكَمْ ظَالِمٍ تَجَدُّهُ مَتَظَاهِرًا
بِاحْتِمَالِ الظلم .

٢١٩ - وَالْغَيْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةً عَلِمَتْ

وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجَوًا عَالِمٌ هُضِيمًا

الغين^(١) في البيع : الوكس، من قولهم : غبته يغيبه غبئًا : أي خدعه.
وأشجى اسم تقضيل من الشجا^(٢) والشجو، وهو الهم والحزن والغصص .

قال الناظم في مقصورته :

وَمَا عَلَى الْإِخْوَانَ أَشْجَى غُصَّةً

مِنْ شَامِتٍ مُنْتَقِمٍ إِذَا اشْتَفَى

وَأَبْرَحُ^(٣) : أَشَقُّ وَأَشَدُّ .

قال ذو الرمة :

أُنِينًا وَشَكْوَى بِالنَّهَارِ كَثِيرَةً

عَلَيَّ، وَمَا يَأْتِي بِهِ اللَّيْلُ أَبْرَحُ

المعنى : يقول إن انتقاصَ قَدْرِ الْعَالِمِ وَالتُّنْكُرَ لِفَضْلِهِ وَعِلْمِهِ، وَعَدَمَ تَنْزِيلِهِ
الْمَنْزِلَةَ اللَّائِقَةَ بِهِ لهُوَ أَشَدُّ كَرْبَ يَبْتَلِي بِهِ فِي حَيَاتِهِ، وَأَعْظَمُ رُزْءٌ يَفْجَعُهُ فِي
دُنْيَاهُ .

وقد كانت هذه حال سيبويه رحمه الله، ونأهيك بها من حكمة شجية.

(١)، (٢)، (٣) انظر مواد: (غبن)، و(شجو)، و(برح) في الأساس واللسان.

متن المنظومة النحوية (*)

للأستاذ أبي الحسن حازم القرطاجني رحمه الله:

- ١ - الْجَمْدُ لِلَّهِ مُعْلِيٌّ قَدْرٍ مَنْ عَالِمًا
وَجَاعِلِ الْعَقْلِ فِي سُبُلِ الْهُدَى عِلْمًا
- ٢ - ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْهَادِي لِسُنَّتِهِ
مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَبْعُوثٍ بِهِ اعْتَصَمًا (١)
- ٣ - ثُمَّ الدُّعَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي
عَبْدِ الْإِلَهِ الَّذِي فَاقَ الْحَيَا كَرَمًا
- ٤ - خَلِيفَةُ خَلَفَتْ أَنْوَارَ غُرَّتِهِ
شَمْسِ الضُّحَى وَتَدَاهُ يَخْلُفُ الدِّيمَا
- ٥ - سَأَلْتُ فَوَاضِلُهُ لِلْمُعْتَفِي (٢) نِعْمًا
صَأَلْتُ نَوَاصِلُهُ بِالْمُعْتَدِي نِقْمًا

(*) اعتمدت في تصحيح هذه المنظومة المصادر الآتية:

- ١ - ديوان حازم. تحقيق الأستاذ عثمان الكعاك، ص ١٢٣-١٣٢. ط / دار الثقافة - بيروت.
- ٢ - قصائد ومقطعات حازم. تحقيق: د / محمد الحبيب بلخوجة، ص ٢٢٣-٢٣٣، ط / دار التونسية للنشر.
- ٣ - إشارة التعيين لابن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د / عبد المجيد دياب. ط / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض.
- ٤ - المغني لابن هشام: ٨٩/١-٩٠، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ص ١٢٣، تحقيق: د / مازن المبارك ورفيقه. دار الفكر - ط ٥.
- ٥ - حاشية الدماميني على المغني (تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب) ١/١٩٠-١٩١، (على هامش المنصف من الكلام).
- ٦ - حاشية الشمني على المغني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام). المطبعة البهية - مصر.
- ٧ - حاشية الأمير على المغني: ٨١/١-٨٢. ط / مصر.

(١) في الديوان: «اتسما».

(٢) في حاشية الدماميني: «للمقتفي».

- ٦ - يُخَيِّبِ الْعَفَاةَ بِسَهْمٍ مِنْ مَكَارِمِهِ
كَأَنَّهُ صَاصِيْبٌ لِلْمُزْنِ قَدْ سَجَمَا
- ٧ - يُرِدِّي الْعُدَاةَ بِسَهْمٍ مِنْ عَزَائِمِهِ
كَأَنَّهُ كَوُكْبٌ لِلْقَذْفِ قَدْ رَجَمَا
- ٨ - أَدَامَ قَوْلَ نَعَمٍ حَتَّى إِذَا اطَّرَدَتْ
نُعْمَاهُ مِنْ غَيْرِ وَعَدِ لَمْ يَقُلْ نَعْمَا
- ٩ - كَمْ قَدْ أَبَاحَ حِمَى حِزْبِ الضَّلَالِ وَكَمْ
حِمَى الْهَدَى بِجِيَادٍ تَعْلُكُ اللُّجْمَا
- ١٠ - تَسْتَنْزِلُ الْعُصْمَ مِنْ أَعْلَى شَوَاهِقِهَا
وَتَسْلُبُ الْقِمَمَ الطَّمَّاحَةَ الْقِمَمَا (١)
- ١١ - يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الْمَنْصُورُ مُلْكُكَ قَدْ
شَبَّ الزَّمَانُ بِهِ مِنْ بَعْدِ مَا هَرِمَا
- ١٢ - فَلَوْ رَأَى (٢) مَنْ مَضَى أَدْنَى مَكَارِمِكُمْ
لَمْ يَذْكُرُوا بِالنَدَى مَعَنَا وَلَا هَرِمَا
- ١٣ - إِنَّ اللَّيَالِيَّ وَالْأَيَّامَ مِذْ خَدَمْتِ
بِالسَّعْدِ مُلْكَكَ اضْضَعْتِ أَعْبِدَا وَإِمَا
- ١٤ - فَمَنْ سَعُودِ نَجُومٍ أَوْ صِعَادِ قَنَا
قَدْ صَيَّرْتِ لَكَ أَمْلَاكَ الْوَرَى خَدَمَا
- ١٥ - لَقَدْ رَفَعْتَ عِمَادًا لِلْعُلَا فَغَدَا
يَعْلُوا قِيَامًا وَيَعْلُوا قَدْرُهُ قِيَمَا
- ١٦ - أَقَمْتُمْ وَزْنَ شَمْسِ الْعَدْلِ فَأَعْتَدَلْتِ
فَلَمْ يَدْعُ نَوْرُهَا ظُلْمًا وَلَا ظَلَمًا

(١) في الديوان: «العمما».

(٢) في الديوان: «شأى».

- ١٧- فَتَوْنِسُ تَوْنِسُ الْأَبْصَارَ رُؤْيَتُهَا
وَتَمْنَحُ الْأُمَّمَ الْآلَاءَ (١) وَالْأُمَّمَ مَا
- ١٨- كَأَنَّهَا الصُّبْحُ فِيهَا تُغْرُ مُبْتَسِمٍ
وَحَوْءُ اللَّيْلِ فِيهَا حَوْءٌ وَلَمَى
- ١٩- فَأَقْبَلَتْ نَحْوَهَا لِلنَّاسِ أَقْبَدَةٌ
تَرْتَادُ غَيْبًا مِنَ الْإِحْسَانِ مُنْسَجِمًا
- ٢٠- فَكُلُّهُمْ حَضَرُوا فِي ظِلِّ حَضْرَتِكُمْ
فَأَصْبَحَتْ لَهُمُ الدُّنْيَا بِهَا حُلْمًا
- ٢١- قَدْ نَدَّ فِيهَا الْأَسَى عَنْ أَهْلِ أَنْدَلُسِ
وَالْأُنْسَ فِيهَا عَلَيْهِمْ وَقُدُهُ قَدِيمًا
- ٢٢- وَأَبْدَلُوا جَنَّةً مِنْ جَنَّةٍ خَرَجُوا (٢)
مِنْهَا، وَقَدْ بُوؤُوا مِنْ ظِلِّهَا حَرَمًا
- ٢٣- وَأَشْبَهُوا سَبًّا إِذْ جَاءَهُمْ عَرِمٌ
مِنَ الْعَدَى لَمْ يَدْعُ سَدًّا وَلَا عَرِمًا
- ٢٤- أَبْدَلْتُ تَقْفِيَةَ مَنْ بَيْتِ مُمْتَدِحٍ
أُورِدْتُهُ مَثَلًا فِي رَعْمِكَ الْأُمَّمَ
- ٢٥- «وَكَلَّتْ بِالذَّهْرِ عَيْنًا غَيْرَ غَافِلَةٍ
مِنْ جُودِ كَفِّكَ تَأْسُو كُلُّ مَنْ كَلِمًا»
- ٢٦- وَصَلَّتْ مُسْتَنْصِرًا بِاللَّهِ مُنْتَصِرًا
عَلَى الْعِيدِ، وَاثِقًا بِاللَّهِ مُعْتَصِمًا

(١) في الديوان: «الاسماء».

(٢) في الديوان: «حُرْمًا».

حَمْدٌ وَتَنَاءٌ :

- ٢٧ - أَمَّا عَلَى إِثْرِ حَمْدِ اللَّهِ ثُمَّ عَلَى
إِثْرِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَلَغَ الْحِكْمَا
٢٨ - وَمَا تَلَا ذَاكَ مِنْ وَصْلِ الدُّعَاءِ وَمِنْ
نَشْرِ التَّنَاءِ عَلَى مَنْ أَسْبَغَ النُّعْمَا

نظم النحو :

- ٢٩ - فَاسْمَعْ لِنُظْمٍ بَدِيعٍ قَدْ هَدَّتْ فِكْرِي
لَهُ سَعَادَةٌ مَلَكَ اجْزَلَ الْقِسْمَا (١)
٣٠ - حَدِيقَةٌ تُبْهِجُ الْأَحْدَاقَ أَنْ مُطِرَتْ (٢)
مِنْ نَحْوِهَا نَاسِمٌ لِلنَّحْوِ قَدْ نَسَمَا

حَدُّ النُّحُو :

- ٣١ - فَاسْمَعْ إِلَى الْقَوْلِ فِي طُرُقِ الْكَلَامِ وَمَا
عِلْمُ اللِّسَانِ بِهِ قَدْ حُدَّ أَوْ رُسِمَا
٣٢ - «النَّحْوُ عِلْمٌ بِأَحْكَامِ الْكَلَامِ وَمَا
مِنْ التَّغَايِيرِ (٣) يَعْرِو اللَّفْظَ وَالْكَلِمَا»

الكلام في اصطلاح النحاة :

- ٣٣ - وَلِلْكَلامِ كَمَالٌ (٤) فِي حَقِيقَتِهِ
فَإِنْ تَرَدَّدَ حَدُّهُ فَاسْمَعُهُ مُنْتَظِمَا

(١) في الديوان: «اسم فعل».

(٢) كذا في حاشية الامير، وفي باقي المظان «سطرت».

(٣) في الديوان: «التغاير».

(٤) في الديوان: كلام وهي قراءة جيدة.

- ٣٤ - «إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي حَصَلَتْ
بِهِ الْإِفَادَةُ لَمَّا تَمَّ وَالتَّامَا
٣٥ - وَكُلُّ قَوْلٍ إِذَا قَسَمْتَهُ انْقَسَمَا
لِاسْمٍ، (١) وَقِعْلٍ، وَحَرْفٍ ثَالِثٍ لَهُمَا
٣٦ - فَإِذَا قَسَمْتَهُ انْقَسَمَا
عَلَى حَقِيقَةٍ مَعْنَى وَقْتِهِ انبَهَمَا
٣٧ - وَالْفِعْلُ لَفْظٌ يَدُلُّ السَّامِعِينَ لَهُ
عَلَى حَقِيقَةٍ مَعْنَى وَقْتِهِ انْفَهَمَا
٣٨ - وَالْحَرْفُ لَفْظٌ يَدُلُّ السَّامِعِينَ لَهُ
عَلَى مَعْنَى، وَلَكِنَّهُ فِي غَيْرِهِ فُهُمَا

اللفظ المعرب والمبني :

- ٣٩ - وَاللَّفْظُ نَوْعَانِ : مِمَّا أَعْرَبُوا وَبَنَوْا
فَأَحْكُمْ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ بِالَّذِي حُكِمَا
٤٠ - قَالُمُعَرَّبٌ : اسْمٌ وَفِعْلٌ ذُو مُضَارَعَةٍ
وَالْمُبْتَنَى : الْحَرْفُ، وَالْفِعْلُ الَّذِي انصَرَمَا
٤١ - وَالْأَمْرُ مِنْ غَيْرِ لَامٍ قَدْ تَخُولِفَ هَلْ
أَضْحَى عَلَى الْوَقْفِ مَبْنِيًا أَوْ انجَزَمَا
٤٢ - تَغْيِيرُ اللَّفْظِ عَنْ تَغْيِيرِ عَامِلِهِ
إِعْرَابُهُ، وَهُوَ فِي الْأَطْرَافِ قَدْ عَلِمَا
٤٣ - فَإِذَا قَسَمْتَهُ انْقَسَمَا
مَعْنَى لِذَلِكَ بِالْإِعْرَابِ قَدْ وَسِمَا
٤٤ - وَالْفِعْلُ مُتَخَلِّفٌ لَفْظًا وَأَزْمِنَةٌ
فَلَمْ يَرْمِ فِيهِ إِعْرَابًا وَلَا جُشِمَا

(١) في الديوان: «اسم».

- ٤٥ - لَكِنَّهُمْ أَسْهَمُوا الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ فِي
مَا اخْتَصَّ بِالإِسْمِ مِنْ إِعْرَابِهِ سَهَمًا
- ٤٦ - فَأَلِاسْمُ بِالْخَفْضِ مُخْتَصٌّ، وَيَدْخُلُهُ
رَفْعٌ وَنَصْبٌ، وَمِنْهُ الْجَزْمُ قَدْ عُدِمَا
- ٤٧ - وَالْفِعْلُ بِالْجَزْمِ مُخْتَصٌّ، وَيَدْخُلُهُ
رَفْعٌ وَنَصْبٌ كَمَا فِي الإِسْمِ قَدْ رُسِمَا

أصناف العوامل :

- ٤٨ - وَالْقَوْلُ فِي حَصْرِ أَصْنَافِ الْعَوَامِلِ خُذْ
فِيهِ، وَخُضْ مِنْهُ فِي بَحْرِ قَدِ اتَّطَمَمَا
- ٤٩ - وَعَامِلُ الرَّفْعِ قَدَّمَهُ، وَمِنْهُ إِلَى
عَوَامِلِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ انْقَلَبَ الْقَدَمَا
- ٥٠ - وَرَافِعُ الإِسْمِ إِنْ حَقَّقْتَ أَضْرِبَهُ
لِمَعْنَوِيٍّ، وَلَفْظِيٍّ قَدْ انْقَسَمَا
- ٥١ - فَالْمَعْنَوِيُّ ابْتِدَاءً لَا وُجُودَ لَهُ
إِلَّا إِذَا أَصْبَحَ اللَّفْظِيُّ مُنْعَدِمًا

رافعات الأسماء :

- ٥٢ - وَرَافِعُ اللَّفْظِ فِعْلٌ أَوْ مُشَابِهُهُ
وَمَا غَدَا مَعَهُ فِي الْحُكْمِ مُسْتَهَمَا
- ٥٣ - مِنْ إِسْمٍ قَاعِلٍ، (١) وَمَفْعُولٍ أَوْ مِثْلٍ
فِي كُلِّ مَا عَمِلَتْ (٢) لَيْسَتْ بِدُونِهِمَا
- ٥٤ - وَمِنْ صِفَاتِ تُسَاوِيهَا إِذَا رَفَعَتْ
حُكْمًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي النَّصْبِ مِثْلُهُمَا

(١) كذا في قصائد ومقطعات، وفي الديوان: اسم فعل.

(٢) في الديوان: «علمت».

٥٥ - وَمَصْدَرٍ وَأَسْمٍ فِعْلٍ بَيْنَ مُرْتَجَلٍ
وَذِي اشْتِقَاقٍ غَدَا يَنْقَاسُ أَوْ عَقِمَا

إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا:

- ٥٦ - وَمِنْ حُرُوفٍ لَهُ أَضْحَتْ مُشَابِهَةً
كَمِثْلٍ إِنَّ، وَمَا فِي سَلِكِهَا (١) نُظِمَا
٥٧ - مِنْ كُلِّ رَافِعٍ مَا أَضْحَى لَهُ خَبِرًا
وَتَا صِيبِ اسْمٍ إِذَا لَمْ يُكْفَ بِمَا
٥٨ - فَإِنَّ أَنْ لَهَا أُخْتُ مُذِ ارْتَضَعَا
تُدِي التَّشْبُهَ بِالْأَفْعَالِ مَا فُطِمَا
٥٩ - وَعُدَّ لَكِنَّ أُخْتًا، أَوْ كَانَ لَهَا
وَلَيْتَ ثُمَّ لَعَلَّ الْمُرْتَجَى بِهِمَا

مَا وَلَاتَ وَلَا الْمَشَبَّهَاتِ بَلِيَسَ:

- ٦٠ - وَمَا وَلَاتَ، وَلَا لِلِاسْمِ رَافِعَةٌ
وَمَا يَزَالُ اسْمٌ لَاتَ الدَّهْرَ مَكْتَبِمَا

نَاصِبَاتِ الْأَسْمَاءِ:

- ٦١ - وَنَاصِبُ الْإِسْمِ فِعْلٌ أَوْ مُشَابِهَةٌ
فَكُنْ لِمَعْرِفَةِ الْأَشْبَاهِ مَلْتَهُمَا
٦٢ - وَالْفِعْلُ مِنْهُ مُعَدَّى جَارَ فَاعِلَهُ
لِنَصْبِ مَفْعُولِهِ، مِثْلُ: انْتَضَى وَرَمَى
٦٣ - وَمِنْهُ غَيْرُ مُعَدَّى فِي كَلَامِهِمْ
كَمِثْلِ: سَالَ - إِذَا مَثَّلْتَهُ - وَهَمَى

(١) في الديوان: شكلها.

أقسام المتعدي:

- ٦٤ - فَذُو التَّعَدِّي إِذَا أَحْبَبْتَ قِسْمَتَهُ
وَجَدْتَهُ فِي لِسَانِ الْعُرْبِ مُنْقَسِمًا
٦٥ - لِانصَابِ وَاحِدًا، (١) أَوْ ضِعْفَ ذَلِكَ أَوْ
ثَلَاثَةً: بَعْضُهَا بَعْضًا قَدْ انْتَزَمَا
٦٦ - فَالانصَابَاتُ لِمَفْعُولٍ عَلَى حِدَةٍ
كَثِيرَةً، كَوَشَى، أَوْخَاطَ أَوْرَقَمَا

مَا يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ:

- ٦٧ - وَالنَّاصِبَاتُ لِمَفْعُولَيْنِ فِي نَسَقٍ
كَمِثْلِ (٢) ظَنَّ وَأَعْطَى، بِأَبْهَاءِ انْقِسَامًا:
٦٨ - فَبَابُ «أَعْطَى» كَسَا مِنْهُ، وَسَقَى
كَمَا تَقُولُ: سَقَاكَ اللَّهُ صَوْبَ سَمَا
٦٩ - وَمِنْهُ أَوْلَى، وَآتَى مِثْلَ قَوْلِهِمْ:
«أَوْلَاكَ رَبِّي نَعِيمَ الْعَيْشِ وَالنَّعْمَاءِ»
٧٠ - كَمَا تَقُولُ لِمَنْ تَهْوَى النِّعِيمَ لَهُ:
«أَنَّالِكَ النِّعَمَ الْوَهَّابُ وَالنَّعْمَاءُ»
٧١ - وَبَابُ «ظَنَّ» رَأَى مِنْهُ، وَخَالَ، وَإِنْ
تَصِلَ بِهَا عَلِمَ اذْكُرَ بَعْدَهَا زَعَمًا
٧٢ - وَصَلِ حَسِبْتَ بِهَا وَأَعَدُّ وَجَدْتَ، وَكُنْ
لِذِكْرِ الْفَقِيَتِ، فِي ذَا الْبَابِ مُلْتَهَمًا (٣)

(١) هكذا ضبطها الأستاذ الكعك في الديوان، وأغفل د/ بلخوجة تنوينها، وما اعتمدته أقوم من حيث الوزن.

(٢) كذا في الديوان: وهي أجود لمناسبة التشبيه، وقرأها د/ بلخوجة «لمثل».

(٣) في الديوان: «متهما».

٧٣ - مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ وَجِدَانَا وَمَوْجِدَةً
وَلَا التَّفِائَاتَا وَعِرفَانَا، وَلَا تَهَمَا

ما ينصب ثلاثة مفاعيل:

٧٤ - وَالنَّاصِبَاتُ لِمَجْمُوعِ التَّلَاكَةِ لَمْ
يَكُنُّرْنَ، فَاصْرِفْ إِلَى إِحْصَائِهَا الِهِمَمَا:

٧٥ - أَرَى الَّذِي نَقَلْتَهُ مِنْ «رَأَى» أَلِفٌ
وَمِثْلُهَا «أَعْلَمَ» الْمُنْقُولُ مِنْ «عَلِمَا»

٧٦ - وَمِثْلُ «حَدَّثَ» أَوْ «أَنْبَأَ» وَ«أَخْبَرَ» أَوْ
مَاقِيسَ مِنْ «أَوْهَمَ» الْمُسْتَقُّ مِنْ «وَهَمَا»

٧٧ - وَقَاسَ بِالْهَمْزَةِ النُّقْلَ ابْنَ مَسْعَدَةَ
فِي بَابِ «ظَنَّ» وَفِيهِ خَالَفَ الْقُدَمَا

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا:

٧٨ - وَالنَّاصِبَاتُ لِأَخْبَارٍ قَدْ أَرْفَعَتْ
أَسْمَاؤُهَا، كُلُّ فِعْلٍ نَاقِصٍ عِلْمًا

٧٩ - كَمِثْلِ كَانَ وَأَضْحَى ثُمَّ أَصْبَحَ أَوْ
أَمْسَى، كَقَوْلِكَ: «أَضْحَى الزَّهْرُ مُبْتَسِمًا»

٨٠ - وَبَاتَ أَوْ صَارَ أَوْ ظَلَّ التَّلَاكَةُ صِلَ
بِهَا، كَقَوْلِكَ: «ظَلَّ الْغَيْمُ مُرْتَكِمًا»

٨١ - وَكَيْسَ مَعْنَاهُ: حَالٌ وَالْبِنَاءُ (١) لِمَا
مَضَى، لِذَلِكَ عَنِ التَّصْرِيفِ قَدْ جُئِمَا (٢)

(١) في الديوان: «وليس معناه جعل الانتفاء».

(٢) في الديوان: «حسما».

- ٨٢ - وَعُدَّ مَادَامَ مِنْهَا، تَحَوُّ قَوْلِكَ: «لَا
 أُسِيرُ مَادَامَ حَرُّ الْقَيْظِ مُحْتَدِمًا»
- ٨٣ - وَكُلُّ فِعْلٍ غَدَا إِيْجَابُهُ سَلْبًا
 وَالنَّفْيُ فِيهِ وَجُوبٌ بَعْدَ لَيْسَ وَمَا
- ٨٤ - تَقُولُ: «مَا زِلْتَ مِفْضَالًا، وَمَا بَرِحْتَ
 مِنْكَ السَّجَايَا تُوَالِي الْجُودَ وَالكَرَمًا»
- ٨٥ - وَ«لَسْتَ تَنْفُكُ مِحْسَانًا، وَمَا فَتِنْتُ
 يُمْنَاكَ أَسِيَّةً بِالْجُودِ مَنْ كَلِمًا»
- ٨٦ - وَالنَّصْبُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ يُوجِبُهُ
 دَوُو الْفَصَاحَةِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ بِمَا
- ٨٧ - وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ الْمُنْفِيَّ (١) «لَاتَ» وَ«لَا»
 وَالْحَيْنُ فِي «لَاتَ» فِي الْأَخْبَارِ قَدْ لَزِمَا
- ٨٨ - وَالنَّاصِبَاتُ لِأَسْمَاءٍ قَدْ ارْتَفَعَتْ
 أَخْبَارُهَا، أُحْرِفُ قَدْ عَدَّهَا الْعُلَمَاءُ
- ٨٩ - وَهِيَ الَّتِي نُكِرَتْ فِي بَابِ إِنْ فَلَا
 مَعْنَى لِكْرٍ حُرُوفٍ تُورِثُ السَّامَا

عمل «لا» النافية للجنس:

- ٩٠ - وَأَنْصِبُ بِـ«لَا» الْإِسْمَ وَارْفَعُ مَا غَدَا خَبْرًا
 وَتَجْعَلِ الْإِسْمَ بِالتَّنْكِيرِ مُتَّسِمًا

(١) كذا في الديوان: وفي قصائد ومقطعات: «المبني».

نصب الإسم على النداء، والتخصيص، والمدح، والذم، والترحم:

- ٩١ - وَيُنْصَبُ مَنْ نَادَى وَخَصَّ (١) وَمَنْ
أَثْنَى وَعَظَّم، أَوْ مَنْ ذَمَّ، أَوْ رَجِمَا
٩٢ - وَلِلنِّدَاءِ حُرُوفٌ، وَهِيَ: يَا وَيَا
وَأَيُّ لِمَنْ قَدْ غَدَا مَدْعُوهُ أَمَّا
٩٣ - وَالْهَمْزَةُ انْتَضَمَتْ فِي سَلِكِهَا وَهِيَ
وَوَالنُّدْبَةُ مَنْ قَدْ بَكَدَ (٢) وَأَخْثَرِمَا

الاستثناء:

- ٩٤ - وَنَصَبُ الإِسْمِ بِإِلَّا وَاجِبٌ أَبَدًا
فِي وَاجِبٍ، فَالْتَّزِمَ فِي ذَاكَ مَا التُّزِمَا
٩٥ - وَأَنْصَبَ بِهَا الإِسْمَ فِيمَا قَدَّمُوهُ وَمَا
قَدْ ظَلَّ مُتَقَطِعًا مِنْهُ وَمُنْصَرِمًا
٩٦ - وَسِمَةٌ بِالنَّصْبِ، فِي مَا تَمَّ مِنْ سَلْبٍ
مِنْ قَبْلُ إِلَّا إِذَا أَحْبَبْتَ أَنْ تَسِيمَا
٩٧ - وَأَنْصَبُ كَذَاكَ بِحَاشَا أَوْ عَدَا أَوْ خَلَا
وَلَا تَكُونَنَّ فِي مَا قُلْتَ مَتَّهِمَا
٩٨ - وَالنَّصْبُ فِي مَا عَدَا أَوْ خَلَا أَقْضَى بِهِ
فَكُلُّهُمْ لَهُمَا بِالنَّصْبِ قَدْ جَزِمَا
٩٩ - وَلَا يَكُونُ وَلَيْسَ أَنْصَبُ مَعًا بِهِمَا
إِذَا غَدَا فِيهِمَا الإِضْمَارُ مُكْتَسِمَا

(١) كذا قرأها الأستاذ الكعكع، وفي قصائد ومقطعات: «حض» (بالحاء المهملة) ولا مُسَوِّغٌ لهذه

القراءة، لأن أدوات التحضيض لا تنصب الأسماء، بنفسها كما أن الاختصاص هو الذي يناسب أن يكون مقرونًا بالنداء لكونهما مبحثين واردين في المنصوبات.

(٢) في الديوان: «فاد».

- ١٠٠ - وَالْقَوْلُ فِي بَابِ الإِسْتِثْنَاءِ مُتَّسِعٌ
وَقَدْ تَخَالَفَ فِيهِ الْجِلَّةُ الزُّعَمَاءُ
١٠١ - وَقَدْ تَبَّلَّهُ قَوْمٌ فِيهِ لَأَ سِيَمًا
مَنْ عَدَّ بَلَّهُ فِي الإِسْتِثْنَاءِ وَلَا سِيَمًا

حُرُوفُ الجَرِّ:

- ١٠٢ - وَخَافِضُ الإِسْمِ حَرْفٌ لِلإِضَافَةِ أَوْ
إِضَافَةٌ دُونَ حَرْفٍ فَلْتَكُنْ فَهِيمَا
١٠٣ - كَاللَّامِ، وَالْكَافِ تَشْبِيهًا، وَمِنْ، وَآلِي
وَعَنْ، وَفِي، وَعَلَى - لَيْسَ الْمُرَادُ سِيَمًا (١)
١٠٤ - وَالْبَاءُ، وَالْوَاوُ، وَالتَّاءُ الَّتِي أَبَدًا
تُحَالِفُ الحَلْفَ بِاسْمِ اللَّهِ وَالْقَسَمَةَ
١٠٥ - وَرَبُّ تَخْفِضُ مَا نَكَّرْتَهُ أَبَدًا
لَأَمَّا تَمْيِيزٌ بِالتَّعْرِيفِ وَأَتَسَمَا
١٠٦ - وَمُدٌّ وَمُنْدٌ أَبْتِدَاءٌ فِي الزَّمَانِ كَمَا
مِنْ فِي الْمَكَانِ وَقَدْ جَرُّوا مَعًا بِهِمَا
١٠٧ - وَمِثْلُ «حَاشَا» لِمُسْتَثْنَى «عَدَا» وَ«خَلَا»
قَدْ اسْتَوَى حُكْمُهَا خَفْضًا وَحُكْمُهُمَا
١٠٨ - وَالْجَرُّ عِنْدَ هُذَيْلٍ فِي «مَتَى» لُغَةٌ
وَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا قَدَمًا
١٠٩ - وَلَيْسَ إِضْمَارُ حَرْفِ الخَفْضِ مُطْرِدًا
فَلَا تُكُونَنَّ فِي الإِضْمَارِ مُحْتَكِمًا
١١٠ - فَلَمْ يُقَسْ ذَاكَ إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ قَدْ
خَصَّتْ، وَمَنْ عَمَّ فِيهَا كَانَ مُجْتَنَمًا

١١١ - فَاضْمِرِ الْحَرْفَ فِي اسْمِ اللَّهِ فِي قَسَمٍ
فَذَلِكَ قَدْ ظَلَّ لِلإِيجَازِ مُغْتَنَمًا

عامل الرفع في المضارع:

١١٢ - وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ فِعْلٍ ذِي مُضَارَعَةٍ
بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ سِرُّهُ اِكْتِنَمًا

نواصب الفعل المضارع:

١١٣ - وَأَحْرَفُ النَّصْبِ أَحْصِيهَا عَلَى نَسَقٍ

فَلَا تَكُنْ مِنْ تَوَالِي ذِكْرِهَا بِرِمَا

١١٤ - أَنْ تُمَّ لَنْ حَتَّى بَعْدَهَا وَإِذَنْ

وَمَنْ يُحْصِلْ مَعَانِيهَا فَقَدْ غَنِمَا

١١٥ - وَاعْدُدْ لِكَيْلًا وَكَيْلًا ثُمَّ كَيْ وَكَيْ

وَلَيْسَ تَمْتَعُ مِنْ نَصْبِ زِيَادَةٍ مَا

١١٦ - وَلَا مَّ كَيْ مِثْلُ لَامِ الْجَحْدِ نَاصِبَةٌ

مَا كَانَ فِي ذَلِكَ قَانُونٌَ لِيُنْخَرِمَا

١١٧ - وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي غَيْرِ الْوُجُوبِ وَأُو

وَمَنْ يُحَقِّقْ مَعَانِيهَا فَقَدْ فَهِمَمَا

جوازم المضارع:

١١٨ - وَأَحْرَفِ الْجَزْمِ أَحْصِيهَا عَلَى نَسَقٍ

فَلَا تَكُونَنَّ مِمَّنْ مَلَّ أَوْ سَيِّمًا

١١٩ - «لَا» تَجْزِمُ الْفِعْلَ فِي نَهْيٍ وَأَدْعِيَةٍ

وَ«لَا مَّ» الْأَمْرِ تُرِيبُكَ الْفِعْلَ مُنْجَزِمًا

١٢٠ - وَفِي «لَمَّا» وَ«لَمَّا» ثُمَّ «لَمَّ» وَ«لَمَّ»

بِجَزْمِ مَنْفِيَةِ الْأَفْعَالِ قَدْ جُزِمَا

- ١٢١ - وَإِنِّمَ وَإِنَّمَا وَمِهْمَا ثُمَّ مَنِّ وَمَتَّى
وَمِثْلُ أُنَى وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَمَا
١٢٢ - وَأَيْنَمَا كَيْفَمَا أَوْ حَيْثُمَا أَثَلُ بِهَا
وَعُدَّ أَيًّا وَأَيَّامًا وَأَيَّتَمًا
١٢٣ - وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ أَوْ مَا كَانَ نَحْوَهُمَا
جَزْمُ الْجَوَابِ عَلَيْهَا طَالَمَا اغْتَنِمَا

علامات الإعراب:

- ١٢٤ - وَالْقَوْلُ فِي ذِكْرِ مَا لِلْمُعْرَبَاتِ غَدَا
عَلَامَةٌ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ بِهَا رُشِيمًا^(١)
١٢٥ - فَالرَّفْعُ بِالضَّمِّ فِي الْفِذِّ^(٢) الصَّحِيحِ وَمَا
لِأَنُونٍ فِي جَمْعِهِ وَالْفِعْلُ قَدْ عَلِمَا
١٢٦ - وَالْوَاوُ فِي خَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ تَرْفَعُهَا
كَمِثْلِ مَا تَرْفَعُ الْجَمْعَ الَّذِي سَلِمَا
١٢٧ - تَقُولُ: «عَمَرُوا أَبُوهُ أَوْ أَخُوهُ أَتَى
فَأَفْتَرَفُوهُ مِنَ السَّرَّاءِ وَابْتَسَمَا
١٢٨ - وَخَوَّلَهُ هَامٌ ذُو مَالٍ بِهَا وَصَبَا
وَجَدَا، فَغَارَحُمُوهَا مِنْهُ وَاحْتَشَمَا
١٢٩ - وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مَا تَنْتَيْتُهُ الْفُ
مَا اخْتَلَّ فِي ذَاكَ قَانُونٌ وَلَا^(٣) انْخَرَمَا
١٣٠ - وَالنُّونُ فِي كُلِّ فِعْلٍ ذِيْلُوهُ بِهَا
مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ غَدَتْ فِي رَفْعِهِ عَلِمَا

(١) في الديوان: «رسمًا»

(٢) في الديوان: «الفن».

(٣) في الديوان: «وما».

- ١٣١ - وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ فِي مَا لَيْسَ يَلْحَقُهُ
مَدٌّ وَنُونٌ مِنَ الصَّنْفَيْنِ قَدْ رُسِمَا
- ١٣٢ - وَالْحَقِ الْأَلِفَ الْأَسْمَاءَ خَمْسَتَهَا
فِي النَّصْبِ تَجَلُّ مِنَ الْإِلْبَاسِ كُلِّ عَمَى
- ١٣٣ - وَالنَّصْبُ بِالْكَسْرِ فِي تَاءِ الْجَمِيعِ^(١) فَكُنْ
لِكُلِّ مَا التَّزَمُوا مِنْ ذَلِكَ مُلْتَزِمًا
- ١٣٤ - وَالْحَذْفُ لِلنُّونِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي رَدِفَتْ
يُرَى بِهَا الْفِعْلُ مَنْصُوبًا كَمَا انْجَزِمَا
- ١٣٥ - وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَالْإِثْنَانِ نَصْبُهُمَا
مَعًا وَخَفْضُهُمَا بِالْيَاءِ قَدْ رُسِمَا
- ١٣٦ - وَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ فِي مَا لَمْ يَكُنْ وَلَمْ
يُجْمَعْ بِنُونٍ وَلَمْ يَثْقُلْ وَلَا سَقِمَا
- ١٣٧ - وَالْخَفْضُ فِي خَمْسَةِ الْأَسْمَاءِ عِنْدَهُمْ
بِالْيَاءِ قَدْ صَحَّ هَذَا الْحُكْمُ وَارْتَسَمَا
- ١٣٨ - وَالْخَفْضُ بِالْفَتْحِ فِي مَا لَيْسَ مُنْصَرِفًا
وَمِنْهُ قَدْ أَصْبَحَ التَّنْوِينُ مُنْصَرِمًا
- ١٣٩ - وَكُلُّ فِعْلٍ بِضَمٍّ أَنْتَ تَرْفَعُهُ
فَبِالسُّكُونِ لَدَى الْإِعْرَابِ قَدْ جُزِمَا
- ١٤٠ - وَكُلُّ مُعْتَلٍّ فِعْلٍ فَهُوَ مُنْجَزِمٌ
بِالْحَذْفِ، مَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا فَقَدْ وَهَمَا

(١) في الديوان: «الجموع».

أحكام العوامل :

- ١٤١ - وَحُكْمُ بَابِ فَبَابٍ قَدْ عَزَمْتُ عَلَى
تَقْصِيهِ، فَلْتَكُنْ لِلْفَهْمِ مُعْتَرِماً
- ١٤٢ - وَالْقَوْلُ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الْعَوَامِلِ خُذْ
فِيهِ، وَخُضْ كُلَّ بَحْرِ لِلْكَلامِ طَمًا
- ١٤٣ - أَصْلُ الْكَلَامِ ابْتِدَاءٌ بَعْدَهُ خَبْرٌ
كِلَاهُمَا ظَلَّ فِيهِ الرَّفْعُ مُلْتَزِمًا
- ١٤٤ - فَإِنْ أَتَى نَاسِخٌ لِلْإِبْتِدَاءِ غَدَاً
بِحُكْمِهِ غَيْرَ مُبْتَقٍ ذَلِكَ الْحُكْمًا
- ١٤٥ - وَالنَّاسِخَاتُ إِلَى (١) أَفْعَالٍ أَفْتَدَةٌ (٢)
وَفِعْلٍ نَقْصٍ، وَحَرْفٍ جَمَعُهَا قُسِمًا:
- ١٤٦ - فَبَعْضُهَا يَنْصِبُ الْإِسْمَيْنِ فِي نَسَقٍ
كَمَثَلِ «ظَنَّ» وَمَا فِي سَلْكِهَا انْتِظَمًا
- ١٤٧ - وَبَعْضُهَا رَافِعٌ اسْمٍ نَاصِبٍ خَبْرًا
كَمَثَلِ «كَانَ» وَمَا فِي بَابِهَا ارْتِسَمًا
- ١٤٨ - وَبَعْضُهَا نَاصِبٌ اسْمٍ رَافِعٍ خَبْرًا
كَمَثَلِ «إِنَّ» وَمَا فِي شِعْبِهَا اقْتَنَمًا
- ١٤٩ - وَالْحَقُّ (٣) فِي كُلِّ بَابٍ أَنْ يُبَيِّنَ مَا
يَحِقُّ أَنْ يُنْتَحَى فِيهِ وَيُلْتَزَمًا
- ١٥٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَبْدَأُ بِهِ وَمِمَّا
يَكُونُ أَصْلًا، وَكُنْ بِالْفَرْعِ مُخْتَمًا

(١) في الديوان: «له».

(٢) يلاحظ أنها تعرف بأفعال القلوب مهما تصرف في التسمية.

(٣) في قصائد ومقطعات: «وحق».

عامل الرفع في المبتدأ والخبر :

١٥١ - وَالْإِبْتِدَاءُ^(١) كِلَا الْإِسْمَيْنِ مُرْتَفِعٌ

بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي قَدْ اخْتَصِمَا

النسبة بين المبتدأ والخبر :

١٥٢ - تُفِيدُ نِسْبَةُ أَخْبَارٍ لِمُبْتَدَأٍ

مَعْنَى إِذَا ارْتَبَطَ الْفُظَّانِ وَالْتَحَمَا

١٥٣ - تُفِيدُ نِسْبَةُ مَجْهُولٍ لِمَعْرِفَةٍ

مَعْنَى، كَقَوْلِكَ : «زَيْدٌ مُكْرِمٌ حَكَمًا»

١٥٤ - وَنِسْبَةُ بَيْنَ مَعْلُومَيْنِ قَدْ عَلِمْتَ

تُفِيدُ إِقْرَارَ مَنْ لَمْ تَدْرِ مَا كَتَمَا^(٢)

١٥٥ - وَنِسْبَةُ بَيْنَ مَعْلُومَيْنِ قَدْ عُرِفَا

عَلَى انْفِرَادٍ تُفِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا^(٣)

١٥٦ - وَنِسْبَةُ بَيْنَ مَجْهُولَيْنِ إِنْ^(٤) عَدِمْتَ

إِحَاطَةَ لَمْ تُفِيدُ فِكْرًا وَلَا فَهْمًا

الترتيب بين المبتدأ والخبر :

١٥٧ - وَحَقُّ مَا ابْتَدَأُوا^(٥) التَّقْدِيمُ عِنْدَهُمْ

وَرِيْمًا قَدَّمُوا الْأَخْبَارَ رِيْمًا

(١) في الديوان: «فالإبتداء».

(٢، ٣) البيتان اخُلِّ الديوان بهما، وقد استدركهما عليه د/ بلخوجة، وغير أنه نبه على الأول فقط، وفاتته الإشارة إلى الثاني.

(٤) في الديوان: «قد».

(٥) في الديوان: «وابتدئ».

الإخبار بمعنى المبتدأ، أو ما تَضَمَّنَه أو التَزَمَه، أو كان مُشَابِهًا لَهُ
أو مُعَادِلًا لَهُ، أو مُسَبِّبًا عَنْهُ، أو مُضَافًا لَهُ، أو نَقِيضَهُ:

١٥٨ - وَالْمُبْتَدَأُ أَخْبَرُوا عَنْهُ بِمَا هُوَ هُوَ

وَمَا تَضَمَّنَتْهُ أَوْ مَا قَدِ التَزَمَهَا

١٥٩ - مِمَّا يُشَابِهُهُ^(١) أَوْ مَا يُعَادِلُهُ

سِيَّان^(٢) أَصْبَحَ فَرْدًا ذَاكَ أَوْ أُمَّمَا

١٦٠ - وَبِالْمُسَبِّبِ عَنْهُ وَالْمُضَافِ لَهُ

إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ مُنْفَهَمًا

١٦١ - وَبِالنَّقِيضِ الَّذِي مِنْهُ يُدَالُ كَمَا

قَالُوا: «تَحِيَّتُهُ ضَرْبٌ بِهِ الْمَا»

تقسيم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق:

١٦٢ - وَمُسْنَدُ الْخَبْرِ انْقِسَامُهُ لِمُنْفَرِدٍ

لِجَامِدٍ وَلِمُشْتَقٍّ قَدْ انْقَسَمَا

كَوْنُ الْخَبْرِ جُمْلَةً مُنَاسِبَةً لِلْمُبْتَدَأِ أَوْ غَيْرِ مُنَاسِبَةً لَهُ:

١٦٣ - وَجُمْلَةٌ نَاسَبَتْ مَا خَبَرُوا هِيَ أَوْ

مَا نَاسَبَتْهُ وَلَا التَّطَاطَتْ بِهِ رَجْمًا

كَوْنُ الْخَبْرِ ظَرْفًا مُصْحُوبًا بِحَرْفٍ جَرَّ أَوْ غَيْرِ مُصْحُوبٍ بِهِ،

مِثْلَهُمَا أَوْ مُخْتَصًّا:

١٦٤ - وَالظَّرْفُ بِالْحَرْفِ أَوْ لَا حَرْفٍ يَصْحَبُهُ

فِي الْوَقْتِ وَالْأَيْنِ مُخْتَصًّا وَمُنْبَهَمًا

(١) في الديوان: «مما يشابه ذا».

(٢) في الديوان: «كشان».

كَوْنُ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ ضَمِيرًا :

١٦٥ - وَكُلُّ مَا جَعَلُوا مِنْ جُمْلَةٍ خَبْرًا
فَالْمُضْمَرَاتُ غَدَتْ فِي رِبْطِهَا عَصَمًا

أقسام الجملة الخبرية :

- ١٦٦ - فَجُمْلَةُ الْإِبْتِدَاءِ اسْتُعْمِلَتْ خَبْرًا
تَقُولُ : «زَيْدٌ أَبُوهُ كَاسِبٌ خَدَمًا»
- ١٦٧ - وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ فِي الْأَخْبَارِ وَقَعَتْ
تَقُولُ : «صَوَّبَ الْحَيَا مِنْ جُودِكَ احْتِشَمًا»
- ١٦٨ - وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ مِمَّا يُخْبِرُونَ بِهِ
تَقُولُ : «زَيْدٌ مَتَى مَا يَقْتَدِرُ^(١) رَجِمًا»

اقتران الخبر بالفاء :

- ١٦٩ - وَالْفَاءُ فِي الْخَبْرِ الْمُضْحِي لَهُ سَبَبًا
وَصَلٌ وَوَصْفٌ لِمَنْكُورٍ قَدْ انْبَهَمَا
- ١٧٠ - يَجُوزُ إِحْقَاقُهَا، وَالْفَاءُ مَدْخَلُهَا
فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ قَدْ حَرُمَا
- ١٧١ - وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ مَوْصُولٍ لَهُ خَبْرًا
لَمْ تُلَفِ فِيهِ لِحَرْفِ الْفَاءِ مُقْتَحَمًا

تعدد الأخبار لتعدد المبتدآت :

- ١٧٢ - وَقَدْ تَفَصَّلُ^(٢) أَخْبَارٌ مُرْتَبَةٌ
مِنْ ابْتِدَاءِ أَتْهَهَا قَدْ قُوِيَتْ بِأَمَّا

(١) في الديوان: «يَعْرُدًا».

(٢) في الديوان: «تفضل (بالضاد المعجمة)».

١٧٣ - تَقُولُ : «نُطْقِي وَفِكْرِي وَالْبَنَانُ تَلَا
وَصَاعٌ وَأَخْطَطُ فِي أَمْدَاحِكَ الْكَلِمَا

تَعَدُّدُ الْخَبْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى :

١٧٤ - وَكَمْ وَكَمْ خَبْرٌ تَلْفِيهِ مُزْدَوِجًا

مِنْ مُوَجَبَيْنِ وَمَنْفِيَيْنِ قَدْ لُتِمَا

١٧٥ - فَمِثْلُ قَوْلِكَ : «حُلُوُّ حَامِضٌ» هُوَ لَا

حُلُوٌّ وَلَا حَامِضٌ فِي ذَوْقٍ مِّنْ طَعِمَا

١٧٦ - وَأَحْذِفْ إِذَا اشْتَرَكَ الْإِسْمَانِ فِي خَبْرٍ

مِمَّا عَطَفْتَ فَذُو التَّسْهِيدِ مِّنْ حَرَمَا

حُكْمُ تَعَدُّدِ الْأَخْبَارِ الْمَشْتَرَكَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ :

١٧٧ - وَجِيءَ بِمُشْتَرَكِ الْأَخْبَارِ مُتَّفَرِّدًا

وَقِيلَ : «عَلِيٌّ وَعَمْرٌو مُكْرِمٌ قَدْ كَمَا»

١٧٨ - وَخُذْ بِمَا شِئْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ

«عَمْرٌ وَصَالِحٌ صَالِحٌ، أَوْ صَالِحَانِ هُمَا»

مَوَاضِعُ جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ :

١٧٩ - وَحَقٌّ مَا ابْتَدِئْتَ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمْ

وَقَدْ يَكُونُ لَهُ التَّنْكِيرُ مُلْتَزِمًا

١٨٠ - وَلِلْبِدَايَةِ بِالتَّنْكِيرِ أَمْكِنَةٌ

مِنْهُنَّ فِي خَبْرٍ : «فِي الْعَدِّ عَدُّكُمْ» (١)

١٨١ - وَفِي تَعْجُبٍ أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ

بِذَلِكَ وَأَضِيعَ حُكْمُ اللَّفْظِ قَدْ حَكَمَا

(١) في الديوان: «في العيد عيدكما».

- ١٨٢ - وَفِي جَوَابٍ، وَفِي نَفْيٍ، وَ أَدْعِيَةٍ
بِذَلِكَ وَاضِعُ حُكْمِ النُّطْقِ قَدْ حَتَمًا
١٨٣ - وَفِي مَفَاضِلَةِ الْأَنْوَاعِ قَدْ بَدَوُوا
بِهِ، وَمَا ظَلَّ بِالتَّفْصِيلِ (١) مُنْقَسِمًا
١٨٤ - وَفِي مَظَنَّةٍ تَنْبِيهِ السَّمِيعِ عَلَى
مَا ظَلَّ مُسْتَشْعِرًا أَوْ كَانَ مَتَّهِمًا
١٨٥ - وَأَبْدَأُ بِمَا خَصَّصْتُ تَنْكِيرَهُ صَفَةً
فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ تَخْصِيصِ لِيَنْبَهُمَا

تقديم ما في حكم المعرفة من الأخبار :

- ١٨٦ - وَأَبْدَأُ بِأَخْبَارِ مَا فِي حُكْمِ مَعْرِفَةٍ
وَأَسْمٍ، وَأَرْدِفُ بِغَيْرِ (٢) الْإِسْمِ مُخْتَمًا

الإخبار عن «سواء» و«سيان» بالجملة الفعلية بعدهما :

- ١٨٧ - وَإِنْ سَوَاءٌ وَسِيَانٌ ابْتَدَأْتُهُمَا
فَلْتَجْعَلِ الْخَيْرَ الْفَعْلَيْنِ بَعْدَهُمَا
١٨٨ - تَقُولُ : «سِيَانٍ أَوْلَى أَوْ لَوْى زَمَنِي
فِي ظِلِّكُمْ، وَسَوَاءٌ ضَنْ أَوْ كَرْمًا»
١٨٩ - أَيُ : لَا أَبَالِي بِسُقْيَا (٣) جُودِكُمْ أَحَبًّا
دَهْرِي مَوَاهِبِ (٤) أَمْ لَمْ يَحْبِنِي (٥) وَحَمًا (٦)

(١) في قصائد ومقطعات: «التفصيل»، (بالضاد المعجمة).

(٢) في الديوان: «لغير».

(٣) في الديوان: «وسقيا».

(٤، ٥) في قصائد ومقطعات: «مواهبه أم لم ييم».

(٦) في الديوان: «جماء» (بالجيم المعجمة).

١٩٠ - وَإِنْ بِأَمِّ أَلِفٍ اسْتَفْهَامٍ اقْتَرَنْتَ
فِي الْجُمْلَتَيْنِ فَذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمُهُمَا

امتناع الإخبار بالمعرفة عن النكرة :

١٩١ - وَلَا تُعَرِّفْ لِمَا نَكَّرْتَهُ خَبْرًا
فَالْقَوْلُ مِنْهُ بَعْضُ الْوَضْعِ قَدْ عَصِمَا

جَرِيَانُ الْخَبَرِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ :

١٩٢ - وَإِنْ تَسُقُ غَيْرَ وَصْفِ الشَّيْءِ عَنْ خَبَرٍ
لَهُ فَأَبْرَزُ مِنَ الْإِضْمَارِ مَا اكْتَتَمَا

١٩٣ - تَقُولُ : «أَسْمَاءُ عَبْدُ اللَّهِ مُظْهِرَةٌ»^(١)
هِيَ اعْتِنَاءٌ بِهِ أَنْ ضِيمَ وَاهْتِضَامًا»^(٢)

حَذْفُ مَا يُعْلَمُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ جَوَازًا :

١٩٤ - وَأَضْمِرِ الْمُبْتَدَأَ لِلِإِخْتِصَارِ إِذَا
مَا شِئْتَ وَاحْذِفْ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا عَلِمَا

١٩٥ - وَلْتَجْعَلِ الْحَذْفَ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ عَلَى
سُؤَالٍ مُسْتَفْتِهِمْ مُسْتَخْبِرٍ لَغَمًا^(٣)

حَذْفُ الْخَبَرِ بَعْدَ «لَوْلَا» :

١٩٦ - وَبَعْدَ «لَوْلَا» احْذِفِ الْأَخْبَارَ مُكْتَفِيًا
بِالْفَهْمِ فِيهَا وَلِلِإِيجَازِ مُغْتَنِمًا

(١) كذا في حاشية الأمير وقصائد ومقطعات، وفي الديوان: «مضمرة».

(٢) في حاشية الأمير: «أو هضمًا».

(٣) كذا في قصائد ومقطعات، وفي الديوان: «لِعَمَى».

حَذْفُ الْخَبْرِ لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَهُ :

١٩٧ - وَالْحَالُ عَنْ خَبْرٍ مِمَّا تُنُوبُ إِذَا

إِضْمَارُ «إِذْ» وَ«إِذَا» مِنْ قَبْلِهَا لَزِمَا

١٩٨ - مَعَ الْمَصَادِرِ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا

تَقُولُ : «عَهْدِي بِعَبْدِ اللَّهِ مُبْتَسِمًا»

حذف الخبر جوازاً بعد «إذا» الفجائية :

١٩٩ - وَالْعَرَبُ قَدْ تَحَذِفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ «إِذَا»

إِذَا عَنَّتْ^(١) فَجَاءَ الْأَمْرُ الَّذِي نَهَمَا

جواز الرفع أو النصب بعد «إذا» الفجائية :

٢٠٠ - وَرِيْمًا نَصَبُوا بِالْحَالِ^(٢) بَعْدَ «إِذَا»

وَرِيْمًا^(٣) رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رِيْمًا

المسألة الزنبورية :

٢٠١ - فَإِنْ تَلَاهَا^(٤) ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا

وَجْهُ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ عَمَمًا^(٥)

٢٠٢ - لِذَلِكَ أُعِيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ

أَهْدَتْ إِلَى سَيَبَوِيهِ الْحَتْفِ^(٦) وَالْعُمَمَا

(١) في إشارة التعيين: «عَنَّتَا»، وهي قراءة جيدة.

(٢) في المغني بتحقيقه: «للحال».

(٣) كذا في الديوان والمغني بتحقيقه، وفي حاشية الدماميني وقصائد ومقطعات: «وبعدما».

(٤) كذا في إشارة التعيين، وفي باقي المَطْلَانِ: «توالى» وهي قراءة جيدة.

(٥) في إشارة التعيين: «عمما» (بالعين المهملة).

(٦) في الديوان وإشارة التعيين: «الهم».

- ٢٠٣ - قَد كَانَتْ الْعُقْرَبُ الْعَوْجَاءُ (١) أَحْسِبُهَا (٢)
- قَدِمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقَعَ حُمَا (٣)
- ٢٠٤ - وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ «إِذَا هُوَ هِيَ» (٤)
- أَوْ هَلْ «إِذَا هُوَ إِيَّهَا» قَدْ اخْتَصِمَا (٥)
- ٢٠٥ - وَخَطَا ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمْرَةَ فِي
مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بَشِيرٍ، وَقَدْ ظَلَمَا (٦)
- ٢٠٦ - وَغَاظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ
يَأْلَيْتُهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا (٧)
- ٢٠٧ - كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ
يَأْلَيْتُهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمًا (٨)
- ٢٠٨ - وَقَجَّعَ ابْنُ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ (٩)
- مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا (١٠)
- ٢٠٩ - كَقَجَّعَةِ ابْنِ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ (١١)
- مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمًا (١٢)

(١) في الديوان: «الهُجَاء».

(٢) في الديوان: «حسبها».

(٣) في إشارة التعيينك * أشد منها لسعة الزنبور وقع حما *، وهو مختل الوزن.

(٤) نصّ الدماميني على أن تسكين الياء ضرورة.

(٥، ٦) لك أن تجعل الفعلين مبنيين للمعلوم، فتكون الألفُ فيهما للتثنية، عائدة في الأول على

سيبويه والكسائي، وفي الثاني على الفراء والكسائي، أو مبنيين للمجهول، فتكون الألفُ فيهما للإطلاق.

(٧، ٨) يتعين أن يكون أحد اللفظين اسمًا والآخر فعلًا دفعًا للإيطاء.

(٩، ١١) كذا في حاشية الدماميني وقصائد ومقطعات، وفي الديوان والمغني بتحقيقه: «منتخب» (بالخاء المعجمة).

(١٠، ١٢) في الديوان: «ذما» (بالذال المعجمة)، ويتعين كسر إحدى الدالين دفعًا للإيطاء.

حسرة الناظم على ما آلت إليه حال سيبويه بعد المحاكمة الجائرة :

- ٢١٠ - فَظَلَّ بِالْكَرْبِ مَكْظُومًا وَقَدْ كَرَبْتُ
بِالنَّفْسِ أَنْفَاسُهُ أَنْ تَبْلُغَ (١) الْكَلِمَا
- ٢١١ - قَضَيْتُ عَلَيْهِ بغيرِ الْحَقِّ طَائِفَةً
حَتَّى قَضَى هَدْرًا (٢) مَا بَيْنَهُمْ هَدَمًا
- ٢١٢ - مِنْ كُلِّ أَجْوَرِ حُكْمًا مِنْ سُدُومٍ قَضَى
عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ مِمَّا قَدْ قَضَى سَدَمًا
- ٢١٣ - حَسَاذَةٌ فِي الْوَرَى عَمَّتْ
فَكُلُّهُمْ تُلْفِيهِهِ مُنْتَقِدًا لِلْقَوْلِ مُنْتَقِمًا
- ٢١٤ - فَمَا النَّهَى نِمَمًا فِيهِمْ مَعَارِفُهَا
وَلَا الْمَعَارِفُ فِي أَهْلِ النَّهَى نِمَمًا
- ٢١٥ - فَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ كَامِنَةً (٣)
فِي كُلِّ صَدْرٍ كَأَنْ قَدْ كُظَّ أَوْ كُظِمَا
- ٢١٦ - وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ بَاكِئَةً
فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحٍّ وَأَنْسَجَمًا
- ٢١٧ - وَلَيْسَ يَخْلُو أَمْرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضْمٍ
لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أَضِمَا
- ٢١٨ - فَكَمْ مُصِيبٍ عَزَا مَنْ لَمْ يُصِِبْ خَطَأً
لَهُ، وَكَمْ ظَالِمٍ تَلَقَّاهُ مُظَلِّمًا
- ٢١٩ - وَالْغَيْبُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةً عَلِمَتْ
وَأَبْرَحَ النَّاسُ شَجَوْا عَالِمٌ هُضِمَا

(١) في قصائد ومقطعات: «تبلغ» (بالعين المهملة).

(٢) في الديوان: «هدما».

(٣) كذا في قصائد ومقطعات وحاشية الدماميني، وفي الديوان: «كافية».

الفهارس العامة

٢٢٥	فهرس الآيات القرآنية	- ١
٢٣٢	فهرس الأحاديث النبوية	- ٢
٢٣٣	فهرس الأمثال	- ٣
٢٣٤	فهرس الشواهد الشعرية	- ٤
٢٥٠	فهرس الأعلام	- ٥
٢٥٦	فهرس الموضوعات	- ٦
٢٦٤	مصادر الدراسة والشرح	- ٧

فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ترتيب السور، ورقم الآية ضمن السورة

الآية القرآنية	السورة	والآية	الصفحة
ذلك الكتاب لا ريب	البقرة	٢	١٠٧
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون	البقرة	٦	١٧٧
أو كصيب من السماء	البقرة	١٨	٤٩
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	البقرة	٢٤	١٤٨
الآن جئت بالحق	البقرة	٧١	١٦٤
كن فيكون	البقرة	١١٧	١٠٢
لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا	البقرة	١٥٠	١١٩
ولكن البر من اتقى	البقرة	١٨٩	١٦١
وما تفعلوا من خير يعلمه الله	البقرة	١٩٧	١٤٠
وأنكروه كما هداكم	البقرة	١٩٨	١٢٤
كان الناس أمة واحدة	البقرة	٢١٣	١٠٢
وزلزلوا حتى يقول الرسول	البقرة	٢١٤	١٣٣
ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم	البقرة	٢٢١	١٥٧
وقتل داود جالوت	البقرة	٢٥١	٧٠
ويخرجهم من الظلمات إلى النور	البقرة	٢٥٦	٥٤
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض	البقرة	٢٥١	٨٨
ربنا لا تؤاخذنا	البقرة	٢٧٦	١٣٨
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة	البقرة	٢٨٠	١٠٢
وما محمد إلا رسول الله	آل عمران	٢٤٤	١٥٧
كن فيكون	آل عمران	٤٧، ٥٩	١٠٢
ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه	آل عمران	٧٩	١٣٤
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين	آل عمران	١٤٢	١٣٦
والكاظمين الغيظ	آل عمران	١٣٤	١٩٢
والله يريد أن يتوب عليكم	النساء	٢٧	١٣١
الرجال قوامون على النساء	النساء	٣٤	١٦٣

الصفحة	والآية	السورة	الآية القرآنية
١٣٦	٧٣	النساء	ياليتني كنت معهم فافوز فوزًا عظيمًا
١٤٠	٧٨	النساء	أينما تكونوا يدرككم الموتُ
١٤٩	٨٦	النساء	فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا
١٠٢	١٠٨	النساء	وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا
١٥٧، ١٤٠	١٢٣	النساء	من يعمل سوءًا يجز به
٥٤	١٨	المائدة	ويخرجهم من الظلمات إلى النور
١٤٦	٢٣	المائدة	قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما
			يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل
٧٩	١٠٥	المائدة	إذا اهتديتم
١٤٠	١٩	الأنعام	وإن تعودوا نعدُّ
١٣٦	٢٧	الأنعام	ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين
٥٥	٣٩	الأنعام	وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا
١٠٢	٧٣	الأنعام	أم أمثالكم
٩٥	٧٧	الأنعام	كن فيكون
			فلما رأى القمر بازغًا
			لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف
٥٥	١٠٤	الأنعام	الخبير
١٤٢	١٥١	الأنعام	قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم
١٦٦	٢٦	الأعراف	ولِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِك خَيْرٌ
١٤٨	٢٩	الأعراف	فادعوه مخلصين له الدين
١٣٦	٥٢	الأعراف	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا
٥٥	٦٩	الأعراف	فاذكروا آلاء الله لعلكم تفلحون
٩٧	١٠٢	الأعراف	وإن وجدنا أكثرهم لَفَاسِقِينَ
١٨٥	١٠٨	الأعراف	فإذا هي بيضاء
			مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحنُ لك
١٤٠	١٣٢	الأعراف	بمؤمنين
١٤٢	٧٣	الأعراف	فذروها تَأْكُل في أرض الله
١٠٤	١٧٧	الأعراف	وانفسهم كانوا يظلمون

الآية القرآنية	السورة والآية	الصفحة
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى	الأنفال ١٧	٩٠
وإن تعودوا نعد	الأنفال ١٩	١٤٠
ولم يخش إلا الله	التوبة ١٨	١٥١
لا تحزن إن الله معنا	التوبة ٤٠	١٣٨
فماذا بعد الحق إلا الضلال	يونس ٣٢	٥١
أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتاً	يونس ٨٧	٥٧
ربنا أطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم	يونس ٨٨	١٣٥
فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم	هود ١٢	١٥٧
إنما أنت نذير	هود ١١٤	١٤٨
إن الحسنات يذهبن السيئات	يوسف ٤	٩٥
رأيتهم لي ساجدين	يوسف ٨	١٤٧
إن أبانا لفي ضلال مبين	يوسف ٢٥	٩٧
وألфия سيدها لدى الباب	يوسف ٣١	١٠٥، ٨٤
ما هذا بشراً	يوسف ٣٦	٩٤
إني أراني أعصر خمراً	يوسف ٥١	١٦٤
الآن حصحص الحق	يوسف ٧٦	١٧٥
وفوق كل ذي علم عليم	يوسف ٨١	١٤٩
ارجعوا إلى أبيكم	الرعد ٣٥	١٨٠
أكلها دائم وظلها	الحجر ٢	١٢٤
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	النحل ٤٤	١٣٤
وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس	النحل ٥٣	١٦٩
وما بكم من نعمة فمن الله	النحل ٧٨	٩٨
والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً	الإسراء ٢٣	٨٠
لا تقل لهما أف	الإسراء ٦٠	٩٤ هامش
وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس	الإسراء ١٠٢	١٥٢، ٩٢
وإني لأظنك يافرعون مثبوراً	الإسراء ١١٠	١٤١
أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	الكهف ٥٩	١٣٨
وتلك القرى أهلكناكم لما ظلموا		

الآية القرآنية	السورة والآية	الصفحة
كيف نكلم من كان في المهد صبياً	مريم ٢٩	١٠٢
إن الساعة آتية	طه ١٥	١٥٢
وما تلك بيمينك	طه ١٧	١٥٧
فإذا هي حية تسعى	طه ٢٠	١٨٥ ، ١٨٤
فلا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي	طه ٥١	١٣٥
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	طه ٩١	١٣٣ ، ١٣٢
إن في ذلك لآيات لأولي النهى	طه ١٢٨	١٩٢
وتا الله لأكيدن أصنامكم	الأنبياء ٥٧	١٢٤
فإذا هي شاخصة	الأنبياء ٩٧	١٨٥
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة	النور ٢	١٦٩
لا تتبعوا خطوات الشيطان	النور ٢١	١٤٨
قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم	النور ٣٠	١٤٨
وكان ربك قديراً	الفرقان ٥٤	١٥٢
لا ضير	الشعراء ٥٠	١٠٨
والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي	الشعراء ٨٢	١٣١
وجنتك من سبأ بنبأ يقين	النمل ٢٢	٥٨
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً	القصص ٨	١٣٤
وأبونا شيخ كبير	القصص ٢٣	١٤٤
ويكأنه لا يفلح الكافرون	القصص ٨٢	٧٩
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	الروم ٤٧	١٠٣ ، ٥٩
هذا خلق الله	لقمان ١١	١٧٩
إن الشرك لظلم عظيم	لقمان ١٢	٥٤
وأزواجه أمهاتهم	الأحزاب ٦	١٦٠
فمنهم من قضى نحبه	الأحزاب ٢٣	١٩٠
وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً	الأحزاب ٣٦	١٩٠
أن يكون لهم الخيرة من أمرهم	الأحزاب ٣٧	١٣٣
لكي لا يكون على المؤمنين حرج		
إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا		

الصفحة	السورة والآية	الآية القرآنية
٤٧	الأحزاب ٥٦	صلوا عليه وسلموا تسليماً
٥٨	سبأ ١٥	لقد كان لسبأ في مسكنهم آية
٥٨	سبأ ١٦	فأرسلنا عليهم سيل العرم
١٠٤	سبأ ٤٠	أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون
١٠٨	سبأ ٥١	ولو ترى إذ فرعوا فلا قوت
١٣٥	فاطر ٣٦	لا يقضى عليهم فيموتوا
		إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا
١٠١	فاطر ٤١	إن أمسكهما من أحد من بعده
١٨٥	يس ٢٩	فإذا هم خامدون
١٣٨	يس ٣٢	وإن كل لما جميع لدينا محضرون
١٠٧	الصافات ٤٧	لا فيها غول
٥٠	الصافات ٥٦	إن كدت لتردين
١٧٥	الصافات ١٣٠	سلام على آل ياسين
٨٥	ص ٣	فنادوا ولات حين مناص
٤٦	الزمر ٩	قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
١٤٧	الزمر ٢٥	كذب الذين من قبلهم فأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون
١٨٠	فصلت ٤٦	من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها
١٦٩	فصلت ١٧	أما ثمود فهديناهم
١٤٨	فصلت ٢٩	فادعوه مخلصين له الدين
١٢٤	الشورى ١١	ليس كمثل شيء
١٣٧	الشورى ٥١	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً
١٩٠	الزخرف ١٧	ظل وجهه مسوداً وهو كظيم
١٤٨	الزخرف ٣١	لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم
١٣٨	الزخرف ٧٧	ليقض علينا ربك
٧١	الأحقاف ٣١	اجيبوا داعي الله
١٢١	محمد ٤	فضرب الرقاب
٥٩	محمد ٧	إن تنصروا الله ينصركم
١٧٥	محمد ٢١	طاعة وقول معروف

الصفحة	السورة والآية	الآية القرآنية
١٥٨	محمد ٢٤	أم على قلوب أفعالها
	الفتح ٢٩	محمد رسول الله
٨٢	الحجرات ١٠	إنما المؤمنون إخوة
١٤٧	الرحمن ٥٠	فيها عينان تجريان
١٠٥، ٨٤	المجادلة ٢	ما هن أمهاتهم
٤٦	المجادلة ١١	يرفع الله الذين آمنوا وأوتوا العلم درجات
٩٥	المتحنة ١٠	فإن علمتموهن مؤمنات
٩٦	التغابن ٧	زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا
١٨١	الطلاق ٤	واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم
١٣٨	الطلاق ٨	لينفق ذو سعة من سعته
٥٠	الملك ٥	وجعلناها رجوماً للشياطين
		وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب
٤٦	الملك ١٠	السعير
٤٦	الملك ١١	فاعترفوا بذنبهم فسحقاً لأصحاب السعير
١٦٧	الحاقة ١	الحاقة ما الحاقة
٨٤	الحاقة ٤٧	فما منكم من أحد عنه حاجزين
٩٤	المعارج ٧	إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً
٨٣	المزمل ١٣	إن لدينا أنكالاً
١٣١	المزمل ٢٠	علم أن سيكون منكم مرضى
١٨٥	النازعات ١٤	فإذا هم بالساهرة
١٥١، ١٣٨	عبس ٢٣	لما يقض ما أمره
١٧٥	المطففين ١	ويل للمطففين
١٣٢	البلد ٥	أحسب الإنسان أن لن يقدر عليه أحد
		أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة أو
٨٨	البلد ١٤	مسكيناً ذا متربة
٨٣، ١٣، ١٢	الليل	إن علينا للهدى وإن لنا للأخرة
١٣٩	الشرح ١	ألم نشرح لك صدرك
١٥٠	التين ٤	لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم

الصفحة	السورة والآية	الآية القرآنية
١٥١	١٧ العلق	فليدع ناديه
٧١	١ البيّنة	لم يكن الذين كفروا
	١ الإخلاص	قل هو الله أحد
١٣٨، ٧٣	٣ الإخلاص	لم يلد ولم يولد
١٥٠		

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث النبوي الشريف
٥٤	اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلّمت يوم القيامة
١٥٩	أفضل ما قلته أنا والنبيون من بعدي لا إله إلا الله
١٠٤	التمس ولو خاتماً من حديد
١٦٤	الجنة تحت أقدام الأمهات
٥٠	خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها
١٦٣	الشمس والقمر آيتان من آيات الله
٤٧	كل أمر ذي بال لا يبدأ بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو أقطع
٤٥	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع
١٠٩	لا أحد أغير من الله
١٠٩	لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له
٥٣	لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاتي
١٨٢	لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم
١٩٠	من اطلع في دار بغير إذن فقد هدّرت عينه
١٤٤	من تعزى بعزاء الجاهلية فأعفوه بهنّ أبيه ولا تكنوا
٤٦	من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة
٥٧	من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار
١١٠	نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث، ما تركناه صدقة
١٦٣	النساء ناقصات عقل ودين

فهرس الأمثال

الصفحة	المثال
١٧٥	تمرة خير من جرادة
٧٣	رب ضارة نافعة
١٧٥	ضعيف عاذ بقرملة
١٤٤	من يطل هن أبيه ينتطق به

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة

الشواهد

الألف المقصورة

- لِلَّهِ مَا قَدْ هَجَيْتَ يَا يَوْمَ النَّوَى
 ٤٨ عَلَى فَوَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى
 مَمْلُوكٌ إِذَا عُدَّ الْمَمْلُوكُ فَاسْمُهُ
- ٤٩ مُعْتَمِدٌ تَقْدِيمُهُ بِيَادِي بَدَا
 قَدْ قَسَمَ الْأَيَّامَ بَيْنَ أَنْعَمِ
- ٤٩ لِمَنْ عَفَا وَأَبُوْسٍ لِمَنْ عَدَا
 مُسْتَنْصِرٌ بِاللَّهِ، مَنْصُورٌ بِهِ
- ٦٠ مُؤَيَّدٌ بِعَوْنِهِ عَلَى الْعِدَى
 إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ إِذَا مَا اسْتَوَايَا
- ١٤٥ هامش عَلَى جَدِيدِ أَدْنِيَاهُ لِلْبَيْلَى
 وَمَا عَلَى الْإِخْوَانَ أَشْجَى عُصَّةً
- ١٩٥ مِنْ شَامِتٍ مُنْتَقِمٍ إِذَا اشْتَفَى

الهمزة

- هُمُ الْأَسْـُـوْنَ أُمَّ الرَّأْسِ لَمَّا
 ٥٩ تَوَاكَّلَهَا الْأَطْيَبَةُ وَالْإِسَاءُ
 وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي
- ٩٥ أَقْوَمُ أَلْ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
 أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
- ١٣٦ وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

- تَظَلُّ مُسْـلُوكُ الْأَرْضِ خَاشِعَةً لَهُ
 ٥٤ تَفَارِقُهُ هَلْكَى وَتَلْقَاهُ سُجَّدًا
 لِكُلِّ أَمْرِيٍّ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدًا
 ٥٨ وَعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ فِي الْعِدَا
 مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ
 ١٠٤ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِيًا أَبَدًا
 فَيَارَبِّ إِنْ لَمْ تَجْعَلِ الْحُبَّ بَيْنَنَا
 ١٤٦ سَوَاءَ أَيْنَ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا
 إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ
 ١٩٤ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
 قَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
 ١٩٤ وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
 أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ
 ١٩٤ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ
 وَخُبْرَتْ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
 ٩٩ فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا
 قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
 ٨٢ إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ
 إِخَالِكَ إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى
 ٩٥ يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
 قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ الْمُغِيثِ إِذَا
 ٩٧ مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلَوِي عَلَى أَحَدِ

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

٨٨ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجْلُ

وإن تَجِدُ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلًّا

١٤٤ هامش تَبَقَّ عِنْدَ اللَّهِ فِي خَيْرِ الْمَلَأِ

لَا تُعَايِرْ مَنْ بِهِ عَيْبٌ فَقَدْ

١٤ جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

٩٧ رِيحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلًا

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقًا وَإِنْ كَذِبًا

١٠٤ فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا

يُذِيبُ الرَّعْدُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

١٨٢ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهَنَّ، وَخَلَّتْنِي

٩٥ لِي اسْمٌ، فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

سَلِي - إِنْ جَهَلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ

١٠٣ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

١٢٨ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِيَلَةَ

١٠٨ تَقِي الْمُنُونِ لَدَى اسْتِيفَاءِ أَجَالِ

أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا الْقَدُّلِ

١١٢ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَاجْمَلِي

- لَوْلَا الْعُقُولَ لَكَانَ أَدْنَى ضَايِعِم
 ٤٦ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ
 وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبِرْتَنِي دَنِيْفًا
 ٩٩ وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودِيَنِي؟!
 وَكُلُّ أَخٍ مُقَارِقُهُ أَخُوهُ
 ١١٩ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانَ
 الْأَرْبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
 ١٢٥ وَذِي وَلَدٍ وَلَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 وَذِي شَامَةِ غَرَاءَ فِي حُرٍّ وَجْهٍ
 ١٢٥ مُجَالَّةً لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ
 وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ
 ١٢٥ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَتَمَانِ
 قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانَ
 ١٢٧ وَرَيْعٍ عَفَتْ أُنَارُهُ مِنْذُ أَرْزَمَانَ
 فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو، إِنَّ أُنْدَى
 ١٣٦ لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
 ١٤١ حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَرْزَمَانَ

الهاء

- الْفِكْرُ قَبْلَ الْقَوْلِ يُؤْمَنُ زَيْفُهُ
 ٨٠ شَتَّانَ بَيْنَ رَوِيَّةٍ وَبَيْدِيهِ
 ١٢٦ * بَلْ مَهْمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَةٍ *

فهرس الأعلام (*)

٦٨	ابن الأنباري (أبو البركات)	٢٣	ابن الأبار (أبو عبد الله)
١٣٧	أنس بن مدركة	١٨٢	إبراهيم (عليه السلام)
٩٢	أوس بن حجر	٢٣	إبراهيم الأبياري
٥٠	البخاري	١٣٩	إبراهيم بن هرمة
٨٩	البغدادي (عبد القادر بن عمر)	٦٢، ١٥	الأجهوري (أبو الارشاد)
٥٥، ٥٣	البغوي	٤٦، ٢٧، ٢١	إحسان عباس
٩٤	البطلوسي	١٦١	أحمد أمين
١٤٦	أبو بكر الصديق	٢٣	أحمد حدادي
٩٢	البكري (أبو عبيد)	١٤٤، ٤٦	أحمد بن حنبل
		١٢٧	أحمد شاكر
	(ت)	٦٣	أحمد عبد الستار الجواري
١٨٧	التبريزي (الخطيب)	١٣	أحمد محمد قاسم
٢٤	التجاني (أبو الحسن)	٧٧	أحمد محمد الهرميل
٥٧، ٤٦	الترمذي	١٩	أحمد المختار
١٠٢	أبو تمام	١٠٠	الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)
٧٢	الجرجاني (عبد القاهر)	١٠٠	الأخفش الصغير (علي بن سليمان)
١١٣	جرير		الأخفش الكبير (عبد الحميد بن عبد المجيد)
٢٤	ابن الجرزي	١٠٠	أسماء (بنت أبي بكر الصديق)
١٢٧	الجميع الأسدي	١٧٩	الأشموني
٣٣	ابن جني	١٠٤	أبو الفرج الأصبهاني
	(ح)	١٢٧	الأصمعي
١٧٧	حاتم صالح الضامن	٥١	الأعلم الشتمري
٨٩	الحارث بن خالد المخزومي	١٨٦	امرؤ القيس
١٤١	حارثة بن بدر	١٠٣	الأمير
٢٣	ابن حبيش (أبو بكر)	٢٩	أبو أمية الحنفي
		٩٦	

(*) أَقْصَيْتُ حَازِمًا مِنْ هَذَا الْفَهْرَسِ لِتَرْدَدِ زَكَرِهِ فِي أَكْثَرِ الصَّفَحَاتِ.

	(د)	٨٩	ابن حجة الحموي
٥٣ ، ٤٥	أبو داود (صاحب السنن)	٦٨ ، ١٣	الحريري (صاحب المقامات)
٢٣	الدياح (أبو الحسن)	٦٢ ، ٤٦	ابن حزم الأندلسي
١٤٥	ابن دريد	١٣٢	حسان بن ثابت
١٥٧	أبو دلامة	١٨٧	الحسين بن علي
	الداميني (بدر الدين محمد بن أبي بكر	١٩	حسين مؤنس
٢٨	(ابن عمر)	١١٩	حضرمي بن عامر
٢٧	دوزي (المستشرق)	١٣٦ ، ٥٩	الخطيئة
		١٣٦	حفص
	(ذ)	٦٢	الخطبي
١٦٧	ذو الرمة	١٢٧	حماد (الراوي)
		٤٧ ، ٤٥	ابن حمدون (النحوي)
	(ر)	١٣٦	حمزة (المقريء)
٩٤	الراعي النميري	٢٢	الحُميري (محمد بن عبد المنعم)
٩١	ابن أبي الربيع السبتي	١٦٢	أبو حنيفة (الإمام)
٢٤	ابن رُشيد السبتي	٤١ ، ٢٤	أبو حيان الأندلسي
٢١	رضوان الداية		
٢٢	الرعي (صاحب الرنامج)		(خ)
١٢٤	الرماني (النحوي)	١٤٥	خالد الأزهري
٩١	رؤبة بن العجاج (الراجز)	٧٧	الخانجي
			ابن خروف النحوي (علي بن محمد بن
	(ز)	١٨٤	علي
٥١	الزُبَيْدِي (أبو بكر)	٢٦	ابن الخطيب (لسان الدين)
٨٦	أبو زبيد الطائي	٥٧	ابن خفاجة
٦٩	الزجاجي (أبو القاسم)	١٩ ، ١٧	ابن خلدون
٢٠ ، ١٦	الزركلي (خير الدين)	١٨٨	خلف الأحمر
١٦	ابن زكري (أبو عبد الله)	٨٩	ابن خلكان
١٦٨ ، ٦٠	الزمخشري	١٢٨	الخليل بن أحمد
٧٢	زهران البدراوي	٢٠	الخوانساري (صاحب روضات الجنات)
٩٥	زهير بن أبي سلمه		

	(ط)	١٨٧	زياد الأعجم
٨٧	أبو طالب بن عبد المطلب	١٨٧	زياد بن أبيه
٨٢، ٧٠	ظاهر سليمان حمودة	١٤	زيان أحمد الحاج إبراهيم
٢٦	الطرسوني (النحوي)		
٩٠	طرفه بن العبد		(س)
		٥٨	سبأ
	(ع)	٦٥	ابن السراج
٥٧	عادل السيد	٣٠	سعد مصلوح
١٣٨	عاصم (المقرئء)	١٣	سعيد الأفغاني
١٣٨	ابن عامر (عبد الله المقرئء)		ابن سعيد الأندلسي (علي بن موسى بن
٨٠	عباس حسن	٢٠، ٢٣	عبد الملك)
٩٤	ابن عباس (عبد الله)	٦٢	السكاكي
٦٥	عبد الحسين الفتلي	٥١	ابن السكيت
٦٠	عبد الحميد مختار	١٠٨	سلامة بن جندل
٦٦	عبد السلام هارون	١٧٧، ١٤٤	السُّهَيْلي
١٥٨	عبد العزيز الميمني	٣٦، ١٥٤	سيبويه
١٣٨	عبد الفتاح شلبي	٤١	السيرافي
١٤١	عبد قيس بن خفاف	٥٣	سيف الدولة
١٧	عبد الكريم التواتي	٢٧، ٢٢، ١٥	السيوطي
١٧٩	عبد الله بن الزبير		
١٠٧	عبد الله بن الزبير الأسدي		(ش)
٦٣	عبد الله الجبوري	٤٧	الشافعي (الإمام)
١٤٥	عبد الله الصاوي	٤٨	الشريف الغرناطي
٣٢، ٢٦	عبد الله الطيب	٥٥	شعيب الأرنؤوط
٢٦	عبد الله عنان	٥١	شكري فيصل
٢٥	عبد الله القطان	٣٣، ٢٢	الشلوبين
٨٧	عبد الله بن قيس الرقيات	٢٩	الشموني
٢٥	عبد الله بن معاوية		
٩٤	عبد المجيد حامد		(ص)
	عبد المجيد دياب	١٧٨	الصيمري النحوي (أبو عبد الله)

	(ف)	٢٦ ، ٢٠	ابن عبد المجيد اليماني
١٨٤	الفارسي (أبو علي)	١٣	عبد المنعم خفاجي
١٧٨	فتحي مصطفى علي الدين	٨٥	عبد المنعم هريدي
١٨٧	الفراء	١٥٢	أبو العتاهية
١٢٨	الفرزدق	٢٩	عثمان الكعك
٤٥	القشني (شهاب الدين)	٨٩	العرجي (الشاعر)
١٦٨	فخر الدين قباوة		العروضي (محمد بن سعيد البصير
		٢٢	الموصللي)
	(ق)	٥٧	عزت عبيد الدعاس
٢٠	ابن القاضي (صاحب درة الحجال)	١٧	ابن العسال (أبو محمد عبد الله الطليطلي)
٧٩	القالبي (أبو علي)	٢٧ ، ٢٣	ابن عصفور
٨١	القطامي (الشاعر)	١٨٢	أبو العطاء السندي
٧٩	قطري بن الفجاءة	١٢٠	عفيف عبد الرحمن
٦٣ ، ٦٢	القويسني (حسن درويش)	١٨٦ ، ٧٨	ابن عقيل
٩٩	قيس بن الخطيم	٦٨	العكبري (أبو البقاء)
	(ك)	١٨٢	أبو العلاء المعري
		١٨٧	علي بن أبي طالب
١٥٥ ، ٩١	كاظم بحر المرجان		علي حمد الله
٢٩	الكتاني (مجد الدين إسماعيل)	٢٠	ابن العماد الحنبلي
٩٦	كثير عزة	١٣٨	عمر بن الخطاب
١٤٩	الكرماني	١١٢	عمر بن عبد العزيز
٣٦	الكسائي	٧٩	عمرو بن الاطنابة
٥٣	كعب بن جعيل	١٨٧	عمرو بن العاص
٩٩	كعب بن زهير	١٦١	عمرو بن معد يكرب
١٢١	كعب بن مالك	٨٣	ابن عنين (الشاعر)
١٩٤	الكميت الاسدي	٩٩	العوام بن عقبة
٢٦	كيلاني حسن سند	٢٤	عياد بن عيد الثبتي
		١١٠	عياض (القاضي)
	(ل)	٦٢	الغزالي (أبو حامد)
٩٧	ليبدي	١٣٦	الغندحاني

١٠٢	مريم	١٩١	لوط (النبي)
١٢٤	مزاحم العقيلي	١٩	لويس التاسع
المستنصر الحفصي (محمد أبو عبد الله بن			
٣١، ٢٥، ١٩	زكرياء)	(م)	
٥٤، ٥٣	مسلم (صاحب الصحيح)	٤٦، ٤٥	ابن ماجة
١٢٥	المسيح بن مريم (عليه السلام)	٦٩، ٢٨	مازن المبارك
١٦	مصطفى بنحزمة	١٨٩	المازني (أبو عثمان)
٩٤، ٦٠	مصطفى السقا	٩٤، ٨٥، ٣٠	ابن مالك الأندلسي
١٩	مصطفى أبو ضيف	١٥٩	مالك بن أنس (الإمام)
٦٠	المطرزي (أبو الفتح)	٨٢	المبرد
١٤	ابن معطي (النحوي)	٥٣، ٥٢	المتنبي
٥٢	معن بن زائدة	١٣٦	المتوكل الليثي
٦٢	ابن المقرئ	٢٢	المجاري (صاحب البرنامج)
١٨٦، ٢٥، ٢١	المقرئ (صاحب نفع الطيب)	١٣٦	ابن مجاهد
٧٥، ٤٥	المكودي (أبو زيد)	١٥٨	المجنون (الشاعر)
١٣٦	مكي بن أبي طالب	١٥٨	محمد رسول الله ﷺ
١١٦	مهدي المخزومي	٢٢	محمد أبو الأجناف
١٣٣	موسى (عليه السلام)	٢٠	محمد الأحمدى أبو النور
٩١	الميداني (صاحب مجمع الأمثال)	٢٠	محمد الأمين الصحراوي
١٣٧	ميسون بنت بحدل	٢٣	محمد الحبيب بلخوجة
		٦٨	محمد خير الحلواني
	(ن)	٣٣	محمد علي النجار
٨٤	النابغة الجعدي	٥١، ١٣	محمد أبو الفضل إبراهيم
٨٢، ٥١	النابغة الذبياني	١٤٤	محمد فاخوري
١٦٤	النسائي (صاحب السنن)	١٣٠	محمد كامل بركات
١٥٨	نصيب (الشاعر)	٢٤	محمد محفوظ
١٠٤	النعمان بن المنذر	٢٨، ٢٧	محيي الدين عبد الحميد
٩٥	النمر بن تولب	١٨٧	ابن مرجانة
٤٥	النووي	١٨	ابن مردنيش
		١٦١	المرزوقي (شارح الحماسة)

(ي)

- ١٨٨ يحيى بن خالد البرمكي
١٦٥ ، ١٠٢ ابن يعيش (النحوي)
١٤٩ ، ١٤٧ يوسف (عليه السلام)
١٦٢ أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
٢٥ يوسف أحمد المطوع
١٩٤ اليوسي (الحسن بن مسعود)
١٣٥ يونس (عليه السلام)

(هـ)

- ١٨٨ هارون الرشيد
٥٢ هرم بن سنان
٩٤ ، ٨٣ ، ٦٦ ، ٢٧ ابن هشام الأنصاري
١٧ ابن هود

(و)

- ٢٤ الواد آشي (محمد بن جابر القيسي)
١٣٦ ورش (المقرئ)
٤٦ ابن الونان

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة تقديم بقلم: العلامة عبد الله كنون رحمه الله
٧	مقدمة الشارح
القسم الأول: (الدراسة)	
١١	توطئة: تعريف بأشهر المنظومات النحوية
١٣	الحياة السياسية على عهد حازم
١٧	حازم: حياته وثقافته
٢٠	شيوخه، أقرانه، تلاميذه
٢١	مكانته
٢٥	أثار حازم النحوية
٢٧	الكلام على ميميته النحوية
٢٧	مسرد المظان التي أوردت أبياتاً منها أو نصّها الكامل
٢٧	تحقيق عدة أبياتها
٣١	منهاج حازم من خلال المنظومة
٣٧	توجّه النحوي فيها
٤٠	قيمة المنظومة
القسم الثاني (شرح المنظومة)	
٤٣	مقدمة في مدح المستنصر
٥٩	حمد وثناء
٦٠	نظم النحو
٦٠	حدّ النحو
٦١	الكلام في اصطلاح النحاة
٦٣	المُعرب والمبني
٦٦	أصناف العوامل
٧٢	رافعات الأسماء
٧٤	رافعات الأسماء

٧٤	عمل الفعل الرفع في الاسم
٧٧	إعمال المشتقات رافعة إلحاقاً لها بالفعل
٨١	رَفَعُ الأخبار بيانَ وأخواتها
٨٣	الأحرف المشبهات بِـ «لَيْسَ»
٨٣	شروط إعمالها
ناصبات الأسماء	
٨٦
٨٦	عَمَلُ الفعل أو ماله حَكْمُهُ النَّصْبُ في الاسم
٨٧	انتصاب الاسم باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
٨٨	عمل المصدر واسم المصدر
٨٩	عمل اسم الفعل
الفعل اللازم والمتعدي	
٩٠
٩١	أسباب تعدية اللازم
٩١	أقسام المتعدي:
٩٢	(أ) ما ينصب مفعولاً واحداً
٩٣	(ب) ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر
٩٣	ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً
٩٦	خلاف النحاة في تحديد مفعولي «رَعَمَ»
٩٨	(جـ) ما ينصب ثلاثة مفاعيل
١٠٠	قياس الأختش التعدية إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة
كان وأخواتها	
١٠٠
١٠١	إعمال بعض هذه النواسخ بدون قيد
١٠١	اشتراط تقدم نفي أو شبهه على «برح، وفتىء، وانك، وزال»
١٠٢	شرط «دام» الناقصة أن تتقدمها «ما» المصدرية
١٠٢	«كان» ناقصة وتامة وزائدة

- ١٠٤ جواز تقدم الخبر على الناسخ واسمه وامتناع ذلك مع «دَامَ» و«لَيْسَ»
- ١٠٥ جواز حذف «كان» واسمها وإبقاء خبرها بعد «إِنْ» و«لَوْ»
- ١٠٥ النصب بالأحرف المشبهات بـ «ليس»
- ١٠٦ عمل «لا» النافية للجنس وشروطه
- ١٠٩ النصب على النداء، والتخصيص، والمدح، والذم، والترحم
- ١٠٩ المنادى: «تعريفه، أقسامه، حكمه»
- ١١٠ الاختصاص: «تعريفه، وأحواله»
- ١١١ جواز النصب في التعظيم والذم والترحم إذا كان النعت مقطوعاً
- ١١١ أدوات النداء
- ١١٢ قسمتها إلى ما يفيد القريب والبعيد والنداء مطلقاً
- ١١٢ اختصاص الأداة «وَأَ» بالندبة وجواز نيابة «يا» منابها إذا أُمنِ اللَّبَسِ
- ١١٣ حالات المنادى المنسوب وأوجهه
- ١١٤ **الاستثناء :**
- ١١٤ تعريفه، أقسامه، أحكامه
- ١١٦ ما يستثنى به من الأدوات غير «إِلَّا»
- ١١٦ اتساع أقوال النحاة في الاستثناء
- ١١٨ (أ) اختلافهم في العامل النصب في المستثنى
- ١١٩ (ب) هل تكون «إِلَّا» بمعنى الواو
- ١٢٠ (ج) هل تكون «سَوَى» اسماً وتلزم الظرفية
- ١٢١ منع حازم اعتبار «بَلْهَ» و«لاسيما» من أدوات الاستثناء
- ١٢١ أقوال النحاة في الأدوات
- ١٢٣ **حروف الجر**
- ١٢٣ الجر الحقيقي وتقديري
- ١٢٣ قَصْرُ الناظم الجر على الاسم الذي تَقَدَّمَهُ حرف جر أو كان مضافاً
- ١٢٣ خفض الاسم بالتبعية أو المجاورة

- ١٢٤ شرط الخفض بـ «رُبَّ» تصديرُها وتنكيرُ مجرورها
- ١٢٥ جواز حذف «رُبَّ» وإنابة «الواو» و«الفاء» و«بَلْ» مَنَابَهَا
- ١٢٦ «مذ» و«مَنْذٌ» وشرط إعمالهما جارتين
- ١٢٧ الجَرَبُ «حاشا» و«عدا» و«خَلَا»
- ١٢٨ الجرب «مَنْي» لغَةُ هُدَيْلٍ
- ١٢٨ الخفض بغير «رُبَّ» محذوفاً قسماً: مَطَّرِدٍ وشاذ
- ١٢٩ عامل الرفع في المضارع
- ١٣٠ نواصب المضارع
- ١٣١ النصب بـ «أَنْ» مقيد بأن لا تكون زائدة ولا مفسرة
- ١٣١ جزم الزمخشري بكون «لَنْ» للنفي المؤيد أو المؤكد ورد ابن هشام عليه
- ١٣٢ إعمال «لن» النصب مطلق
- ١٣٢ تنصب «إِذَنْ» الفعل المضارع بثلاثة شروط
- ١٣٣ شرط النصب بـ «كَيْ» أن تكون مصدرية لا تعليلية
- ١٣٣ تلحق «كَيْ» «مَا» الزائدة، فلا تمنعها من النصب
- ١٣٣ نصب المضارع بـ «حتى» نفسها مذهب الكوفيين، وبـ «أَنْ» مضمرة بعدها مذهب البصريين
- ١٣٤ انتصاب المضارع بعد لَامِي التعليل والجحود وفاء السببية وواو المعية
- اختلاف الكوفيين والبصريين في كون هذه الأدوات ناصبة بنفسها أو بأن مضمرة بعدها
- ١٣٤ تفارق لام الجحود لام التعليل في أنها تَرِدُ بَعْدَ كَوْنِ منفي
- أحرف العطف: الفاء، والواو، وأَوْ أقسام: مالا يجوز معه الإظهار، ما يجب معه الإضمار وما يجوز معه الوجهان
- ١٣٤ شرط النصب بـ «أَوْ» أن تكون بمعنى «إِلَى» أو «إِلَّا»
- النصب بعد الفاء والواو واجب بشرطين: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية، وأن يتقدمها نفي أو طلب
- ١٣٥ الطلب أقسام: أمر، ونهي، وعرض، وتحضيض، وتَمَنُّ، واستفهام
- ١٣٥

- جوازم المضارع ١٣٧
- ١ - ما يجزم فعلاً واحداً، وهي أربع أدوات: لَمْ، لَمَّا، لام الأمر والدعاء، لا
الناهية ١٣٧
- ١٣٨ - «لَمْ» و«لَمَّا» حرفا نفي وجزم وقلب ١٣٨
- لا تخلو «لَمَّا» أن تكون جازمة، أو حرفاً دالاً على وجود شيء لوجود
غيره، أو بمعنى «إلا» ١٣٨
- تنبيهات مفيدة في الفرق بين «لَمْ» و«لَمَّا» ١٣٩
- ٢ - ما يجزم فعلين أدوات الشرط، وهي قسمان: حروف وأسماء ١٣٩
- معاني هذه الأدوات ١٤٠
- علامات الإعراب ١٤٢
- الضم علامة إعرابية في الاسم المفرد الصحيح، وجمع التكسير، وجمع المؤنث
السالم، والفعل المضارع ١٤٢
- الأسماء الخمسة ١٤٣
- اقتصار الناظم على عدّها خمسة أخذ بالأشهر، والصحيح أنها ستة ١٤٣
- ارتفاع هذه الأسماء بالواو ١٤٣
- الفصح في «هن» الإعراب بالحركات ١٤٤
- تقييد النحاة إعرابها بالحروف بثلاثة شروط ١٤٤
- المثنى: تعريفه وشروطه ١٤٥
- رفعه بالألف نيابة عن الضمة ١٤٦
- ما يثنى من باب التثنية ١٤٦
- الأفعال الخمسة: ١٤٦
- تعريفها وبيان علّة حصرها في خمسة ١٤٦
- ثبوت النون في آخرها علامة رفعها والتمثيل لذلك ١٤٧
- الفتحة الظاهرة علامة نصب الاسم المفرد، وجمع التكسير، والأسماء الخمسة،

- ١٤٧ والمضارع الصحيح
- ١٤٨ نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم المنصوب
- ١٤٨ حذف النون في الأفعال الخمسة علامة نصبها وجزمها
- ١٤٨ نصب المثني وجمع المذكر السالم بالياء
- الكسرة الظاهرة علامة خفض الاسم المفرد الصحيح المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنث السالم
- ١٤٨ نيابة الفتحة عن الكسرة في الاسم المنوع من الصرف المجرور
- ١٤٩ خفض المنوع من الصرف بالكسرة الظاهرة عند تعريفه أو إضافته
- ١٤٩ إعراب المضارع الصحيح بحركات ظاهرة في آخره، وجزم المعتل بحذف آخره ...

- ١٥١ **أحكام العوامل**
- ١٥٢ الرفع ملتزم في المبتدأ والخبر كليهما ما لم يتقدم ناسخ يؤثر في ركني الجملة ...
- ١٥٢ وظيفة الناسخ رفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أقسام:
- ١٥٢ (أ) ما ينصبهما على المفعولية
- ١٥٢ (ب) ما يرفع الأول وينصب الثاني، وهو «كان» وأخواتها
- ١٥٣ (ج) ما ينصب الأول ويرفع الثاني، وهو «إن» وأخواتها
- المبتدأ أصل في الكلام والخبر فرع تابع له، والسرف في ذلك تمام الفائدة في الاخبار يحصل بالمبتدأ والخبر كليهما
- ١٥٣ عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وأقوال النحاة في ذلك
- ١٥٤ ١ - رفع الأول على الابتداء، والثاني بالمبتدأ، وهو مذهب جمهور البصريين
- ١٥٤ ٢ - الابتداء عامل فيهما معاً، وهو قول جماعة من النحاة، واختاره الناظم
- ١٥٤ ٣ - القول بأنهما يترافعان، وهو مذهب الكوفيين

- ١٥٥ **النسبة بين المبتدأ والخبر تعريفاً وتكثيراً**
- ١٥٦ الترتيب بين المبتدأ والخبر:
- ١٥٦ ١ - مواضع تقديم المبتدأ وجوبا
- ١٥٨ ٢ - مواضع تقديم الخبر وجوبا

- ٣ - إجازة البصريين تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: «قائم زيد» ومنع الكوفيين ذلك ١٥٩
- الإخبار بمعنى المبتدأ أو ما تضمنه أو التزمه أو شابهه، أو عادله، أو كان مُسَبِّبًا عنه، أو مضافاً له، أو نقيضه ١٦١
- الخبر المفرد نوعان: جامد ومشتق، وبيان الفرق بينهما ١٦٢
- فراغ الخبر الجامد من ضمير يعود على المبتدأ مالم يتضمن معنى المشتق ١٦٢
- وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ إذا تحمّل الأول ضميراً يعود على الثاني ١٦٢
- جواز المطابقة وعدمها إذا عرِيَ الخبر من ضمير يعود على المبتدأ ١٦٣
- الجملة الواقعة خبراً إما مناسبة للمبتدأ أو أجنبية عنه ١٦٣
- الخبر الواقع شبه جملة وما يشترط فيه ١٦٤
- الظروف مكانية وزمانية، مختصة ومبهمة ١٦٤
- الإخبار بالظرف عن اسم الجثة واسم المعنى، وتفصيل القول في المسألة ١٦٥
- الضمير العائد من الخبر على المبتدأ إما ظاهر، أو مقدّر، أو محذوف ١٦٦
- جواز خُلُوّ جملة الخبر من الضمير لوجوده في جملة بعدها معطوفة عليها بالفاء ١٦٧
- الجملة الخبرية: اسمية، وفعلية، وشرطية ١٦٧
- مواضع اقتران الفاء بالخبر جوازاً ١٦٩
- اقتران الفاء بجواب «أمأ» ليس لذات المبتدأ، بل لتضمينها معنى الشرط ١٦٩
- امتناع اقتران الفاء بالاسم الموصول الواقع خبراً للمبتدأ الموصول أو الموصوف ١٧٠
- تعدد الأخبار لتعدد المبتدآت ١٧٠
- تعدد الخبر لفظاً لا معنى ١٧١
- التنبيه على نُكُتة قد تخفى على من يمعن النظر في قولهم: «الرمان حلو حامض» ١٧١
- حكم تعدد الأخبار المشتركة لفظاً ومعنى، أو معنى فقط ١٧٢
- المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ١٧٤
- تقديم ما في حكم المعرفة من الأخبار ١٧٦
- الإخبار عن «سواء» و«سيان» بالجملة الفعلية بعدهما ١٧٦
- إطلاق الناظم القول بصلاحيتهما للابتداء عند اقتران جملتهما بهمزة الاستفهام متلوة بأُم والتعقيب عليه ١٧٧

١٧٨ امتناع الإخبار بالمعرفة عن النكرة وعلّة ذلك
١٧٨ جريان الخبر على غير من هو له
١٨٠ حذف ما يُعلم من المبتدأ والخبر، أو هما معاً جوازاً
١٨١ حذف الخبر بعد «لَوْلَا» وأشهر أقوال النحاة في ذلك
١٨٣ حذف الخبر لسدّ الحال مَسَدَهُ
١٨٤ حذف الخبر جوازاً بعد «إذا» الفجائية
١٨٤ تباين أقوال النحاة في إعراب «إذا» لاختلافهم بين حرفيتها أو ظرفيتها
١٨٥ جواز الرفع أو النصب بعد «إذا» الفجائية
١٨٥ المسألة الزنبورية : تخريجها وتفصيل القول في مُلَابَسَاتِهَا
 حسرة الناظم على الظلم الذي أودى بحياة سيبويه بسبب المحاكمة الجائرة التي
١٩٠ دبرها حساده
١٩٧ متن المنظومة مُصَحَّحًا وَمُنَقَّحًا
٢٢٣ الفهارس العامة
٢٢٥ فهرس الآيات القرآنية
٢٣٢ فهرس الأحاديث النبوية
٢٣٣ فهرس الأمثال
٢٣٤ فهرس الشواهد الشعرية
٢٥٠ فهرس الأعلام
٢٥٦ فهرس الموضوعات
٢٦٤ مصادر الدراسة والشرح

مصادر الدراسة والشرح

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - «إنتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»، الشرجي الزبيدي اليمني، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط / عالم الكتب - مكتبة النهضة، ط ١
- ٣ - «أثر القبائل العربية في الحياة المغربية»، د. مصطفى أبو ضيف، ط / دار النشر المغربية.
- ٤ - «أخبار النحويين البصريين»، السيرافي، تحقيقك د. محمد إبراهيم البنا، ط / دار الاعتصام، ط ١.
- ٥ - «اختصار القدر المعلى»، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط / دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، ط ٢.
- ٦ - «الإحاطة في أخبار غرناطة»، ابن الخطيب، تحقيق: عبد الله عنان، ط / الخانجي، مصر.
- ٧ - «أدب الدنيا والدين»، الماوردي، بعناية محمد كريم رابح، ط / دار إقرأ، ط ٤.
- ٨ - «الارتجال في مناقب سبعة رجال»، محمد الأمين الصحراوي، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم ١٩٤.
- ٩ - «أزهار الرياض» المقري، تحقيق: مصطفى السقا ورفيقيه، ط / وزارة الأوقاف، المغرب.
- ١٠ - «أساس البلاغة»، الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، ط / دار المعرفة، بيروت.
- ١١ - «إشارة التعيين» ابن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦.
- ١٢ - «الأشباه والنظائر النحوية» السيوطي، ط / دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣ - «الأصول في النحو». ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط / مؤسسة الرسالة، ط ١.
- ١٤ - «إعراب الجمل وأشباهه الجمل»، د. فخر الدين قباوة، ط / دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٣.
- ١٥ - «الأعلام»، خير الدين الزركلي، ط / دار العلم للملايين، ط ٥.
- ١٦ - «الاقتراح في أصول النحو»، السيوطي. تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، مصر، ط ١.
- ١٧ - «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، القاضي عياض، تحقيق: السيد

- أحمد صقر. ط / دار التراث، المكتبة العتيقة.
- ١٨- «أمالي الزجاجي»، تحقيق: عبد السلام هارون، ط / دار الجيل، ط ٢.
- ١٩- «أمالي السهيلي»، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط ١.
- ٢٠- «أمالي القالي»، ط / دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٢١- «أمالي المرتضى»، (غرر الفوائد ودرر القلائد) الشريف المرتضى، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، ط ٢.
- ٢٢- «إنباه الرواة»، القفطي، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - مؤسسة الكتب الثقافية.
- ٢٣- «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ابن الانباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية، مصر.
- ٢٤- «الأنموذج في النحو»، الزمخشري، دار الآفاق الجديدة، لبنان، ط ١.
- ٢٥- «الأنيس المطرب بروض القرطاس»، ابن أبي زرع، دار المنصور المغرب.
- ٢٦- «أوضح المسالك»، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية، مصر.
- ٢٧- «الإيضاح في علل النحو»، الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٣.
- ٢٨- «البحر المحيط»، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، ط ٢.
- ٢٩- «برنامج شيوخ الرعيني»، تحقيق: إبراهيم شبوح، ط / دمشق.
- ٣٠- «برنامج المجاري»، تحقيق: د. محمد أبي الأجنان، ط / دار الغرب الإسلامي.
- ٣١- «البيسط في شرح جمل الزجاجي»، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط / دار الغرب الإسلامي، ط ١.
- ٣٢- «بغية الوعاة»، السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط / دار الفكر، ط ٢.
- ٣٣- «البيان المغرب» ابن عذارى المراكشي (قسم الموحدين)، تحقيق: د. محمد حجي ورفاقه، ط / دار الثقافة.
- ٣٤- «البيان والتبيين»، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط / دار الفكر.
- ٣٥- «تاج العروس»، الزبيدي، تحقيق: جماعة من الباحثين، ط / الكويت.
- ٣٦- «تاريخ النقد الأدبي في الأندلس»، د. رضوان الداية، ط / مؤسسة الرسالة، ط ٢.
- ٣٧- «التبصرة والتذكرة في النحو»، الصميري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين.
- ٣٨- «التبيان في إعراب القرآن»، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل.

- بيروت، ط ٢.
- ٣٩- «التبيين مذاهب النحويين»، العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط / دار الغرب الإسلامي، ط ١.
- ٤٠- «تذكرة النحاة»، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط / مؤسسة الرسالة، ط ١.
- ٤١- «التسهيل»، ابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. محمد كامل بركات. ط / دار الكاتب العربي. مصر، ط ١.
- ٤٢- «التعريفات» الجرجاني، ط / الدار التونسية للنشر.
- ٤٣- «التقريب لحد المنطق»، ابن حزم الأندلسي (ضمن رسائله)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١.
- ٤٤- «التوطئة»، الشلوبين، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ط / دار التراث، مصر، ط ١.
- ٤٥- «ثبث الوادأشي»، تحقيق: محمد محفوظ، ط / دار الغرب الإسلامي، ط ٣.
- ٤٦- «ثمرات الأوراق»، ابن حجة الحموي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط / دار الجيل ط ٢.
- ٤٧- «الجامع الصغير في النحو»، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، ط / الخانجي، مصر.
- ٤٨- «الجنى الداني في حروف المعاني» المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ونديم فاضل، ط / دار الآفاق الجديدة، ط ٢.
- ٤٩- «حازم القرطاجني.. حياته وشعره»، د. كيلاني حسن سند، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٥٠- «حازم القرطاجني ونظرة المحاكاة والتخييل في الشعر»، د. سعد مصلوح، ط / عالم الكتب.
- ٥١- «حاشية الأمير على المغني»، ط / مصر.
- ٥٢- «حاشية ابن حمدون على المكودي»، مطبعة حجازي، مصر، ط ٢.
- ٥٣- «حاشية الخضري على ابن عقيل»، ط / دار الفكر.
- ٥٤- «حاشية الدماميني على المغني» (تحفة الغريب شرح مغني اللبيب) على هامش المنصف من الكلام.
- ٥٥- «حاشية الصبآن على شرح الملوي على السلم»، ط / دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ٥٦- «حاشية الشمني على المغني»، (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، ط / المطبعة البهية.

- ٥٧- «حجة القراءات»، لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط / مؤسسة الرسالة، ط ٤.
- ٥٨- «خزانة الأدب»، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط / الهيئة العامة والخانجي، مصر.
- ٥٩- «الخصائص» ابن جنبي، تحقيق: محمد علي النجار، ط / دارالكتب المصرية، ط ١.
- ٦٠- «درة الحجال»، ابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، ط / دار التراث - المكتبة العتيقة، ط ١.
- ٦١- «درة الغواص»، الحريري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط / دار نهضة مصر.
- ٦٢- «ديوان حازم» القرطاجني، تحقيق: عثمان الكعاك، دار الثقافة، لبنان.
- ٦٣- «ديوان النابغة الذبياني» صنعه السكري، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر.
- ٦٤- «ديوان الهذليين»، نشر دار الكتب المصرية، ط ١.
- ٦٥- «رايات المبرزين وغايات المميزين»، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. النعمان عبد المتعال القاضي، مصر.
- ٦٦- «رسائل ابن حزم»، تحقيق: د. إحسان عباس، ط / المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١.
- ٦٧- «الروض المعطاء»، الحميري، تحقيق: د. إحسان عباس، ط / مكتبة لبنان.
- ٦٨- «روضات الجنات» الخوانساري، تحقيق: د. أسد الله إسماعيليان، ط / طهران.
- ٦٩- «زهر الأكم في الأمثال والحكم»، اليوسي، تحقيق: د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، دار الثقافة، المغرب، ط ١.
- ٧٠- «السبعة»، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط / دار المعارف، مصر، ط ٢.
- ٧١- «سمط اللآلي»، البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ٧٢- «سنن أبي داود»، بعناية عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، ط / دار الحديث.
- ٧٣- «سنن ابن ماجة»، ط / دار الفكر، ط ٢.
- ٧٤- «سنن الترمذي»، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، ط ٢.
- ٧٥- «سنن الدارمي»، بعناية محمد أحمد دهمان، ط / دار إحياء السنة النبوية. تصوير دار الكتب العلمية.
- ٧٦- «شجرة النور الزكية»، ابن مخلوف التونسي، ط / دار الكتاب العربي، لبنان.
- ٧٧- «شذرات الذهب»، ابن العماد الحنبلي، ط / دار الآفاق الجديدة.
- ٧٨- «شرح ألفية ابن مالك»، الأشموني، ط / البابي الحلبي، مصر.
- ٧٩- «شرح البيقونية». الزرقاني، البابي الحلبي، مصر.

- ٨٠- «شرح التصريح»، الشيخ خالد الأزهرى، مطبعة الاستقامة، ط ١.
- ٨١- «شرح الحماسة»، المرزوقى، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ٨٢- «شرح السنة»، البغوى، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامى، ط ١.
- ٨٣- «شرح شذور الذهب»، ابن هشام الأنصارى، تحقيق: محيى الدين عبد الحميد.
- ٨٤- «شرح الشمقمقية»، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبنانى، دار الكتاب المصرى، ط ٥.
- ٨٥- «شرح العوامل المائة»، الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: د. البدرأوى زهران، ط / دار المعارف، مصر. ط ١.
- ٨٦- «شرح قطر الندى» ابن هشام الأنصارى. تحقيق: محيى الدين عبد الحميد.
- ٨٧- «شرح القويسنى على السلم»، ط / المطبعة الأزهرية.
- ٨٨- «شرح الكافية الشافية»، ابن مالك الأندلسى، تحقيق: د. عبد المنعم هريدى.
- ٨٩- «شرح المفصل»، ابن يعىش، ط / عالم الكتب، بيروت.
- ٩٠- «شرح مقصورة ابن دريد»، الصاوى. ط / المغرب.
- ٩١- «شرح المكودى على ألفية ابن مالك»، ط / البابى الحلبي. ط ٣.
- ٩٢- «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، ابن مالك الأندلسى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط / عالم الكتب. ط ٣.
- ٩٣- «شيوخ العصر»، د. حسين مؤنس. سلسلة المكتبة الثقافية، مصر.
- ٩٤- «الصاح»، الجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين. ط ٢.
- ٩٥- «صحيح البخارى»، ط / بولاق.
- ٩٦- «صحيح مسلم»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربى.
- ٩٧- «طبقات النحويين واللغويين»، أبو بكر الزبيدى، تحقيق: أبى الفضل إبراهيم، ط / دار المعرفة، مصر. ط ٢.
- ٩٨- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، السخاوى، مكتبة القدسى.
- ٩٩- «عيون الأخبار»، دار الكتاب العربى - لبنان (طبعة مصورة عن دار الكتب المصرىة).
- ١٠٠- «غاية النهاية فى طبقات القراء»، ابن الجزرى، نشرة برجستراتر، دار الكتب العلمىة، ط ٣.
- ١٠١- «فرحة الأديب»، الغندجانى، تحقيق: د. محمد على سلطانى، دار قتيبة.
- ١٠٢- «فصل المقال»، البكرى، تحقيق: د. إحسان عباس ورفيقه، مؤسسة الرسالة، ط ٣.

- ١٠٣- «الفكر السامي»، الحجوي الثعالبي، بعناية عبد العزيز بن عبد الفتاح القارىء، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط١.
- ١٠٤- «فهرس الفهارس»، عبد الحي الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط٢.
- ١٠٥- «في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي»، د. مهدي المخزومي، البابي الحلبي، مصر. ط١.
- ١٠٦- «قصائد ومقطعات حازم القرطاجني»، تحقيق: د. محمد الحبيب بلخوجة، الدار التونسية للنشر.
- ١٠٧- «القول البديع في صلاة الحبيب الشفيح»، السخاوي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ١٠٨- «قيام دولة المماليك في مصر»، د. محمد المختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت.
- ١٠٩- «الكامل في الأدب»، المبرد، ط/ مكتبة المعارف، بيروت.
- ١١٠- «الكتاب» سيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط/ عالم الكتب، بيروت، ط٣.
- ١١١- «الكشاف»، الزمخشري، ط/ دارالكتاب العربي، لبنان.
- ١١٢- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها»، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة. ط٤.
- ١١٣- «لسان العرب»، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ١١٤- «مأساة انهيار الوجود العربي في الأندلس»، عبد الكريم التواتي، ط/ دار الرشاد الحديثة، المغرب. ط١.
- ١١٥- «مجالس العلماء»، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ط٢.
- ١١٦- «مجلة المخطوطات العربية»، المجلد ٣٠، الجزء ٢، يوليو - ديسمبر ١٩٨٦.
- ١١٧- «مجمع الأمثال»، الميداني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية.
- ١١٨- «المحاضرات» لليوسي، تحقيق: د. محمد حجي ورفيقه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢ ١٩٨٢.
- ١١٩- «المختار من شعر بشار»، بعناية السيد محمد بدر الدين العلوي، القاهرة: ١٩٣٤.
- ١٢٠- «مراتب النحويين»، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢.
- ١٢١- «المرشد إلى فهم أشعار العرب»، د. عبد الله الطيب، الدار السودانية.
- ١٢٢- «المزهر في علوم اللغة»، السيوطي، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم ورفيقه، ط/ دار

الفكر.

- ١٢٣- «مسائل خلافية في النحو»، العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، ط ٢.
- ١٢٤- «مسند الإمام أحمد»، ط / المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢.
- ١٢٥- «مشكل إعراب القرآن»، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط / وزارة الإعلام، العراق.
- ١٢٦- «المصباح في علم النحو»، المطرزي، تحقيق: د. عبد الحميد سيد طلب، ط / مكتبة الشباب، مصر ط ١.
- ١٢٧- «المصباح المنير»، الفيومي، تحقيق: مصطفى السقا، دار الفكر.
- ١٢٨- «المطالع السعيدة في شرح الفريضة»، السيوطي، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، ط / الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
- ١٢٩- «معاني الحروف»، الرمانى، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر.
- ١٣٠- «معجم الأدباء»، ياقوت الحموي، ط / دار المأمون، الطبعة الأخيرة.
- ١٣١- «معجم مقاييس اللغة»، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- ١٣٢- «معجم المؤلفين»، رضا كحالة، مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي.
- ١٣٣- «معيار العلم»، الغزالي، ط / دار الأندلس، بيروت.
- ١٣٤- «المغرب في ترتيب المغرب»، المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط / مكتبة أسامة، ط ١.
- ١٣٥- «المغرب في حلى المقرب»، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط / دار المعارف - مصر.
- ١٣٦- «مغني اللبيب»، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ورفيقه، دار الفكر، ط ٥ (مع الإفادة من نشرة الشيخ محيي الدين عبد الحميد).
- ١٣٧- «مفتاح العلوم»، السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣٨- «المفصل»، الزمخشري، دار الجيل، بيروت. ط ٢.
- ١٣٩- «المفضليات»، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر. ط ٤.
- ١٤٠- «المقتصد في شرح الإيضاح»، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط / وزارة الإعلام، العراق.
- ١٤١- «المقرب»، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله

- الجبوري، مطبعة العاني، بغداد. ط ١.
- ١٤٢- «مَلءُ العيبة (رحلة ابن رُشيد)»، تحقيق: د. محمد الحبيب بلخوجة، الدار التونسية للنشر.
- ١٤٣- «ملحة الإعراب»، الحريري، ط / المغرب.
- ١٤٤- «من تاريخ النحو»، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق.
- ١٤٥- «منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، تحقيق: د. محمد الحبيب بلخوجة، ط / دار الغرب الإسلامي، ط ٢.
- ١٤٦- «مواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد»، أحمد بن حجازي الفشني، وزارة الشؤون الدينية، قطر.
- ١٤٧- «نتائج الفكر» السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر. ط ٢.
- ١٤٨- «النحو الوافي»، عباس حسن، دار المعارف، مصر. ط ٥.
- ١٤٩- «نزهة الطرف في علم الصرف»، الميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط ١.
- ١٥٠- «نزهة المتقين شرح رياض الصالحين»، تأليف جماعة من الأساتذة، ط / مؤسسة الرسالة.
- ١٥١- «نفح الطيب»، المقري، تحقيق: د. إحسان عباس، ط / دار صادر، بيروت.
- ١٥٢- «همع الهوامع»، السيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٣- «الوافي في العروض والقوافي»، الخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قبلوة ورفيقه، دار الفكر. ط ٢.
- ١٥٤- «وفيات الأعيان»، ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن العجدي
أسكنم الله الفردوس

www.moswarat.com